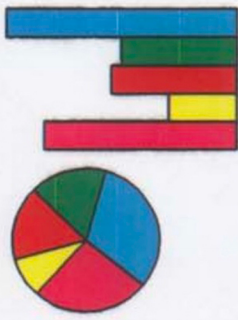




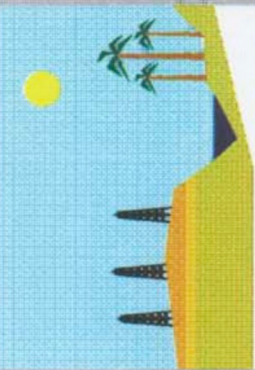
المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض



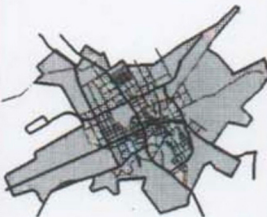
تخطيط حضري



اجتماعي اقتصادي



البيئة



النقل والمواصلات



المرافق العامة

النقل والمواصلات

المجلد ١٢

المرحلة الاولى

١٩٩٧-١٤١٨

النقل والمواصلات

المجلد ١٢

مركز المشاريع والتخطيط

١٩٩٧ / ١٤١٨

المملكة العربية السعودية
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
مركز المشاريع والتخطيط

المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

قررت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في شهر شوال من عام ١٤١٦ هـ (مارس من عام ١٩٩٦ م)، العمل في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

وقد قام بهذه المهمة فريق عمل مكون من خبراء ومختصين من مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة وأمانة مدينة الرياض، إضافة إلى شركة استشارية محلية عالمية متضامنة.

يهدف المخطط الإستراتيجي الشامل إلى وضع خطة بعيدة المدى لإرشاد وتوجيه جميع أوجه التنمية الحضرية، وذلك من خلال تقويم الوضع الراهن لهذه المدينة. ويتمثل الإطار الزمني للإستراتيجية في وضع رؤية مستقبلية للخمسين سنة القادمة، وإطار إستراتيجي للخمسة والعشرين سنة القادمة، والية تنفيذية للمعشر سنوات القادمة.

وهذه الإستراتيجية لا تهدف لأن تكون مخططاً عاماً ثابتاً بل ستتمثل وثيقة حضرية قابلة للتكيف والاستمرارية مع جميع المتغيرات، تمكن القطاعين الحكومي والخاص وكذلك أفراد المجتمع من صناعة القرارات الفعالة والقادرة على تنمية عاصمة المملكة العربية السعودية.

و نظراً لأهمية المشروع، وتشعب العمل فيه، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية، ركزت المرحلة الأولى منه على جمع وتقويم المعلومات المتوفرة عن الوضع الراهن لمدينة الرياض، وتحديد أهم القضايا الحرجة المؤثرة على مستقبلها، إضافة إلى وضع تصور مستقبلي لها.

و تعتبر المرحلة الثانية من المشروع بمثابة المرحلة الرئيسية من الإستراتيجية، حيث سيتم فيها تحليل عميق ومفصل لجميع عناصر التخطيط الحضري إضافة إلى وضع إطار للتطوير الحضري على شكل مخططات وتقارير وسياسات لأهم المواضيع التخطيطية التي سوف تنفذ خلال عشر سنوات وكذلك خلال خمس وعشرين سنة.

أما المرحلة الثالثة فهي تطوير للخطة اللازمة لتنفيذ المخطط الإستراتيجي الشامل حيث سيتم اقتراح برامج وآليات تطويرية وأساليب للمتابعة والتحكم من أجل ضمان الاستمرارية الفعالة.

وقد انتهت المرحلة الأولى في بداية ١٤١٨ هـ (منتصف عام ١٩٩٧ م) وتمت الموافقة على نتائج هذه المرحلة في اجتماع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المنعقد بتاريخ ١٤١٨/٧/٢ هـ . و كان من أهم نواتج هذه المرحلة عشرون تقريراً مقدمة في الجدول التالي :

رقم التقرير	عنوان التقرير
١ ١	الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض
٢-١	المنظور الاقتصادي
٣-١	استعمالات الأراضي
٤-١	الشكل والهيكل العمراني
٥-١	تحديد مناطق الدراسات التفصيلية
٦-١	الإسكان
٧-١	التطوير الصناعي
٨-١	الموارد البيئية
٩ ١	الخدمات العامة
١٠-١	المناطق المفتوحة

المرافق العامة	١١ - ١
النقل و المواصلات	١٢ - ١
الإطار الإقليمي	١٣ - ١
المسح الاجتماعي والثقافي	١٤ - ١
مواصفات نظام المعلومات الحضرية	١٥ - ١
علاقة نظام المعلومات الحضرية بمتطلبات الاستراتيجية	١٦ - ١
الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض	١٧ - ١
الأنظمة والتشريعات الحالية ونظم إدارة العمران	١٨ - ١
الأنظمة التخطيطية المقترحة والهياكل التنظيمية	١٩ - ١
التقرير التجميعي الشامل	٢٠ - ١

وقد قام بإعداد هذه التقارير فريق عمل قام بتشكيله مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة. و جدير بالتنويه أن النتائج التي استخلصت عن أهم القضايا الحضرية بمدينة الرياض قد بنيت على تقديرات وتحاليل لجميع المعلومات المتوفرة عن مدينة الرياض أثناء إعداد هذه التقارير.

جدول المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي.....	ط
٠-١ مقدمة.....	١
١-١ الهدف.....	١
٢-١ منهجية العمل.....	٢
٣-١ مراجعة الوثائق الأصلية.....	٢
٤-١ موجز التقرير.....	٣
٠-٢ سياسة وإدارة النقل بمدينة الرياض.....	٤
١-٢ الإطار العام لسياسة النقل.....	٤
١-١-٢ تطوير سياسة النقل.....	٤
٢-١-٢ مستوى تكامل سياسة النقل.....	٦
٢-٢ الهيكل التنظيمي للجهات المسؤولة عن النقل.....	٧
١-٢-٢ وزارة المواصلات.....	٨
٢-٢-٢ وزارة الشؤون البلدية والقروية.....	١٠
٣-٢-٢ أمانة مدينة الرياض.....	١٢
٤-٢-٢ الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.....	١٤
٥-٢-٢ مركز المشاريع والتخطيط.....	١٤
٦-٢-٢ الادارة العامة للمرور بوزارة الداخلية.....	١٦
٧-٢-٢ شرطة مرور الرياض.....	١٦
٨-٢-٢ الوزارات الأخرى.....	١٩
٣-٢ إجراءات ضبط حركة المرور.....	١٩
١-٣-٢ علامات المرور.....	٢٠
٢-٣-٢ إشارات المرور الضوئية.....	٢٠
٣-٣-٢ انسياب حركة المرور.....	٢١
٤-٣-٢ حدود السرعة.....	٢١
٥-٣-٢ رخص القيادة ومراقبة السائقين.....	٢١
٦-٣-٢ مراقبة وفحص السيارات.....	٢٢
٧-٣-٢ التحقيق في الحوادث.....	٢٢
٤-٢ الاستنتاجات والقضايا الحرجة.....	٢٢

٢٣	٠-٣	الطسرق : شبكة الطرق وتخطيطها ومدى استخدامها.....
٢٣	١-٣	شبكة الطرق الحالية بمدينة الرياض.....
٢٣	١-١-٣	خلفية تاريخية.....
٢٧	٢-١-٣	الأوضاع الراهنة.....
٣٣	٣-١-٣	الاتجاهات المستقبلية.....
٣٣	٢-٣	الطرق : أعمال التخطيط والتصميم والتنفيذ.....
٣٤	١-٢-٣	القسم التشريعي.....
٣٥	٢-٢-٣	الاجراءات المتبعة حاليا في تخطيط وتصميم الطرق.....
٣٦	٣-٢-٣	تقييم الاجراءات.....
٣٧	٣-٣	أنماط التنقل ومدى استخدام الطرق.....
٣٧	١-٣-٣	حركة نقل البضائع بين مدن المملكة.....
٤٠	٢-٣-٣	زيادة حركة المرور.....
٤٢	٣-٣-٣	أنماط وتوزيع حركة المرور.....
٥٠	٤-٣-٣	أوقات نزوة حركة المرور.....
٥٣	٥-٣-٣	سرعة السيارات.....
٥٣	٦-٣-٣	حوادث المرور.....
٥٥	٤-٣	مواقف السيارات.....
٥٥	١-٤-٣	أنواع مواقف السيارات.....
٥٦	٢-٤-٣	الأوضاع الراهنة.....
٥٨	٣-٤-٣	جرد أماكن وقوف السيارات.....
٦٢	٥-٣	الاستنتاجات والقضايا المهمة.....
٦٣	٠-٤	نظام النقل العام بمدينة الرياض.....
٦٤	١-٤	خلفية تاريخية.....
٦٤	٢-٤	الأوضاع الراهنة.....
٦٤	١-٢-٤	خدمات الحافلات الداخلية والدولية.....
٦٦	٢-٢-٤	خدمات الحافلات داخل المدن.....
٧٣	٣-٢-٤	سيارات الأجرة العامة/ الليموزين.....
٧٤	٤-٢-٤	نقل مجموعات الطلاب والأعمال.....
٧٥	٣-٤	الاتجاهات المستقبلية / الطلب.....
٧٦	٤-٤	الاستنتاجات والقضايا الرئيسية.....

٥-٠	التنقل بالسيارات والنقل الجوي والنقل بالسكة الحديد	٧٨
٥-١	التنقل بغير السيارات : المشي وركوب الدراجات	٧٨
٥-١-١	المشي	٧٨
٥-١-٢	استخدام الدراجات	٨٥
٥-٢	النقل الجوي وبواسطة سكة الحديد	٨٦
٥-٢-١	النقل الجوي	٨٦
٥-٢-٢	النقل بواسطة سكة الحديد	٩٠
٥-٣	الاستنتاجات والقضايا الرئيسية	٩١
٦-٠	خصائص النقل وسلوك وأنماط التنقل بمدينة الرياض	٩٤
٦-١	النقل والخصائص الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الرياض	٩٤
٦-١-١	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	٩٤
٦-١-٢	ملكية السيارات	٩٨
٦-١-٣	المستخدمون المضطرون لوسائل النقل	٩٩
٦-١-٤	أغراض الرحلات	١٠٠
٦-١-٥	حصى وسانط النقل	١٠٢
٦-١-٦	التنقل بالسيارات ومسافة الانتقال بالكيلومتر	١٠٤
٦-١-٧	معدل اشغال السيارات	١٠٥
٦-١-٨	المعروض من الطرق	١٠٦
٦-٢	مقارنة مع مدينة ملبورن بأستراليا	١٠٧
٦-٣	الاستنتاجات والقضايا الرئيسية	١٠٩
٧-٠	التأثيرات البيئية لنظام النقل	١١٠
٧-١	الأمور التي تشكل التأثيرات البيئية لنظام النقل	١١٠
٧-٢	تلوث الهواء	١١٠
٧-٢-١	ملوثات الهواء المرتبطة بنظام النقل	١١١
٧-٢-٢	الدراسات حول تأثير نظام النقل على الجودة النوعية للهواء	١١٣
٧-٢-٣	العوامل التي تؤثر على معدل انبعاث الغازات من السيارات	١١٧
٧-٢-٤	البدايل التكنولوجية لتخفيض انبعاث الملوثات	١١٨
٧-٢-٥	تأثير اجراءات النقل	١٢٠

٣-٧	تلوث الضوضاء	١٢٠
١-٣-٧	مستويات الضوضاء المحيطة	١٢٠
٢-٣-٧	دراسات مستويات الضوضاء بمدينة الرياض	١٢١
٣-٣-٧	تخفيف الضوضاء	١٢٢
٤-٧	الاستنتاجات والقضايا الرئيسية	١٢٢
١-٨	إدارة حركة المرور	١٢٥
١-٨	إدارة نظام النقل	١٢٥
١-١-٨	تحسين فعالية النظام	١٢٧
٢-١-٨	تحسين طاقة وإدارة النقل العام	١٣٣
٢-٨	إدارة الطلب على النقل	١٣٣
١-٢-٨	سياسات وضوابط استعمال الأراضي	١٣٤
٢-٢-٨	الآليات الشاملة لتحديد الأسعار	١٣٤
٣-٢-٨	المشاركة في ركوب السيارات	١٣٥
٤-٢-٨	إبقاء السيارة بالمواقف وركوب أخرى	١٣٦
٥-٢-٨	الجدول البديلة للعمل والانتقال عن بعد من الضواحي إلى المدينة	١٣٦
٣-٨	دراسة التأثيرات المرورية	١٣٧
١-٣-٨	أهمية دراسات التأثيرات المرورية	١٣٨
٢-٣-٨	نظرة خلفية تاريخية	١٣٨
٣-٣-٨	الخطوات اللازمة للقيام بدراسات التأثيرات المرورية	١٣٩
٤-٣-٨	تقويم دراسة التأثيرات المرورية	١٤٠
٤-٨	تكنولوجيا النقل المتقدمة	١٤١
١-٤-٨	تطبيق التكنولوجيا المتقدمة على النقل	١٤١
٢-٤-٨	تكنولوجيا النقل المتقدمة بمدينة الرياض	١٤٣
٣-٤-٨	تقويم الاستخدامات الأخرى لأنظمة النقل الذكية بالرياض	١٤٥
٥-٨	الاستنتاجات والقضايا الرئيسية	١٤٦
١-٩	القضايا الحرجة الرئيسية	١٤٨

الملاحق

- أ) قدرات وملاءمة النماذج أ-١
- ب) توقعات الاتجاهات المستقبلية ب-١

قائمة الأشكال

صفحة

الشكل ١	وزارة المواصلات.....	٩
الشكل ٢	وزارة الشؤون البلدية والقروية.....	١١
الشكل ٣	أمانة مدينة الرياض.....	١٣
الشكل ٤	مركز المشاريع والتخطيط.....	١٥
الشكل ٥	الادارة العامة للمرور.....	١٧
الشكل ٦	شرطة مرور الرياض.....	١٨
الشكل ٧	التطور التاريخي لمدينة الرياض.....	٢٤
الشكل ٨	زيادة التطور العمراني بمدينة الرياض المرتبط بتطوير شبكة الطرق.....	٢٦
الشكل ٩	شبكة النقل الحالية.....	٢٨
الشكل ١٠	شبكة الطرق المقترحة بالمخطط الرئيسي الأول (دوكسيادس).....	٣٢
الشكل ١١	الرحلات اليومية عام ١٤١٧هـ بحسب البلدية الفرعية.....	٤٤
الشكل ١٢	أحجام حركة المرور اليومية.....	٤٨
الشكل ١٣	الازدحام أثناء ساعات الذروة عام ١٤١٧هـ.....	٤٩
الشكل ١٤	أحجام حركة المرور في الاتجاهين على الطرق الثلاث	
	الرئيسية بمدينة الرياض.....	٥٢
الشكل ١٥	مسارات حافلات شركة النقل العام بمدينة الرياض.....	٧١
الشكل ١٦	مسارات حافلات النقل الخاصة (الكوستر).....	٧٢
الشكل ١٧	عناصر برنامج التحكم بجودة الهواء.....	١٢٣
الشكل ١٨	برامج الإدارة المرورية.....	١٢٦

قائمة الجداول

صفحة

الجدول ١	مدخل مدينة الرياض مصنفة بحسب نوع الطريق	٢٧
الجدول ٢	أطوال الطريق بحسب تصنيفها بمدينة الرياض	٣١
الجدول ٣	المتوسط السنوي لحركة المرور اليومية وعدد الشاحنات التي تسير على الطرق باتجاه مدينة الرياض	٣٩
الجدول ٤	زيادة عدد الرحلات بالرياض	٤١
الجدول ٥	تدفق حركة المرور بين البلديات الفرعية (عام ١٤١٦هـ)	٤٣
الجدول ٦	اعداد السيارات المارة على الشوارع الرئيسية بمدينة الرياض	٤٥
الجدول ٧	أحجام حركة المرور على طرق رئيسية مختارة بمدينة الرياض	٤٧
الجدول ٨	متطلبات المواقف بمدينة الرياض	٥٧
الجدول ٩	جرد للأماكن البعيدة عن الشوارع بمدينة الرياض بحسب البلدية الفرعية	٦١
الجدول ١٠	ركاب حافلات شركة سابكو داخل مدينة الرياض	٦٦
الجدول ١١	التغير في مستوى خدمة سابكو فيما يتعلق بتقل المسافرين بين عامي ١٤٠٧هـ و ١٤١١هـ (بالنسبة للسنة بكاملها)	٦٧
الجدول ١٢	عدد ركاب النقل العام يوميا	٦٨
الجدول ١٣	متوسط الفترة الفاصلة بين نقاط حافلات سابكو وتقاطر الحافلات الصغيرة الخاصة (الكوبستر)	٦٩
الجدول ١٤	زيادة حركة الشحن الجوي وشحنات البريد عن طريق مطار الملك خالد الدولي والمطار القديم خلال الفترة (١٣٩٣-١٤١٥هـ)	٨٧
الجدول ١٥	مقارنة وزن الشحنات الجوية بين المطارات السعودية الدولية خلال الفترة (١٤٠٦-١٤١٥هـ) بالملايين	٨٧
الجدول ١٦	تزايد عدد الركاب المسافرين عن طريق مطار الملك خالد الدولي والمطار القديم	٨٨
الجدول ١٧	مقارنة العدد الاجمالي للركاب المسافرين عن طريق المطارات السعودية الدولية الثلاثة	٨٩
الجدول ١٨	متوسط معدلات الزيادة السنوية لعدد السكان وملكية السيارات بالنسبة للمدن النامية والمتطورة المختارة	٩٥
الجدول ١٩	الخصائص الاجتماعية الاقتصادية وخصائص الانتقال بمدينة الرياض (١٤٠٧هـ)	٩٦

٢٠	الجدول	٩٧	معدل رحلات الفرد اليومية بالسيارة لكل أسرة بمدينة الرياض
٢١	الجدول	٩٨	العدد التقديري للسيارات بمدينة الرياض
٢٢	الجدول	٩٩	مقارنة بين معدلات ملكية السيارات
٢٣	الجدول	١٠٠	معدل الرحلات بحسب الجنس والعمر
٢٤	الجدول	١٠١	التغير في رحلات الشخص اليومية بحسب أغراض الرحلة
٢٥	الجدول	١٠٢	معدل اشغال السيارات بحسب أغراض الرحلة
٢٦	الجدول	١٠٣	توزيع الرحلات بحسب واسطة النقل
٢٧	الجدول		مقارنة المسافة التي يقطعها الراكب الواحد سنويا
		١٠٤	في تنقلاته بالسيارة الخاصة
٢٨	الجدول	١٠٥	مقارنة بين معدلات اشغال السيارات
٢٩	الجدول	١٠٦	مقارنة بين المعروض من الطرق
٣٠	الجدول	١٠٨	مقارنة بين متوسط سرعة السير
٣١	الجدول		مستويات الجودة النوعية للهواء التي وضعتها
		١١٢	مصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة (الوثيقة رقم ١٤٠٩ ١)
٣٢	الجدول	١١٧	تركيز الرصاص بمدينة الرياض

موجـز تنفيذي

يتناول هذا التقرير نظام النقل بمدينة الرياض وما يتعلق بسياسة تخطيط وإدارة نظام النقل وأنماط السفر واستخدامات الطرق والنقل الجماعي وشبكات النقل الغير مرتبطة بالطرق وكذلك خصائص النقل وسلوك الرحلات والتأثير البيئي الناتج عن استخدام وسائل النقل والمساليب إدارة النقل. ويمكن أيجاز النتائج الرئيسية على النحو التالي :

- لم يتم وضع أية خطة نقل شاملة لمدينة الرياض منذ الخطة التي وضعتها شركة ست في عام ١٣٩٧هـ، حيث أن وضع السياسات وتخطيط وتصميم عملية النقل والعمليات التشغيلية مجزأة بين عدد من الجهات الوزارية والحكومية، وأكثر الجهات المشاركة في ذلك وزارة المواصلات ووزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة مدينة الرياض والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ممثلة بمركز المشاريع والتخطيط ووزارة الداخلية ممثلة بإدارة مرور الرياض. إلا أن التنسيق بين جهود تلك الجهات دون المستوى المطلوب بوجه عام خاصة على المستوى العملي مما نتج عنه عدم وجود سياسة نقل شاملة في الوقت الحاضر واتجاه السياسة لأن تكون وقتية مع الأحداث بدلا من استباقها، مع تفاعل محدود بين أولئك الأشخاص المشاركين في وضع سياسات النقل وتصميم مرافق النقل وتشغيل شبكة النقل. علاوة على ذلك لا توجد رابطة مرضية بين تخطيط النقل وتخطيط استعمالات الأراضي، وهناك نقص عام في عدد المهندسين والمخططين ذوي الخبرة المناسبة لتطوير وإدارة نظام النقل بفعالية.

- تعتبر شبكة الطرق بمدينة الرياض إحدى المكونات المهمة في التكوين الهيكلي للمدينة وتعتمد بصورة كبيرة على النظام الشبكي، وقد تأثر تطويرها بشكل كبير بالمخططين الذين وضعتهم شركتا دوكسيادس (١٣٨٨هـ) وست (١٣٩٧هـ)، حيث تم تنفيذ الشبكة التي تم توقعها في مخطط شركة ست على نحو واسع. وبشكل عام تتمتع الرياض بشبكة طرق عالية الجودة تضم أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر طولي (٢٢.٩% من المجموع) من الطرق الحرة والشوارع المرورية الرئيسية.

- إن المستويات الحالية لازدحام حركة السير على الطرق بمدينة الرياض تعتبر منخفضة بالمقارنة مع غيرها من مدن العالم الأخرى، إلا أن هنالك طرقا معينة، مثل طريق الملك فهد وطريق مكة تنقل يوميا عددا من السيارات يزيد على ٢٠٠.٠٠٠ سيارة و ١٨٠.٠٠٠ سيارة على التوالي وتحدث اختناقات مرور على فترات متنوعة. إن نموذج المحاكاة الرياضية للحركة المرورية الموجود لدى الهيئة العليا يتوقع أن جزءا بسيطاً فقط من شبكة الطرق سيجابه مستويات خدمة منخفضة خلال فترات الذروة، كما أن منحنى ساعات الذروة على امتداد النهار لا يشابه معظم المدن الرئيسية الأخرى بالعالم، فأحجام حركة المرور المرتفعة تتم خلال مدة تزيد عن ١٤ ساعة (٨ صباحا إلى ١٠ مساء)، وتتأثر تلك الأحجام بأوقات الصلاة وبالخصائص الأخرى للمدينة. إضافة لذلك تحدث تغيرات موسمية مهمة على الطلب على النقل خاصة أثناء رمضان وفترات العطل. وقد قدر في السنوات الأخيرة أن رحلات السيارات ازدادت بحوالي ٧% سنويا، وإذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين إدارة الحركة المرورية على شبكة الطرق بصورة أفضل فإن المشاكل المتعلقة بالازدحام وتدنّي السلامة على الطرق وتلوث الهواء مسترداد.

• هناك نقص في المعلومات الموثوقة والمتعلقة بالسلامة على الطرق، ومع ذلك بينت وزارة الداخلية ان حوادث المرور في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) تمخضت عن ١٧٧ وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ سيارة مسجلة. وقد أظهرت قاعدة المعلومات عن حركة المرور على الطرق وحوادث المرور في العالم بأن عدد الوفيات في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) كان ٢١ بالولايات المتحدة و ١٦ في بريطانيا و ١٩ في استراليا (وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ سيارة مسجلة). وهناك اقرار بأن السلامة على الطرق تمثل مشكلة بمدينة الرياض، ولهذا يلزم ان يكون هناك سجل دقيق لعدد الحوادث ومكان وقوعها وخطورة الاصابات مع اسبابها المحتملة اذا ما أريد تحسين وضع السلامة على الطرق، على أنه سيكون بالامكان تحسين وضع السلامة على الطرق من خلال اتخاذ المبادرات الهندسية والتنقيفية وتنفيذها. علماً بأن المساهمات الهندسية الرئيسية في هذا الامر تتمثل في التصميم الهندسي المحسن وفي توفير بيئة آسنة للمشاة. ويلاحظ أن هناك تساهل في تطبيق قوانين المرور وربما يكون ذلك قد أثر على سلوك المعاقين الذي يتميز بقلّة الانضباط أحياناً، الا أن المبادرات التنقيفية المرورية وإنفاذ القوانين المرورية قد يوفر أعظم امكانية لتحسين السلامة على الطرق.

• تشمل وسائل النقل العام داخل مدينة الرياض الحافلات وسيارات الاجرة العامة (اليموزين) والتي أسهمت في عام ١٤١٢هـ بنسبة تقارب ٨ بالمائة فقط من اجمالي عدد رحلات الأفراد. أما التقديرات الأكثر حداثة فانها غير مؤكدة. وهناك اسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية لهذه المساهمة المنخفضة للنقل العام، كما يعتبر التكوين الهيكلي للمدينة عاملاً مساهماً في ذلك، وبالتالي تعتمد مدينة الرياض على المركبة الخاصة بصورة أساسية. علماً بأن خدمات الحافلات تقوم بها شركة النقل الجماعي (سابتكو) والحافلات الصغيرة الخاصة، الا أن عملياتها تعتبر تنافسية بدلا من كونها تكاملية. كما أن خدمات الحافلات عموماً تغطي قليلاً من شبكة الطرق وهي ذات موثوقية ضعيفة. لقد تعرضت شركة سابتكو بشكل خاص الى تناقص اعداد الركاب بمرور الزمن حيث هبط عدد ركاب حافلات النقل الجماعي داخل المدينة من ٣٥.٢ مليون في عام ١٤٠٢هـ الى ٦ مليون تقريباً في عام ١٤١٦هـ. وهناك ارتياب في الوقت الحاضر حول وجود عدد فائض من سيارات الاجرة والذي قد يؤدي الى حركة مرور اضافية غير ضرورية على شبكة الطرق.

• في الوقت الذي لا تعتبر فيه وسائل النقل المدرسية ونقل العمال والموظفين وسائل نقل عام بالمفهوم الدقيق الا أنها تعيم بحوالي ٨ بالمائة من عدد الرحلات اليومية للشخص بالمدينة وبذلك تقدم مساهمة مهمة في حركة الانتقال. وتتكون وسائل نقل العمال والموظفين من عربات وحافلات تمتلكها أو تستأجرها الشركات والمؤسسات التعليمية لاستخدامها في نقل موظفيها وطلابها، وتساعد هذه الوسيلة في تخفيض الطلاب على الانتقال بالسيارة، ولهذا سيكون من الاهمية بمكان دمج وسائل نقل المجموعات من العمال والموظفين والطلاب ضمن خطة استراتيجية النقل العام لمدينة الرياض.

• لكي يتم تخفيض الازدحام في المستقبل والتخفيف من الآثار البيئية السلبية للملوثات المنبعثة من وسائل النقل سيكون من المهم دراسة المبادرات التي من شأنها زيادة اسهام وسائل النقل العام، على أن تشمل تلك الدراسة على المدى الطويل النظر في استخدام وسائل النقل غير الموجودة الآن بالمدينة مثل التي تعتمد على سكة الحديد.

- في الوقت الذي يمثل فيه المشي جزءاً من أية رحلة فإن المشاة بالرياض قلما يؤخّون في الاعتبار بوجه عام، فممرات المشاة غير المتصلة والأخطار التي تصاحب قطع مسارات المرور الرئيسية تشكل قضيّة تستلزم المعالجة. كما أن وجود طلب محتمل على استخدام الدراجات لا يبدو أنه قد تحدد، وهو ما يجب عمله قبل اتخاذ قرار بشأن تمويل مرافق للدراجات.
- العدد الإجمالي للمواقف كبير، وتكلفة استخدام هذه المواقف قليلة أو مجانية إلا أنها تقتقد الإدارة الفعالة. فالوقوف على الشوارع يحدث في جميع أنحاء المدينة مما ينتج عنه مشاكل التوقف المزدوج وإعاقة وقوف الحافلات والتداخل مع حركة المشاة والسيارات. وهناك قيود معينة إلا أن تنفيذ تلك القيود مفقود وبالتالي فإنها غير فعالة بشكل كبير. أما كراجات السيارات البعيدة عن الشوارع فإن استخدامها أقل من المطلوب، ربما بسبب التكلفة وسوء إدارتها وضعف الاحساس بالأمن. وقد قدر بأن حوالي ٢٢٨.٠٠٠ موقف متوفر بمدينة الرياض إلا أن توزيعها لا يرتبط تماماً بالطلب عليها.
- إن سكة الحديد لا تساهم في التنقل داخل الرياض غير أن هنالك خط سكة حديد يربط بين الرياض والمنطقة الشرقية. ويعتبر هذا الخط خط نقل رئيسي للبضائع، إلا أن إجمالي رحلات الركاب السنوية بلغ حوالي ٢١٠.٠٠٠ رحلة فقط (١٤١٦هـ). أما انتقال الركاب بين المدن بالقطار فيتعرض إلى منافسة من الطائرات والسيارات والحافلات، كما تتوقع لخط السكة الموجود حالياً زيادة حركة المسافرين والبضائع، ولا بد من دراسة جدوى إنشاء خطوط سكة حديد أخرى بين المدن. هذا وقد بلغ عدد المسافرين جواً من مطار الملك خالد الدولي حوالي ٧.٧٣٢.٠٠٠ ملايين مسافر سنوياً في عام ١٤١٥هـ، إلا أن المرافق الحالية لها طاقة نقل ١٢ مليون مسافر في السنة كما يتيح تصميم المطار إلى إجراء مزيد من التوسعة.
- تختلف أنماط الرحلات بالملكة العربية السعودية عنها في معظم أقطار العالم وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية ولهذا لا بد من الحرص عند مقارنة الرياض بمدن العالم الأخرى، فعلى سبيل المثال عدد الرحلات من البيت إلى المدرسة بواسطة السيارات مرتفع جداً بالمقارنة مع مدن العالم الأخرى، كما قدرت ملكية السيارات بالنسبة لكل أسرة في عام ١٤١١هـ بأنها ١.٥٢ سيارة ويضاهي هذا الرقم تقريباً ملكية السيارات باليمن الاسترالية، كما قدر استخدام السيارات في عام ١٤١٦هـ بواقع ٧١٠٠ راكب/كلم للفرد سنوياً، وهو أعلى من المعدل في أوروبا إلا أنه يقل عما هو عليه في الولايات المتحدة وكندا. ويقدر عدد السيارات الموجودة حالياً بالرياض بما يتجاوز ٧٠٠.٠٠٠ سيارة. إضافة لذلك فإن متوسط اشغال السيارة البالغ ١.٦٢ (في عام ١٤١٦هـ) منخفض نسبياً خصوصاً عندما تأخذ في الاعتبار أن المرأة تحتاج إلى مائق ذكر لكي تسافر بالسيارة. وتدل العوائق التي أوردناها بأعلاء أن الرياض مدينة تعتمد إلى حد كبير على السيارة الخاصة كما ذكر آنفاً.

- هنالك نقص في جمع البيانات والمعلومات عن جودة الهواء بصورة نظامية الا أنه يمكن من خلال خصائص السفر المعروفة بالرياض التوقع بأن النقل على الطرق سيكون مسؤولاً عن مستويات تلوث متزايدة خصوصاً أول أكسيد الكربون والهيدروكربونات وأكسيد النتروجين والرصاص. وخاصة مع زيادة ازدحام حركة المرور المتوقعة، ويمكن لتكنولوجيا السيارات والوقود أن تقدم تحسينات مهمة ولكن على المدى الطويل لا بد من إيجاد طرق كفيلة بتخفيض الاعتماد على السيارات الخاصة. كما أنه لا توجد في الوقت الحالي أدلة قاطعة تحدد الضوضاء الناتجة من الحركة المرورية كمشكلة بيئية عامة.
- إن الاستمرار في حل مشاكل النقل عن طريق الاستثمارات الضخمة في إنشاء الطرق وحدها أمر غير قابل للدوام، يضاف الى ذلك الافتقار الى الخبرة في تطبيق اساليب ادارة حركة المرور. حتى مع وجود نظام مراقبة مرورية يغطي حوالي ١٠٠ تقاطع يتم به التحكم بواسطة الاشارات الضوئية، فانه ينظر الى اشارات المرور الضوئية على أنها من المصادر التي تسبب حالات تأخير كثيرة. إن ادارة حركة المرور هي المفتاح لتحقيق أقصى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار في شبكة الطرق، ولهذا يجب اتباع طريقة تجمع بين ادارة حركة المرور (بما في ذلك أنظمة النقل الذكية) وإنشاء الطرق بانتقائية. ومؤخراً يُطلب إجراء دراسات تأثير المنشآت الحضرية على الحركة المرورية من مطوري هذه المنشآت، إلا أنها ليست ملزمة في الوقت الحاضر، كما أن هنالك أحياناً نقصاً في الخبرة في تفسير النتائج. وحتى يمكن مقارنة المبادرات المتعلقة بإدارة حركة المرور بالحلول التي تستلزم إنشاء طرق جديدة فانه لا بد من تحليل اقتصادي لكل منهما يشمل الفوائد والتكاليف المتوقعة. ولضمان أن هذه الطريقة ستأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والعوامل غير المالية الأخرى على الوجه الصحيح فإن التكلفة ينبغي أن تشمل التكلفة الكاملة التي يتحملها المجتمع.
- هذا ويمكن ايجاز قضايا النقل الأكثر أهمية على النحو التالي :

القضية الأولى: ضرورة وضع سياسة نقل شاملة لمدينة الرياض

اقتراحات مطروحة للنقاش :

- ١ وضع وتنفيذ سياسة نقل شاملة طويلة الأمد داخل المدينة للاسترشاد بها في عملية التطوير المستقبلي لنظام النقل تمعنياً مع تطوير استعمالات الاراضي.
- ٢ تكليف جهة رئيسية مفردة (مركز المشاريع والتخطيط على سبيل المثال) بتولي المسؤولية الرئيسية عن تطوير ومراقبة ومراجعة هذه السياسة.

القضية الثانية : ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخفض التكاليف البشرية والاقتصادية المترتبة على حوادث الطرق.

اقتراحات مطروحة للنقاش :

- ١- تأسيس قاعدة معلومات تتضمن سجلات لتفاصيل وأماكن وقوع حوادث الطرق واستخدامها في تحديد المواقع التي تكون فيها نسبة وقوع الحوادث مرتفعة وأسباب تلك الحوادث.
- ٢- تحديد مقومات شبكة الطرق التي تسهم في وقوع الحوادث وابتكار التحسينات الهندسية اللازمة لها.
- ٣- توعية مستخدمي الطرق حول أسباب الحوادث وكيفية إسهامهم في تحسين وضع السلامة على الطرق.
- ٤- تحسين تنفيذ قوانين وأنظمة المرور وادخال أنظمة جديدة حسب الحاجة.

القضية الثالثة : ضرورة وضع سياسات جديدة تتعلق بالنقل والتطوير العمراني بحيث تفضي الى تقليل الاعتماد على استخدام السيارات الخاصة مقارنة بوسائل النقل الأخرى، كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير فرص تنقل مناسبة لكل فئات المجتمع.

اقتراحات مطروحة للنقاش :

- ١- وضع الاستراتيجيات لتنويع وسائل النقل بالمدن عن طريق اتخاذ اجراءات مثل تشجيع أنماط بديلة لاستعمالات الأراضي والدعم القوي لاستخدام وسائل النقل العام ووسائل نقل المجموعات، مع دراسة استخدام مكة الحديد.

القضية الرابعة : تطوير طريقة لحل مشاكل نظام النقل تستند الى توليفة مشتركة من ادارة حركة المرور وإنشاء الطرق انتقائيا.

اقتراحات مطروحة للنقاش :

- ١- دراسة ما اذا كانت حلول ادارة المرور مفضلة قبل انشاء المزيد من الطرق.
- ٢- استخدام التحاليل الاقتصادية للمساعدة في تحديد الحلول المثلى.
- ٣- تحديد وحماية مسارات تومعة شبكة النقل في المستقبل اذا ما ثبت بأن تلك المسارات ضرورية.

القضية الخامسة : ضرورة تخفيض الانبعاث الملوثات المرتبطة بحركة النقل باعتبارها مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء بالمدينة.

اقتراحات مطروحة للنقاش :

- ١- ادخال مقاييس أكثر صرامة بالنسبة للسيارات وتكنولوجيا الوقود لتخفيض الانبعاث من السيارات .
- ٢- مراقبة وتنفيذ مقاييس جودة الهواء.
- ٣- ادخال سياسات لتقليل اعتماد السكان على السيارات الخاصة.

القضية السادسة : ضرورة تحقيق فعالية أكبر في تشغيل نظام النقل عن طريق التخطيط المحسن للنقل وإدارة حركة المرور وتنفيذ أنظمة حركة المرور على الطرق.

اقتراحات مطروحة للنقاش :

- ١- ضمان الاستخدام الأمثل للخبرة المتوفرة لدى مختلف الجهات ذات الصلة بالمشاركة.
- ٢- تنفيذ برامج تدريبية في أساليب تخطيط النقل وإدارة حركة المرور .
- ٣- تحديد الممارسات الحالية لإدارة حركة المرور وتقييم مدى فعاليتها.

يشكل نظام النقل عنصراً جوهرياً من البيئة العمرانية، حيث أنه يتفاعل مع كافة نواحي التطور العمراني بما فيها استعمالات الأراضي والتنمية الاقتصادية والبيئة والمرافق والخدمات العامة. وباعتباره عنصراً أساسياً من عناصر مشروع استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض فإن تقويم نظام النقل سيركز أساساً على الاعتماد المتبادل لشبكة النقل ومدى قابلية التحرك ووسائل الانتقال داخل مدينة الرياض .

يهدف هذا التقرير إلى تقديم نظرة شاملة حول نظام النقل بمدينة الرياض، بما في ذلك النموذج أو النماذج المستخدمة في تقويم النظام المذكور بهدف تحديد القضايا الرئيسية الحرجة. وقد تم جمع ومراجعة وتقويم التقارير والمعلومات الحالية لتوضيح الوضع الحالي لشبكة النقل بالرياض. ويتضمن التقرير عدداً من المناطق موضع البحث المدرجة في القائمة المقترحة للمواضيع التي أوجزناها في التقرير الأولي لمشروع الاستراتيجية مع إضافات بسيطة، وتشمل تلك المواضيع ما يلي :

- الإطار السياسي الحالي لأنظمة النقل.
- شبكة الطرق القائمة والمقترحة بمدينة الرياض، بما في ذلك دورها على المستويين الوطني والإقليمي.
- الآليات الحالية المستخدمة في تخطيط وتصميم وإنشاء الطرق
- أنماط التنقل ومدى استخدام الطرق
- الانتقال بغير سيارات أو عن طريق الجو أو سكة الحديد
- مستويات تحرك وانتقال الأفراد بالنسبة لأغراض الرحلات الرئيسية الخمسة.
- شبكة النقل العام (بما فيها سيارات الأجرة الصغيرة)
- نظام الوقوف
- الهياكل التنظيمية الحالية للجهات الرسمية المسؤولة عن سياسة النقل والتي تتولى تنفيذ التوصيات والمقررات المتعلقة بنظام النقل.
- اضطراب القانونية الحالية (الأنظمة) المستخدمة في تطوير نظام النقل.
- التطبيقات العملية الإدارية الحالية لحركة المرور.
- المتطلبات الحالية لدراسات تأثير حركة المرور وطرق العمل المستخدمة.
- خصائص النقل بمدينة الرياض بالمقارنة مع مدن العالم الأخرى.
- التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في النقل.

- برامج وأجهزة الكمبيوتر والقدرات الفنية التي يستخدمها حاليًا مركز المشاريع والتخطيط والجهات الأخرى وملاءمة ذلك في معالجة الأمور التي تهم النقل بمدينة الرياض (يجب أن تشمل المناقشات وصفًا موجزًا للنموذج).
- تقويم مدى كفاية نموذج النقل الحالي فيما يتعلق بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لوحدة النقل.

هذا ويتضمن الملحق (أ) لهذا التقرير وصفًا لنموذج النقل وتقويم ملاءمته بالنسبة للاحتياجات الحالية والمستقبلية. كما يجري حاليًا إعداد تقويم أكثر تفصيلًا لإمكانية نموذج النقل في تلبية متطلبات مشروع الاستراتيجية. وسيتم تقديم الاستنتاجات في مذكرة فنية مستقلة.

٢-١ منهجية العمل

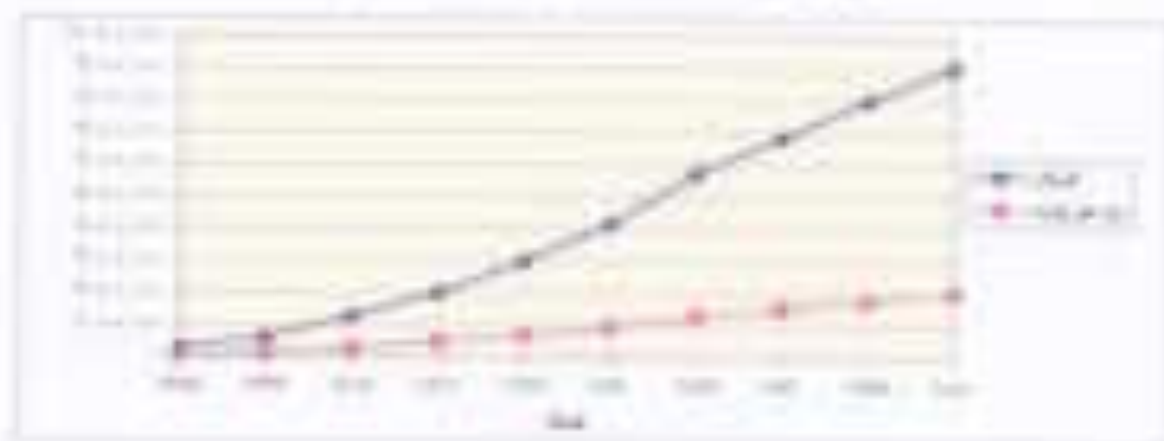
تشتمل منهجية العمل المستخدمة في إعداد هذا التقرير ما يلي :

- جمع ومراجعة وتقويم كافة التقارير الداخلية لمركز المشاريع والتخطيط.
- تحديد الوثائق الأخرى من تقارير مركز المشاريع والتخطيط والحصول على تلك الوثائق ومراجعتها وتقويمها.
- عقد اجتماعات مع الوزارات والجهات المختصة... الخ للحصول على وثائق إضافية.
- تحديد وتقويم الاتجاهات التاريخية التي تشكل تقويمات مقارنة وتقويم استقراء الاتجاهات التاريخية.
- تحديد وتقويم النواحي السياسية والنظامية والقانونية الحالية والمقترحة.
- تحديد القضايا الرئيسية اخرجة.

٣-١ مراجعة الوثائق الأصلية

تمت مراجعة وتقويم عدة دراسات وتقارير مهمة والاستشهاد بها في هذا التقرير حيث تم على نطاق واسع استخدام مصادر مهمة من تلك الدراسات والتقارير حيث كانت النشرات التي نضمها المخططان الرئيسيان اللذان أعدتهما شركة دوكسياندر وشركة ست انترناشيونال لمدينة الرياض وكذلك تقارير الدراسات التي أعدها مركز المشاريع والتخطيط والنشرات الصادرة عن مركز المشاريع والتخطيط، خصوصاً تلك الصادرة عن وحدة النقل التابعة لمركز، معيدة جداً لإنجاز هذا التقرير، ونقدم بنهاية التقرير قائمة كاملة بمراجع تلك المصادر.

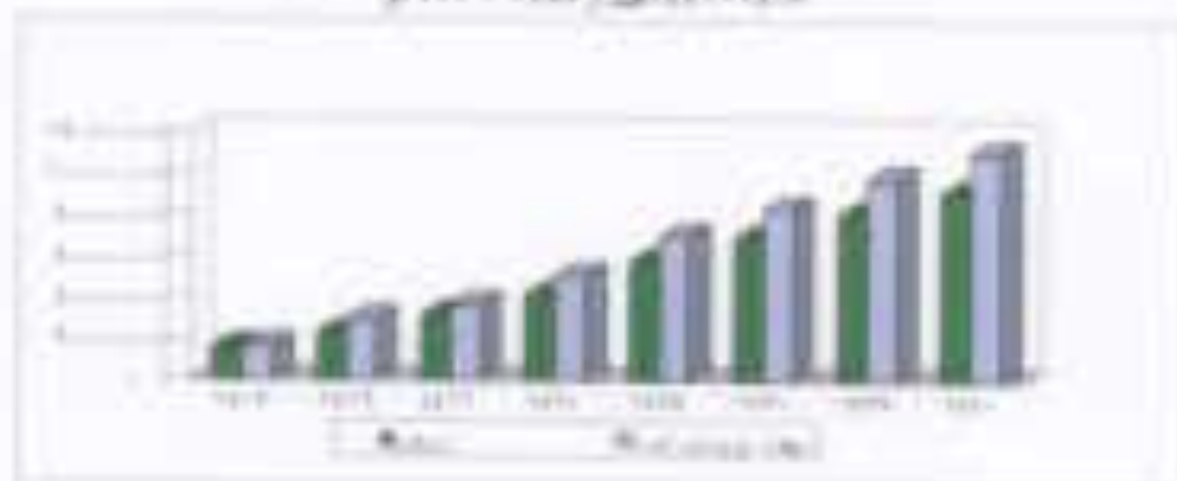
التقسيم (ب) ٢٠٠٧
 الترخيص المستقبلي لعدد السيارات المملوكة للقطاع الخاص في الرياض
 خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤-٢٠٢٥



٢-٤ - سجلات السيارات في الرياض

يظهر عدد سجلات التراخيص الدولية الخاصة بسيارة الرياض في عام ٢٠٢٢م بنحو ٩.٩ مليون سجل، وذلك مقارنةً مع ٩.٥ مليون سجل في عام ٢٠٢١م. أما عدد التراخيص الدولية الخاصة بسيارة الرياض في عام ٢٠٢٢م بنحو ٩.٩ مليون سجل، وذلك مقارنةً مع ٩.٥ مليون سجل في عام ٢٠٢١م. أما عدد التراخيص الدولية الخاصة بسيارة الرياض في عام ٢٠٢٢م بنحو ٩.٩ مليون سجل، وذلك مقارنةً مع ٩.٥ مليون سجل في عام ٢٠٢١م.

التقسيم (ب) ٢٠٠٧
 الترخيص المستقبلي لعدد السيارات المملوكة للقطاع الخاص في الرياض
 خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤-٢٠٢٥



تم تقسيم التقرير الأراضي تسعة فصول، تقدم الفصول الخمسة الأولى منها نظرة عامة حول نظام النقل بمدينة الرياض. حيث يتناول الفصل الثاني أبعاد السياسي الذي يتواجد ضمنه نظام النقل بمدينة الرياض ودور مختلف الجهات في وضع سياسات النقل والصوابط القانونية للمدينة، بينما يتناول الفصل الثالث جودة شبكة الطرق وتأثير الطنب على الانتقال واستخدام الطرق على شبكة الطرق بالمدينة، ويتناول الفصل الرابع أداء شبكة النقل العام بالمدينة بينما يتناول الفصل الخامس أشكال الانتقال بغير السيارات والانتقال عن طريق الجو وسكة الحديد. أما الفصل السادس فيتناول فحص ومقارنة سلوك وخصائص النقل بمدينة الرياض مع غيرها من مدن العالم، بينما يتناول الفصل السابع التأثير البيئي للنقل. وبالنسبة للإجراءات الخاصة بمعالجة مشاكل النقل، خصوصاً مبادرات إدارة حركة المرور فقد تم تناولها بإيجاز في الفصل الثامن. وينهي الفصل التاسع من التقرير بإيجاز القضايا الرئيسية المهمة التي نشأت عن شبكة النقل بمدينة الرياض وتؤثر على أدائها. هذا ويشتمل التقرير على منحقين، هما الملحق (أ) الذي يتناول وصف إمكانية وملاءمة نماذج توقعات النقل لمركز المشاريع والتخطيط، والملحق (ب) الذي يتضمن توقعات الاتجاهات المستقبلية بالنسبة لنظام النقل.

٢-١. سياسة وإدارة النقل بمدينة الرياض

ترتبط السياسات المتصلة بالنقل بشكل وثيق بالإطار العام لسياسات النقل بالمملكة. أما الجهات الرئيسية التي تضع سياسة النقل بالرياض فهي الجهات الحكومية التي لديها نظرة شاملة للنقل على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وتعمل عدة إدارات، ضمن الهياكل التنظيمية لتلك الجهات، في وضع وتنفيذ ومراقبة سياسات النقل والضوابط القانونية بصفة أساسية، فإمانة مدينة الرياض تلعب دوراً رئيسياً في وضع الضوابط القانونية لتطوير نظام النقل بمدينة الرياض بطريقة تماثل تلك الموجودة بالمدن الرئيسية أعتها بالمملكة العربية السعودية. إضافة لذلك، تلعب عدة الجهات المعنية بتطوير مدينة الرياض دور هام وأساسي في سياسة النقل وتطوير نظام النقل من خلال ذراعها التنفيذي، مركز المشاريع والتخطيط. وسنحاول في هذا الفصل شرح الأدوار التي تلعبها مختلف الجهات مع دراسة القضايا المرتبطة بمشاركتها في ميدان سياسة نظام النقل بالمدينة.

٢-١-١ الإطار العام لسياسة النقل

٢-١-١-٢ تطوير سياسة النقل

وضعت سياسات النقل منذ قيام المملكة العربية السعودية في عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، فقد أكد المرحوم الملك عبدالعزيز على إنشاء الطرق لربط أجزاء دولته التي أقيمت حديثاً، ولم تكن الإمكانيات التكنولوجية والمالية تكفي آنذاك للسماح بتنفيذ برامج إنشاء الطرق بشكل واسع وبالتالي تم فقط إنشاء الأجزاء الضرورية من تلك الشبكة، كما تم على نحو مماثل إعطاء الأولوية لإنشاء خط سكة حديد لنقل البضائع يربط المنطقة الشرقية، خصوصاً ميناء الدمام، بالرياض العاصمة التي كانت تنمو بسرعة، وقد أنجز خط السكة الحديد الوحيد هذا بالمملكة في عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م)، (وهو ينقل الآن الركاب فضلاً عن تقديم خدمات نقل البضائع)، ولكي تتم إدارة شبكة خطوط سكة الحديد والإشراف عليها فقد تم إنشاء الهيئة العامة لسكة الحديد بموجب مرسوم انضمت في وقت لاحق تحت إشراف وزارة المواصلات.

أنشئت وزارة المواصلات في عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) وأصبحت مسؤولة عن الإشراف على قطاع النقل بالمملكة العربية السعودية. وقد بدأت تنفيذ عدة برامج لتحسين شبكة النقل بالمملكة، كان للطرق النصيب الأكبر فيها، كما أكدت الوزارة خلال الفترة الأولى من إنشائها على تطبيق سياستين رئيسيتين، هما تحسين شبكة الطرق بين مدن المملكة وتلك الموجودة المدن، وهو ما يدعى 'برنامج الطرق الكبير' والبدء بتنفيذ برنامج الأولي الطرق الزراعية. كما كان تطوير الموانئ أيضاً جزءاً من مسؤوليات الوزارة إلى أن قامت المؤسسة العامة للموانئ بموجب مرسوم في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، وتقوم وزارة المواصلات بالتنسيق مع هذه المؤسسة الجديدة كما أنها عضو في مجلس إدارتها.

أنشئت في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) وكالة وزارة متخصصة ضمن وزارة المواصلات للإشراف على نظام النقل الجديد المعتمد وعلى إدارته، باستثناء النقل الجوي، وهي وكالة الوزارة للشؤون النقل التي تتولى التخطيط لإجراءات على خدمات النقل بما فيها خدمات سكة الحديد ونقل البضائع والنقل العام وسيارات الأجرة.

وحجز الأدوار، حيثما أمكن ذلك، إقامة شبكة نقل سريع في المستقبل. إن وزارة الشؤون البلدية والقروية لا تقوم حالياً بأي تخطيط للنقل على المدى الطويل لمدينة الرياض، إلا أن السياسة الجديدة للوزارة التي تقضي بإجراء تحليل لتأثير حركة المرور في كافة المناطق الجديدة الرئيسية قبل الموافقة عليها تمثل خطوة إيجابية بالنسبة لزيادة مشاركة وزارة الشؤون البلدية والقروية في وضع سياسات النقل.

تم تظهير أمانة مدينة الرياض نشاطاً في تحديث المخططات الطويلة المدى التي أعدها شركتا دوكسيانس وست، كما لم تقم بوضع خطط نقل جديدة لمدينة الرياض، وبدلاً من ذلك تركز الأمانة جهودها على وضع سياسات قصيرة المدى لتلبية الطلب على الطرق والمنترهات وممرات المشاة. أما التعديلات على مخطط شركة ست فتتم فقط عن طريق سلسلة من القرارات السياسية المستقلة وليس على أساس استراتيجي شاملة.

تتولى الأمانة أيضاً المسؤولية بوجه عام عن مراجعة واعتماد مشاريع التطوير الرئيسية ومخططات تقسيم الأراضي المقترحة. وتؤكد الأولى التزام المطورين بأنظمة البناء التي يتم تطبيقها، في حين تتضمن الثانية تخصيص مساحات كافية من الأراضي لإنشاء الشوارع والمنترهات والأماكن المفتوحة. وتقوم الأمانة بتخطيط وتصميم الطرق الرئيسية والمحلية على أساس طلب التطوير و/أو اعتماد مخططات الأراضي. وقد وضعت الأمانة مؤخرًا خططاً لتشكيل وحدة جديدة لتشغيل حركة المرور لمساعدة شرطة مرور الرياض في إدارة حركة المرور داخل المدينة.

أما مركز المشاريع والتخطيط فيقوم بأنشطة متنوعة تتصل بتخطيط وتنفيذ سياسات الطرق وحركة المرور، خاصة تلك التي تكون إقليمية في طبيعتها. كما يتولى المركز حالياً معالجة المشاكل المتصلة بالتخطيط الشامل لحركة النقل على المدى الطويل وتخفيف مشاكل النقل على المدى القصير. وهناك مثالان لمشاركة مركز المشاريع والتخطيط في صياغة سياسة النقل: وهما مراجعة التأثيرات الرئيسية للتطوير على شبكة النقل القائمة حالياً وتوفير شبكات النقل البدنية لاستيعاب الطلب على النقل في المستقبل.

أما ضمن وزارة الداخلية فتتولى المسؤولية عن تشغيل وإدارة حركة المرور وتسجيل السيارات وإصدار رخص السواقة بالملكة العربية السعودية. وتمثل شرطة مرور الرياض المديرية في هذه المسؤوليات داخل مدينة الرياض، كما تقوم شرطة المرور أيضاً بوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بإدارة وتشغيل حركة المرور بشكل مستقل أحياناً عن الجهات المعنية الأخرى.

٢-١-٢ مستوى تكامل سياسة النقل

تبين الدراسة السابقة أن أنظمة النقل يتم تخطيطها والإشراف عليها وتنفيذها من قبل جهات حكومية عديدة على مستوى المملكة، وبأن معظم أنظمة النقل يتم الإشراف عليها بشكل أساسي من قبل وزارة المواصلات التي يتضح دورها في وضع السياسات الخاصة بالطرق وأنظمة النقل العام وخطوط سكة الحديد والنقل البحري على نطاق المملكة.

أن اشترك عدد من الجهات في وضع سياسات النقل بمدينة الرياض على مختلف المستويات الحكومية يجعل التنسيق والتكامل بينها مهمة صعبة، فكل جهة لها أهدافها الخاصة بها والتي قد لا تتفق مع أهداف ووجهات نظر الجهات الأخرى بالنسبة لسياسات النقل، ومعظم تلك الجهات ممثلة ضمن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وقد عقدت عدة اجتماعات تنسيق بين تلك الجهات، إلا أن التنسيق ينعزم على مستوى العمل اليومي، ويعزى ذلك جزئياً إلى غياب استراتيجية نقل شاملة في الوقت الحاضر بالنسبة للمدينة.

إن أياً من مركز المشاريع والتخطيط، بصفته جهة التخطيط الإقليمية، أو أمانة مدينة الرياض، باعتبارها هيئة محلية ذات سلطات لا يمتلك الصلاحيات اللازمة لتنسيق نظام النقل بمدينة الرياض بصورة فعالة، حيث تقوم وزارة المواصلات بمراقبة سائقي حافلات النقل العام الصغيرة الخاصة بالمدينة بينما تقوم شرطة مرور الرياض بمراقبة إدارة وتشغيل حركة المرور. وهكذا يبدو ضعف الصلة بين الجهات التي تقوم بالتخطيط والجهات التي تقوم بتشغيل نظام النقل.

٢-٢ الهياكل التنظيمية للجهات المسؤولة عن النقل

يهدف هذا القسم إلى فحص الهياكل التنظيمية لمختلف الجهات الحكومية التي تشارك بشكل مباشر في صياغة السياسات التي تركز على نظام النقل داخل مدينة الرياض. كما يتضمن ملاحظات مقترحة حول مشاركة كل جهة معنية في وضع الضوابط القانونية المتعلقة بالنقل. وفيما يلي تلك الجهات :-

- وزارة المواصلات
- وزارة الشؤون البلدية والقروية
- أمانة مدينة الرياض
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
- مركز المشاريع والتخطيط
- الإدارة العامة للمرور التابعة لوزارة الداخلية
- شرطة مرور الرياض

هذا وسنقدم في الأقسام التالية الهيكل التنظيمي لعمليات النقل ضمن تلك الجهات مع شرح موجز لها. أما الجهات الأخرى التي تشارك بصورة أقل مباشرة في إدارة نظام النقل بمدينة الرياض فقد تم تحديدها بالقسم ٢-٢-٨ .

يوضح الشكل (١) الهيكل التنظيمي لوزارة المواصلات، حيث يتم تقديم التقارير مباشرة الى الوزير من قبل اثنين من وكلاء الوزارة ومساعد وكيل وزارة واحد على النحو التالي :

هو وكيل الوزارة لشؤون النقل الذي يتولى الاشراف على سلامة النقل البحري ونقل البضائع ونقل الركاب والنقل البري.

هو وكيل الوزارة لشؤون التخطيط والمتابعة.

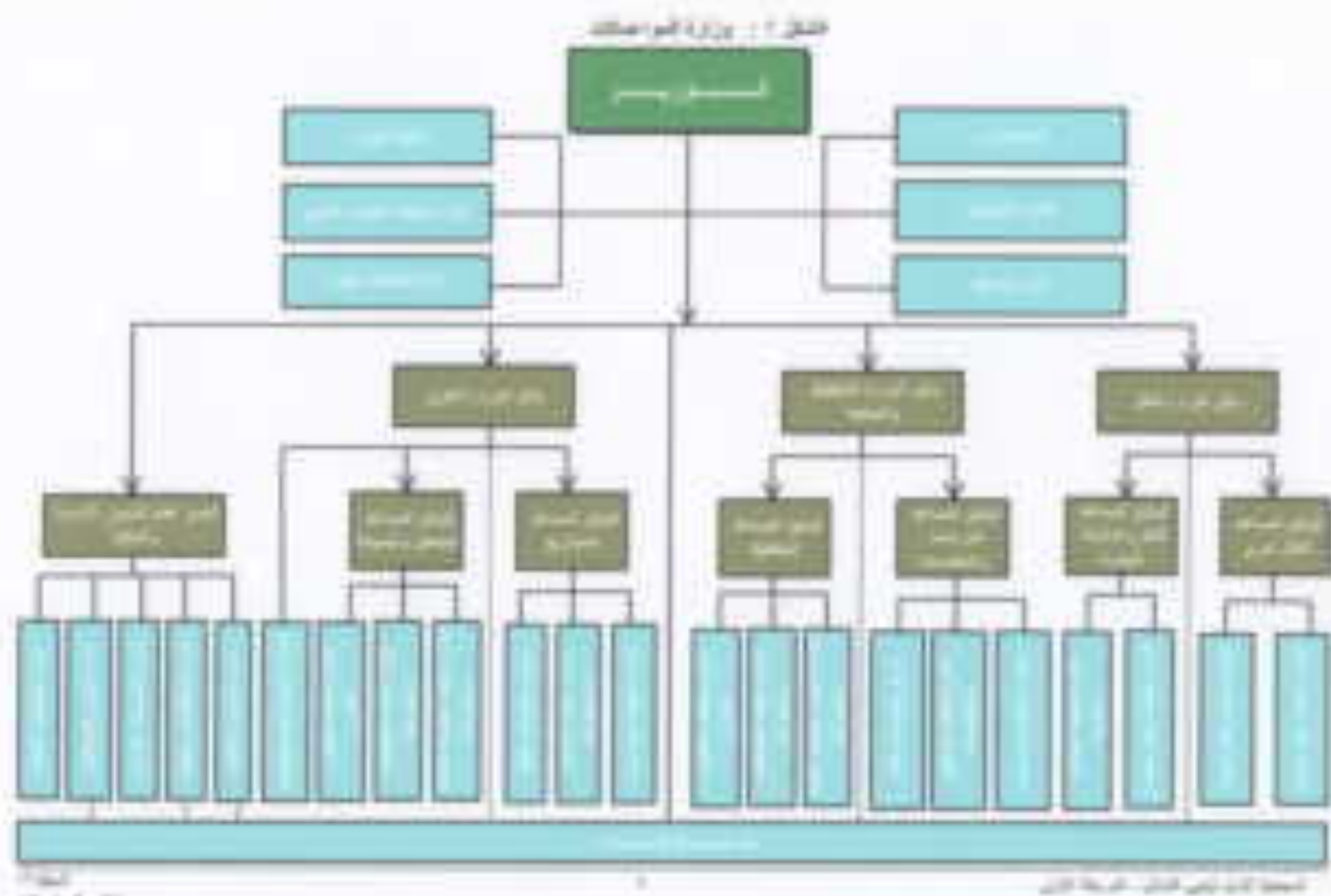
مساعد وكيل الوزارة لشؤون الفنية الذي يتولى المسؤولية عن الطرق والممتلكات والدراسات والتصميم والصيانة والتنفيذ والمواد والأبحاث.

اضافة لما سبق توجد (١٣) ادارة طرق اقليمية أحدها ادارة طرق منطقة الرياض، وتتولى ادارة الطرق بالمناطق تنفيذ سياسة وزارة المواصلات على المستوى الاقليمي وتؤثر على السياسة الوطنية المستقبلية عن طريق توفير المعلومات السابقة، وهذالك أقسام ضمن ادارات الطرق تعتني بالطرق والنقل العام.

تقوم وزارة المواصلات بوجه عام بالدراسات التخطيطية المتعلقة بمشاريع الطرق الرئيسية، وعادة ما يقوم الاستشاريون بتلك الدراسات، ولكن بسبب الافتقار الى المعلومات، بما فيها تلك المتعلقة بالعدد الحالي والعدد المتوقع للسكان واستعمالات الاراضي وأحجام حركة المرور وخصائص النقل، فان هذه الدراسات يمكن أن تستند الى افتراضات عديدة، ونتيجة لذلك غالباً ما تكون الدراسات الخاصة بالطرق ناقصة من حيث دقة تقويم التأثيرات وتقويم التعارضات المحتملة والازدحام، خصوصاً في شبكة الشوارع المجاورة، والاجراءات التصحيحية الممكنة التي يمكن اقتراحها أثناء التصميم لتخفيف من حدة التأثيرات العكسية.

تد قامت وزارة المواصلات بوضع دليل لتصميم الطرق كجزء من سلسلة كتيبات تغطي تصميم وإنشاء الطرق ومواد الإنشاء وصيانة الطرق والجسور وأعمال المساحة واعداد الخرائط وأنظمة التحكم المرورية. ان دليل تصميم الطرق يحدد المواصفات القياسية لوزارة ووضع سياسات واجراءات متسافسة لتخطيط وتحديد مواقع وتصاميم الطرق العامة. أما دليل أنظمة التحكم المرورية فيتضمن معايير تصميم واستخدام أجهزة التحكم المرورية لتصميم ووضع السلامة على الطرق وتسهيل حركة السيارات، كما تشمل كتيبات أنظمة التحكم المرورية أنظمة مثل النوحات الارشادية وعلامات الشوارع واسارات المرور الضوئية، وتشمل توجيهات بخصوص اجراءات المراقبة داخل مناطق العمل ومناطق المدارس ونقاطعات سكة الحديد. وتستخدم هذه الكتيبات في كافة مشاريع وزارة المواصلات ويوصى باستخدامها من قبل الجهات الأخرى.

وبالنسبة لعملية النقل العام داخل مدينة الرياض فان وزارة المواصلات تعتمد جميع مسارات الحافلات وجدولها بناء على التوصيات المقدمة من سابتكو وبعد القيام بدراسات استطلاعية من قبل الجهتين، كما تقدم وزارة المواصلات رخصاً لتساقط الحافلات الصغيرة الخاصة ولشركات سيارات الأجرة.



يوضح الكتاب (٢٣) أن هناك تقسيم فلسفي للفلسفة ميتافيزيقية، حيث يضم القسم الأول ثلاثة فروع رئيسية: الفلسفة الميتافيزيقية، الفلسفة الطبيعية، والفلسفة الاجتماعية. والفلسفة الطبيعية هي التي تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع. والفلسفة الميتافيزيقية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل. والفلسفة الطبيعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع. والفلسفة الميتافيزيقية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل.

وبشكل عام فإن فلسفة الميتافيزيقية هي التي تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل. والفلسفة الطبيعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع.

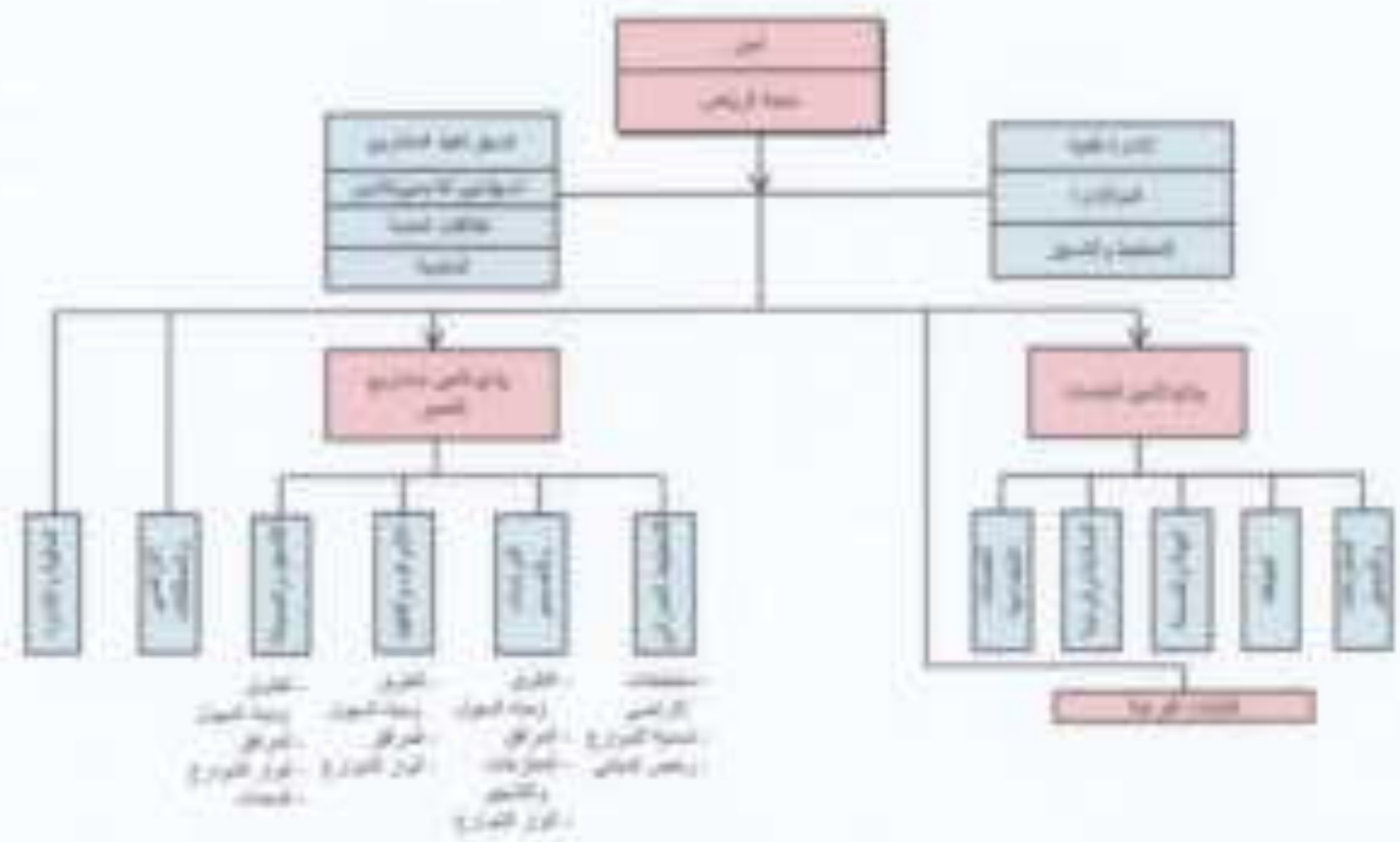
وهذه الفلسفة الميتافيزيقية هي التي تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل. والفلسفة الطبيعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع.

وهذه الفلسفة الميتافيزيقية هي التي تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل. والفلسفة الطبيعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع. والفلسفة الميتافيزيقية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل.

وهذه الفلسفة الميتافيزيقية هي التي تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل. والفلسفة الطبيعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع. والفلسفة الميتافيزيقية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل.

وهذه الفلسفة الميتافيزيقية هي التي تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل. والفلسفة الطبيعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الطبيعة، والفلسفة الاجتماعية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم المجتمع. والفلسفة الميتافيزيقية تهتم بالبحث في القوانين التي تحكم الوجود ككل.

شكل ٣ : اتفاقية فريق



في كثير من الأحيان يتم تعليم منها الرياض دون أن يكون لها أي أثر في حياة الطالب، حيث أن التعليم يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية. لذلك يجب أن يكون التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية. لذلك يجب أن يكون التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.

إن التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية. لذلك يجب أن يكون التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.

٢-٢-١ : طرق التدريس والتعلم

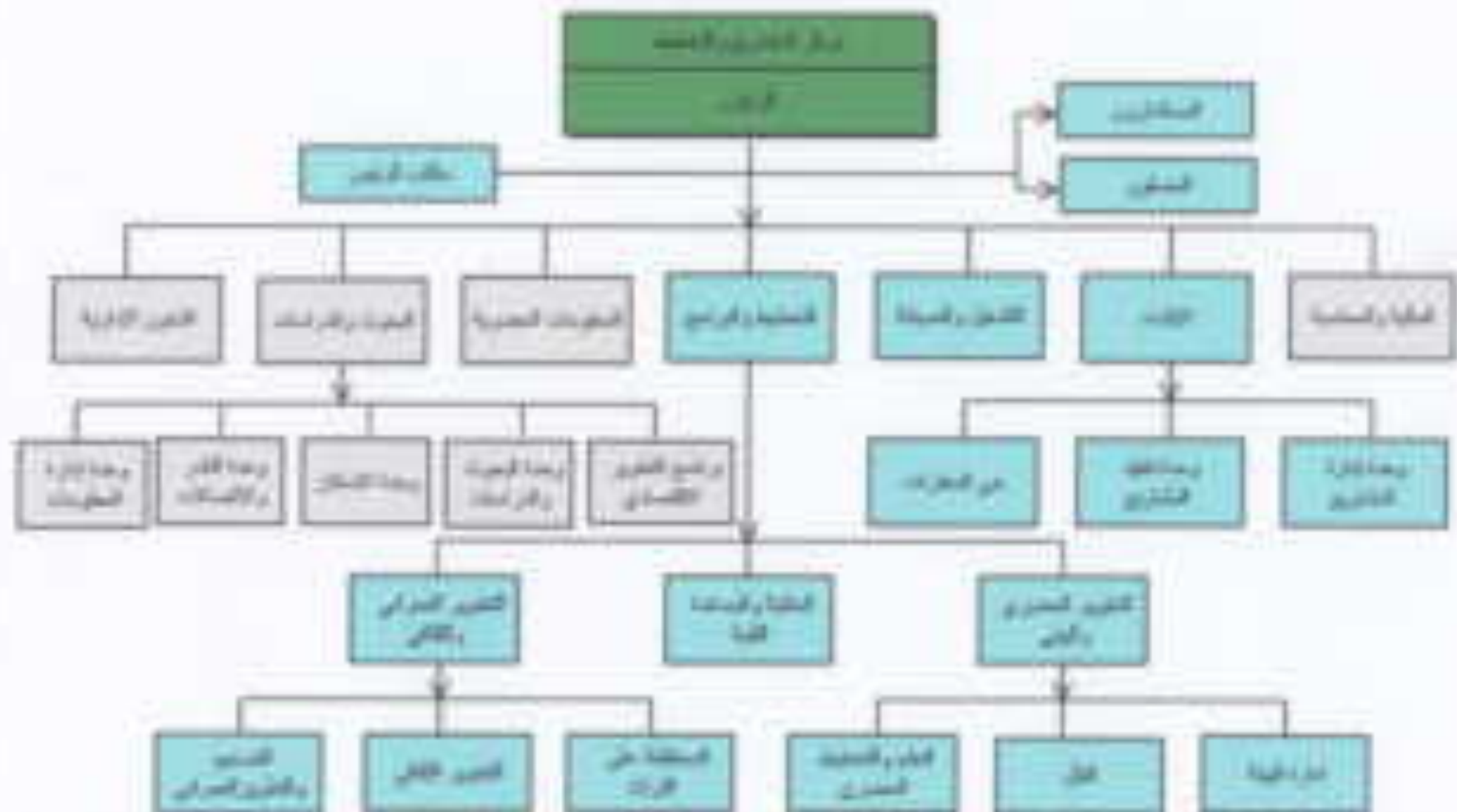
تتطلب طرق التدريس والتعلم في منها الرياض أن تكون مناسبة لاحتياجات الطالب، وأن تكون قادرة على إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية. لذلك يجب أن يكون التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.

هذا يعني أن التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية. لذلك يجب أن يكون التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.

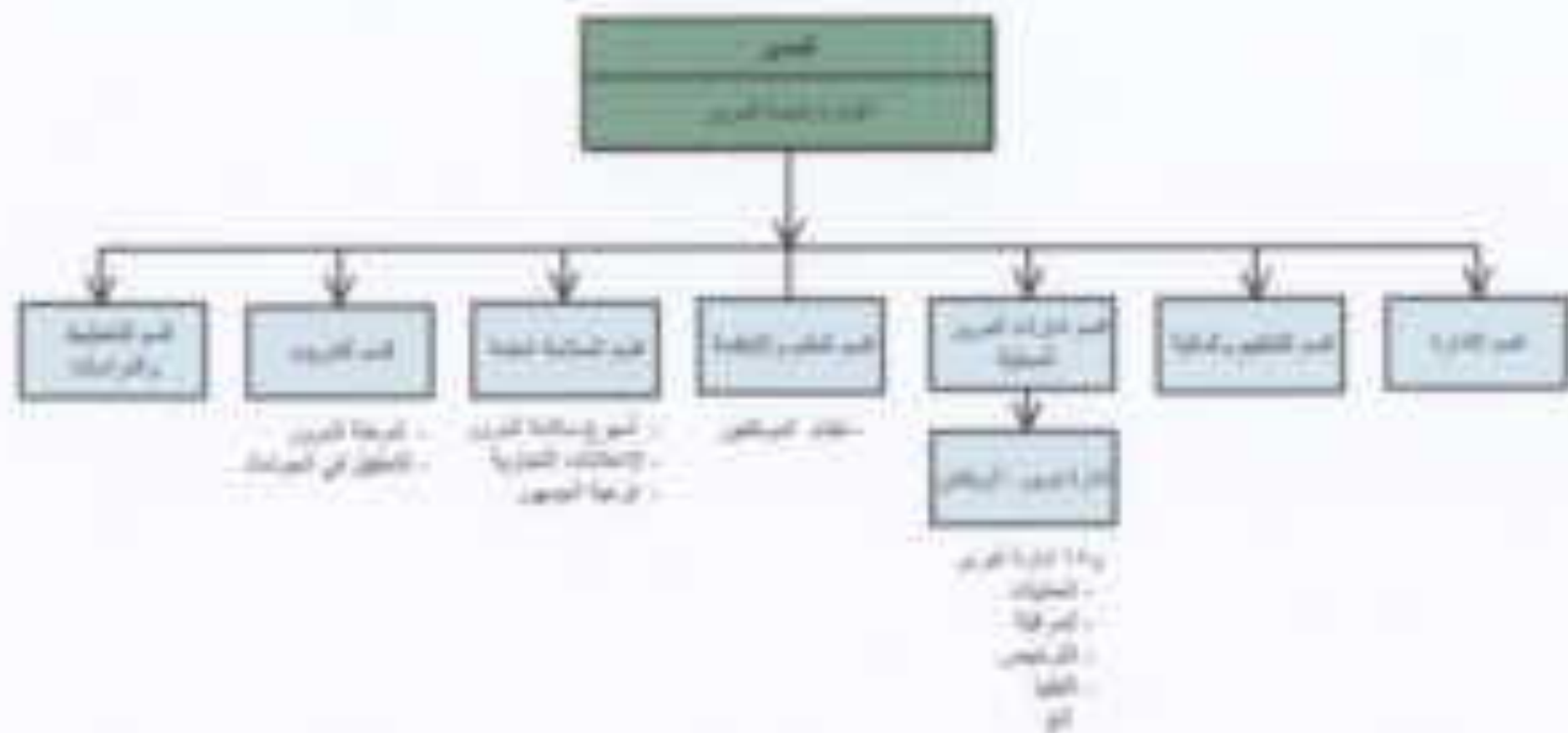
- يجب أن تكون طرق التدريس والتعلم في منها الرياض مناسبة لاحتياجات الطالب، وأن تكون قادرة على إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.
- يجب أن تكون طرق التدريس والتعلم في منها الرياض مناسبة لاحتياجات الطالب، وأن تكون قادرة على إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.
- يجب أن تكون طرق التدريس والتعلم في منها الرياض مناسبة لاحتياجات الطالب، وأن تكون قادرة على إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.
- يجب أن تكون طرق التدريس والتعلم في منها الرياض مناسبة لاحتياجات الطالب، وأن تكون قادرة على إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.
- يجب أن تكون طرق التدريس والتعلم في منها الرياض مناسبة لاحتياجات الطالب، وأن تكون قادرة على إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.

هذا يعني أن التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية. لذلك يجب أن يكون التعليم في منها الرياض يهدف إلى إعداد الطالب للحياة العملية، وليس فقط لتعليمه المبادئ الرياضية.

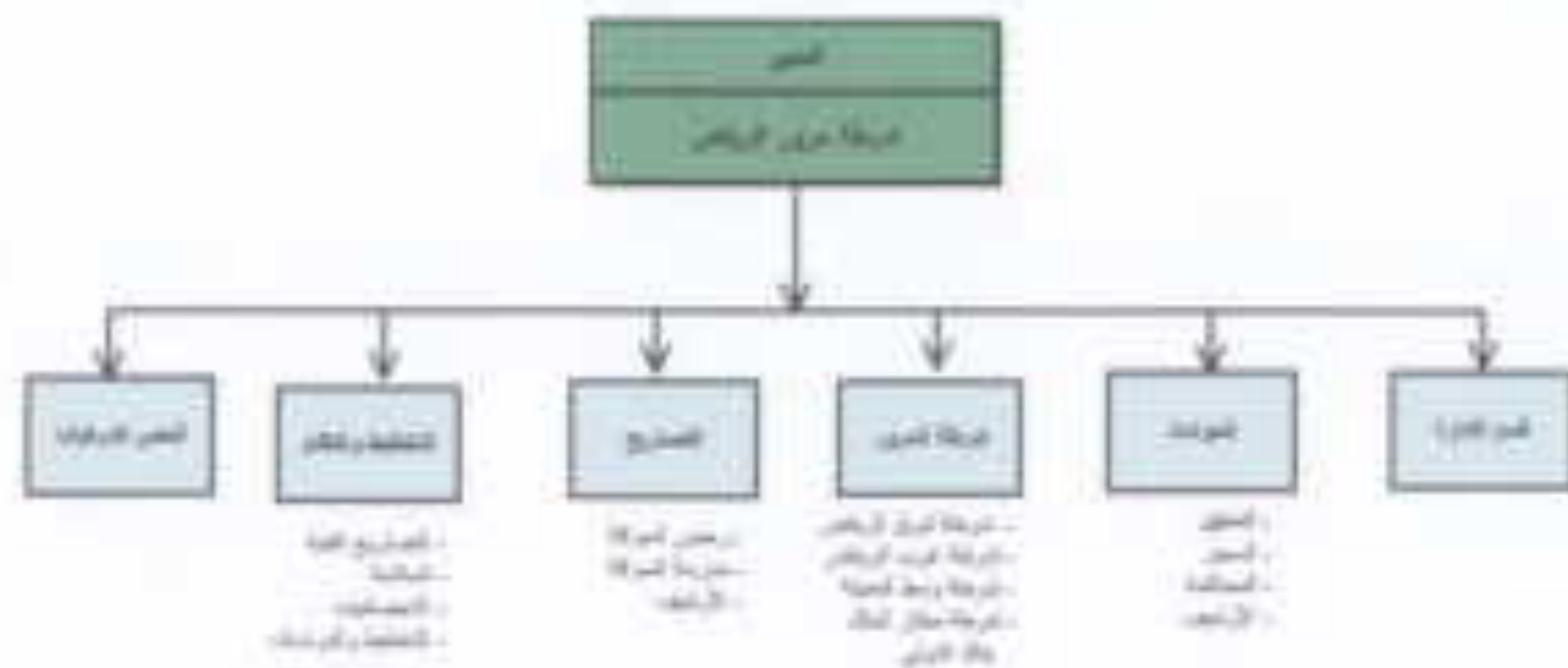
المشروع : دراسة التطوير والتخطيط



التميز + الإدارة العامة للتميز



شعبه ۱ (مهندسی عمران)



٢-٢-٨ الوزارات الأخرى

فيما يلي قائمة بالوزارات الأخرى التي تضطلع بصورة أقل مباشرة بإدارة نظام النقل داخل مدينة الرياض وهي :

وزارة الدفاع والطيران

تتولى وزارة الدفاع والطيران المسؤولية عن تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة جميع المطارات بالمملكة، كما تتولى المسؤولية عن حماية البيئة، بما في ذلك حماية جودة الهواء.

وزارة الصحة

تتولى وزارة الصحة المسؤولية عن توفير الخدمات الطبية، بما فيها الخدمات الطبية اللازمة لأصحاب الحوادث.

وزارة التجارة

تتولى وزارة التجارة، عن طريق الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، المسؤولية عن وضع المواصفات القياسية لجميع السيارات المستوردة.

وزارة المالية

تتولى وزارة المالية عن طريق إدارة انجمارك، المسؤولية عن فحص جميع السيارات المستوردة.

وزارة التخطيط

تتولى وزارة التخطيط المسؤولية عن إعداد خطط التنمية الخمسية ووضع الخطوط الإرشادية وتنسيق أنشطة التطوير.

٢-٣ إجراءات ضبط حركة المرور

تشمل عمليات ضبط حركة المرور عادة جميع الأنشطة اليومية اللازمة لضمان انسياب حركة المرور بشكل مأمون وفعال وبمستوى خدمة مقبول. ويمثل توفير اللافتات المرورية، وتنظيم حركة المرور، وتوقيت وتنظيم الدورة الزمنية لإشارات المرور الضوئية، وتقليل التعارضات في حركة المرور، كل ما سبق يمثل مهام ضبط حركة المرور. وتقوم شرطة مرور الرياض عادة بهذه المهام أو تقوم بها وزارة المواصلات بالنسبة لمواصلات طرق معينة، وفي الوقت نفسه تقوم أمانة مدينة الرياض أو وزارة المواصلات أو مركز المشاريع والتخطيط بصفة رئيسية بالتنفيذ المادي لتلك المهام.

٢-٣-١ علامات المرور

تتمتع عدة جهات بصلاحيات تركيب علامات المرور أثناء إنشاء الشوارع والطرق العامة كجزء من مشاريع تطوير المواقع. وتضم تلك الجهات أمانة مدينة الرياض ووزارة المواصلات ومركز المشاريع والتخطيط وجهات أخرى، ولكن لا توجد أية جهة تتولى بمفردها مسؤولية مراجعة التصميمات المقترحة لضمان وجود تناسق في جميع أنحاء المدينة، إلا أن وزارة المواصلات قامت بوضع كتيبات حول التصميم ووسائل ضبط حركة المرور التي تشمل العلامات المرورية. وتستخدم تلك الكتيبات أحيانا لتحديد متطلبات وضع العلامات على شوارع المدينة دون أن يكون ذلك ضمن نطاق سلطة وزارة المواصلات. وبعد إنشاء الشارع أو الطريق العام والمواقف عليه فإن مراقبة العمليات تكون بوجه عام من ضمن صلاحية شرطة مرور الرياض. وتشمل هذه المسؤولية ضمان توفير علامات مرور ملائمة من أجل توفير حركة مرور مأمونة وفعالة.

ولما كانت شرطة مرور الرياض لا تشارك في تصميم مرافق النقل ولا تتم دعوتها لمراجعة التصميم، إلا أن التعديلات التشغيلية تتم على الأرجح من قبل شرطة مرور الرياض عندما تزول المسؤولية عن الشارع أو الطريق العام إليها. وهذا يتم إما بعد إجراء استطلاع أولي للشارع أو الطريق أو عندما تتطور المشاكل مثل حدوث الازدحام أو ارتفاع نسبة وقوع الحوادث. غير أن شرطة مرور الرياض ليس لديها في الوقت الحاضر عدد كاف من الموظفين لأجراء مراجعات شاملة لنظام علامات الطرق في جميع أنحاء المدينة، وبالتالي يحصل العديد من حالات عدم التوافق في وضع علامات المرور داخل مدينة الرياض.

٢-٣-٢ إشارات المرور الضوئية

ربما يكون تشغيل إشارات المرور الضوئية أحد النواحي الأكثر عرضة للانتقاد في إدارة نظام النقل داخل مدينة الرياض، حيث ينتج عن انعدام الكفاءة في تشغيل تلك الإشارات حالات تأخير لا ضرورة لها، كما أن انعدام التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التصميم وتشغيل وصيانة إشارات المرور الضوئية يمثل بالتأكيد مشكلة خطيرة، ونقدم فيما يلي القضايا النموذجية.

- تشارك عدة جهات في تصميم الإشارات وتستخدم غالبا مواصفاتها الخاصة بها أو تقبل المواصفات القياسية المقترحة لها من المقاولين وبالتالي لا يتوفر انسجام كلي في التصميم أو بين المعدات المستخدمة، كما أن الجهات الأخرى لا تقوم بالضرورة بتطبيق مواصفات وزارة المواصلات.

- لم يتم إجراء أية دراسات تفصيلية تقرر تركيب الإشارات الضوئية أو نوع الطور المطلوب، وربما أن هناك العديد من الإشارات الضوئية لا مبرر لها أو أنه تم توقيتها بشكل لا يفي بالغرض المنشود في الوقت الحاضر.

• بعد انقضاء مدة ضمان التنفيذ البالغة سنة واحدة توكل عادة الى الادارة العامة للمرور مسؤولية تشغيل وصيانة اشارات المرور الضوئية. ولكن بسبب عدم توفر العدد الكافي من الموظفين اللازمين لجمع المعلومات اللازمة حول الدورة الزمنية والأطوار للاشارات الضوئية الموجودة بالشوارع فربما يكون ضبط تلك الاشارات بعيدا عن كونه مثاليا بالنسبة لأحجام حركة المرور عند تقاطعات الشوارع.

ونتيجة لمشاكل الادارة المنوه عنها بأعلاء فانه يتم تصميم وتشغيل العديد من الاشارات الضوئية بصورة غير صحيحة تماما مما يسبب حالات تأخير ومشاكل سلامة لا ضرورة لها. اضافة لذلك لا توجد أية نواحي خطية لادارة حركة المرور تحدد وتضبط تنسيق اشارات المرور الضوئية وتعاقب تشغيلها. ويتم حاليا معالجة بعض هذه المشاكل كجزء من جهد مشترك تقوم به شرطة مرور الرياض ومركز المشاريع والتخطيط بهدف تنسيق الدورة الزمنية للاشارات الضوئية الموجودة على بعض الشوارع المختارة بمدينة الرياض.

٢-٣-٣ انسياب حركة المرور

لضمان انسياب حركة المرور بشكل مأمون وفعال تتولى شرطة مرور الرياض المسؤولية عن مراقبة انسياب حركة المرور داخل المدينة، ولكن بسبب عدم وجود أية اجراءات نظامية لاحصاء أعداد السيارات واجراء مسححات مرورية أصبحت شرطة مرور الرياض غير قادرة على تحديد مشاكل انسياب حركة المرور الرئيسية أو المواقع التي تحدث بها تلك المشاكل بصورة نظامية، فغرفة مراقبة حركة المرور التي أقامتها شرطة مرور الرياض لا يتم استغلالها بالكامل لمراقبة انسياب حركة المرور داخل المدينة، وقد تقرر بوجه عام اجراء تحسينات لحل مشاكل انسياب حركة المرور استنادا الى الأحكام لا إلى الدراسات التي تدعمها بيانات وتحليلات هندسية مرورية دقيقة.

٢-٣-٤ حدود السرعة

لا توجد أية مواصفات قياسية يتم تطبيقها بشكل متناسق لتحديد السرعة على شوارع المدينة، كما أن دليل تصميم الطرق الذي أعدته وزارة المواصلات لا يتناول هذه المشكلة وإنما تطبيقه الوزارة نفسها. ان تحديد السرعة على الطرق الرئيسية والطرق المحلية داخل المدينة لا يزال يستند الى الأحكام الهندسية خصوصا بالنسبة للشوارع التي تنفذها جهات غير وزارة المواصلات، يضاف الى ذلك انعدام التطبيق الفعال لحدود السرعة من قبل شرطة مرور الرياض.

٢-٣-٥ رخص القيادة ومراقبة السائقين

تضطلع شرطة مرور الرياض بالمسؤولية عن اصدار رخص القيادة ومراقبة السائقين، ويشمل ذلك مجموعة متنوعة من المهام مثل اصدار وتسجيل رخص القيادة وتطبيق أنظمة المرور والقيض على المخالفين لنظام المرور ومعاقبتهم ومراقبة مخالفتي حركة المرور، ومع ذلك لا تتمكن شرطة مرور الرياض من أداء مجموعة المهام المطلوبة منها بشكل كامل وفعال بسبب النقص الحالي في عدد موظفيها وقلة خبرتهم. وفي الوقت نفسه لا تقوم شرطة مرور الرياض بمراقبة فعالية أنظمة المرور وتحديث تلك الأنظمة بالشكل الكامل لتعكس التغير في أحوال حركة المرور وملوك القيادة.

٢-٣-٦ مراقبة وفحص السيارات

تقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وإدارة الجمارك وشُرطة مرور الرياض على التوالي بوضع المواصفات القياسية للسيارات المستوردة وتطبيق تلك المواصفات وفحص السيارات المعيبة باستمرار، كما يتم بالمملكة وضع المواصفات القياسية للسيارات وتحديثها باستمرار، إلا أن ثمة تهاون في تطبيق تلك المواصفات وفي إجراء الفحص الدوري للسيارات التي لا تلي المواصفات والسيارات المعيبة. ويتم حالياً عمل فحص سنوي للسيارات التي عمرها ثلاث سنوات فأكثر دون أن يجري فحص للسيارات الجديدة بعد الفسخ الجمركي لها.

٢-٣-٧ التحقيق في الحوادث

تتولى شرطة مرور الرياض حاليًا جمع كافة المعلومات حول حوادث المرور داخل المدينة، إلا أن الإجراءات الحالية المتعلقة بتسجيل الحوادث وتحليل أسبابها غير ملائمة من حيث تحديد الآتي :

- عدد وخطورة الحوادث التي تحصل في مواقع معينة.
- تأثير هتسة الطريق على وقوع الحوادث.
- العوامل الأخرى التي تسهم في وقوع الحوادث.

إن عدم كفاية المعلومات والتحليل المتوفرة عن الحوادث المرورية كانت عائقاً في تطوير برنامج لرفع مستوى السلامة المرورية . بالإضافة إلى ذلك، إن عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات المتوفرة من قبل الجهات العاملة على تطوير نظام النقل ساهم في صعوبة عدم تطوير هذا البرنامج.

٢-٤ الاستنتاجات والفضايا الحرجة

إن الهيكل التنظيمي الحالي لإدارة النقل بالرياض معقد حيث لم تجر منذ أعداد مخطط مست أية محاولة لتطوير استراتيجية نقل شاملة بعيدة المدى، ونتيجة لذلك ظل التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة من حيث صياغة السياسة وتنفيذها وتبادل البيانات والمعلومات أقل فعالية مما هو مطلوب، ويمكن إيجاز القضايا الرئيسية على النحو التالي :

- عدم وجود أية سياسة نقل شاملة طويلة الأجل داخل المدينة لتوجيه عملية تطوير نظام النقل في المستقبل.
- عدم كفاية وانعدام فعالية التنسيق القائم بين مختلف الجهات.
- السياسات والقرارات القديمة التي تتطوي غالباً على أهداف متعارضة هي التي يجري تطبيقها عادة بدلاً من السياسات التي تأخذ التطورات المستقبلية في الحسبان.
- ضعف الروابط بين الجهات المسؤولة عن تخطيط وتصميم مرافق النقل وتشغيل تلك المرافق.
- عدم كفاية إدارة البيانات وتقييم المعلومات بين الجهات المسؤولة، علماً بأن إقامة مركز لأبحاث النقل سيساعد في هذا الشأن.
- عدم التطبيق الموحد لمعايير التصميم والضوابط النظامية لمرافق النقل.

٣-١ الطرق : شبكة الطرق وتخطيطها ومدى استخدامها

٣-١-١ شبكة الطرق الحالية بمدينة الرياض

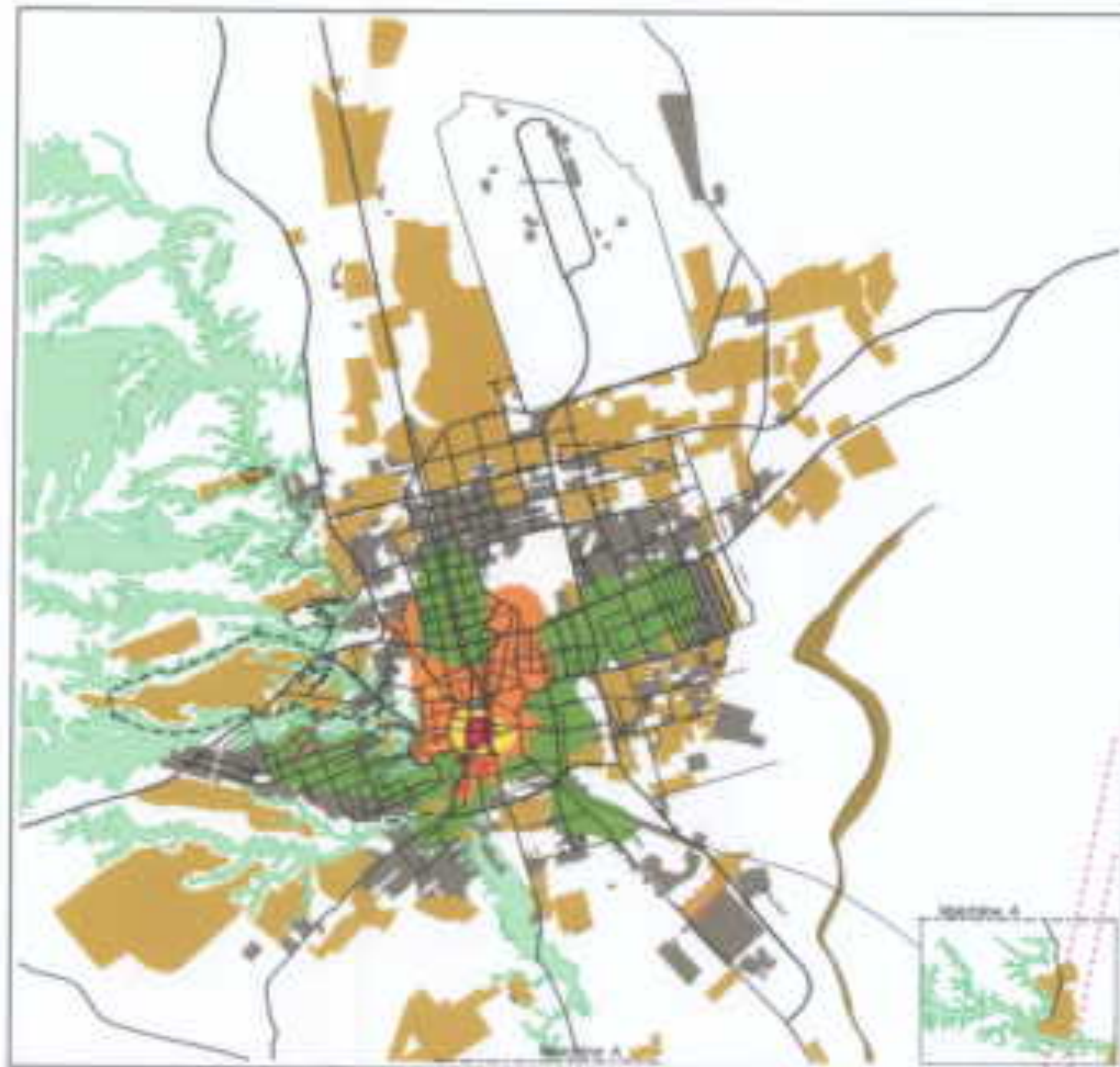
تمثل شبكة الطرق بمدينة الرياض إحدى معالمها العمرانية الرئيسية حيث تغطي مساحة جغرافية واسعة بطرق ذات تصميم رفيع المستوى، وتلعب دوراً مهماً في تحديد الهيكل العمراني للمدينة وتؤثر على سلوك التنقل. وقد تم تخصيص موارد ضخمة لإنشاء شبكة طرق حديثة ذات تدرج هرمي طوال فترة التطور العمراني للمدينة.

٣-١-٢ خلفية تاريخية

كانت شوارع مدينة الرياض في أوائل القرن الميلادي الحالي شوارع نموذجية لمدينة قديمة. فقد كانت ضيقة وملتوية وغير منتظمة البنية وغير مرصوفة بالطبع، إلا أنها كانت تلبي احتياجات الناس في وقت كانت فيه الجمال والخيل وسائل النقل وكان المشي الوسيلة الرئيسية للانتقال داخل المدينة. وكان للشوارع في ذلك الوقت تدرجها الهرمي الخاص بها وكان بينها شوارع رئيسية تربط مختلف الأحياء ببوابات المدينة، بينما كانت هنالك شوارع أخرى غير نافذة توفر الخصوصية في الوصول إلى المنازل.

ومع تأكيد وضع مدينة الرياض كعاصمة للمملكة ومع التفتق الهائل لعائدات النفط فيما بعد فقد ازداد عدد سكان المدينة بسرعة كبيرة وتم إدخال السيارة على نطاق واسع مع أعمال التخطيط الحديث. وبدأت شبكة الطرق في التوسع بسرعة وأصبحت ملامح تصميم الطرق أكثر حداثة ومستقيمة وعريضة ومسفلتة ومشجرة... الخ، وقد ربطت تلك الشوارع المدينة القديمة بالمطار الذي طور حديثاً وبمحطة مكة الحديد وأحياء المدينة مثل الماز والناصرية والشمسي والبدعية ومنفوحة. كما تم ربط المدينة أيضاً عن طريق شبكة طرق بالتجمعات السكنية المحيطة بها كالدرعية والخرج ومنطقة القصيم، وكذلك بالمنطقتين الشرقية والغربية لتصبح مركز النقل بالمملكة. لقد بدأت تلك التطورات الرئيسية في السبعينيات من القرن الهجري الماضي مع حدوث أكثر التغيرات أهمية في التسعينيات من نفس القرن، حيث تمكنت الحكومة السعودية من البدء بالتطوير العمراني وتطوير مؤسسات الدولة على نطاق ضخم، وبهذا الصدد تبنت وزارة المواصلات سياسات لربط مناطق المملكة ببعضها البعض بواسطة شبكة طرق، مستخدمة في ذلك أحدث الأساليب التكنولوجية الرفيعة، وقد اجتذبت معظم الانتباه فكرة ربط مدينة الرياض بكافة مناطق المملكة الأخرى، بواسطة شبكة طرق حديثة وإنشاء طرق رئيسية داخل المدينة.

هذا وقد شهد النمو السريع لمدينة الرياض توسعاً في جميع الاتجاهات، وازدادت مساحة المدينة في ثلاثين سنة من ٣٥ إلى ٦٠٠ كيلو متر مربع، وقد استلزم هذا التطور السريع تنفيذ مشاريع طرق على نطاق واسع لتلبية الطلب على التنقل وربط المناطق الجديدة المطورة وتوسعة وتحديث شبكة الطرق القائمة. هذا ويوضح الشكل (٧) مقدار نمو المدينة الذي حدث خلال السنوات الثماني الأخيرة وحجم شبكة الطرق الحالية. لقد أدت المناطق الجديدة المطورة في الأطراف الشمالية والشرقية والغربية من المدينة إلى تطوير شبكة طرق حديثة عبر المدينة بأكملها.

[illegible]

لقد شجعت هذه الظروف، بالإضافة الى توفر الاعتمادات المالية الكافية خلال فترة الطفرة الاقتصادية بالمملكة على تطوير شبكة الطرق بشكل كبير خلال فترة زمنية قصيرة حيث تم تنفيذ (٦٠) ستمين بالمائة تقريبا من شبكة الطرق الحالية خلال العقد الأول من القرن الخامس عشر الهجري (الثمانينيات) ميلادية، كما شهدت تلك الفترة أيضا أعلى معدلات النمو من ناحية عدد سكان ومساحة المدينة، ويوضح الشكل (٨) النمو العمراني لمدينة الرياض والتطور المقابل له لشبكة الطرق.

وبعد ذلك النمو السريع للمدينة أصبحت السيارة واسطة الانتقال السائدة، والتي شكلت بدورها التطور العمراني للمدينة وواكبت مستويات الحركة المتزايدة التي جلبتها السيارة معها التطور السريع للمناطق البعيدة عن وسط المدينة. إن الهيكل العمراني للمناطق الحضرية الجديدة يختلف عنه بالنسبة للمدينة القديمة حيث تم تصميم المخططات الجديدة بطريقة تستوعب معها وسائل النقل الآلية (لأنها تميل الى تجاهل الأشكال التقليدية الأخرى للانتقال بغير السيارات التي كانت سائدة في السابق بمدينة الرياض).

أما من ناحية الهيكل العمراني الشامل واحتواء نمو مدينة الرياض فقد جرت أول محاولة في هذا السبيل في أواخر الثمانينيات الهجرية عن طريق المخطط الرئيسي الذي أعدته شركة دوكسيادس^١ الذي تم تقديمه الى مجلس الوزراء في عام ١٣٩١هـ وتم اعتماده في عام ١٣٩٣هـ. وكانت الفكرة الضمنية للمخطط المذكور الابتعاد عن الشكل المركزي للمدينة لتخفيف الازدحام عن وسط المدينة عن طريق ادخال فكرة الأحياء والمركز الطولي وفصل حركة المرور ذات الطبيعة المتعارضة (مع حركة المرور المحلية وحركة المشاة) عن طريق تطبيق هرمية الانتشار. أما من الناحية العمرانية فقد تم ادخال نظام شبكي يشتمل على هرمية واضحة للشوارع واعادة تطبيقه خارج منطقة وسط المدينة الحالية. كما تم ادخال فكرة انشاء طريق دائري واسع بستة حارات وبطول ٧٣ كيلومتر لاحتواء النمو العمراني وتوفير طرق جانبية لحركة المرور على الطريق المذكور، وقد تم تعديل المسار الصحيح للطريق الدائري عدة مرات عن المسارات المقترحة سابقا، إلا أنه انتهى بطريقة ساعدة على تشجيع المزيد من النشاط العمراني في ضواحي المدينة نظراً لأن مخطط دوكسيادس لم يكن مرناً بدرجة تكفي لاستيعاب حركة المرور المتدفقة على ذلك الطريق. وقد أثر المخطط المذكور بشكل مهم على تطوير شبكة الطرق. والواقع أن شبكة الطرق كانت أهم ملامح أول مخطط رئيسي يتم اعداده. أما العناصر الحضرية الأخرى للمخطط فقد نفذت بصورة جزئية فقط لعدة أسباب، كما أن فكرة الامتداد الطولي لم تخفف الازدحام عن وسط المدينة.

وفي أواخر التسعينيات الهجرية جرى تعديل المخطط الرئيسي الأصلي (المخطط التنفيذي لشركة ست العالمية)، ووسع التعديل المخطط الرئيسي بشكل كبير في الوقت الذي أبقي فيه على مبادئه الرئيسية. حيث تضمن المزيد من التطوير باتجاه الشمال والشرق والغرب من المدينة إلا أنه ظل ضمن الشكل الشبكي مع اقامة مدينة صناعية جديدة الى الجنوب الشرقي (على طريق الخرج) والتي شملت ملامحها الرئيسية تنفيذ الطريق الدائري وبعض التغيرات في نمط استعمالات الأراضي.

^١ المخطط الرئيسي لشركة دوكسيادس لمدينة الرياض ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

شبكة الطرق الوطنية والإقليمية

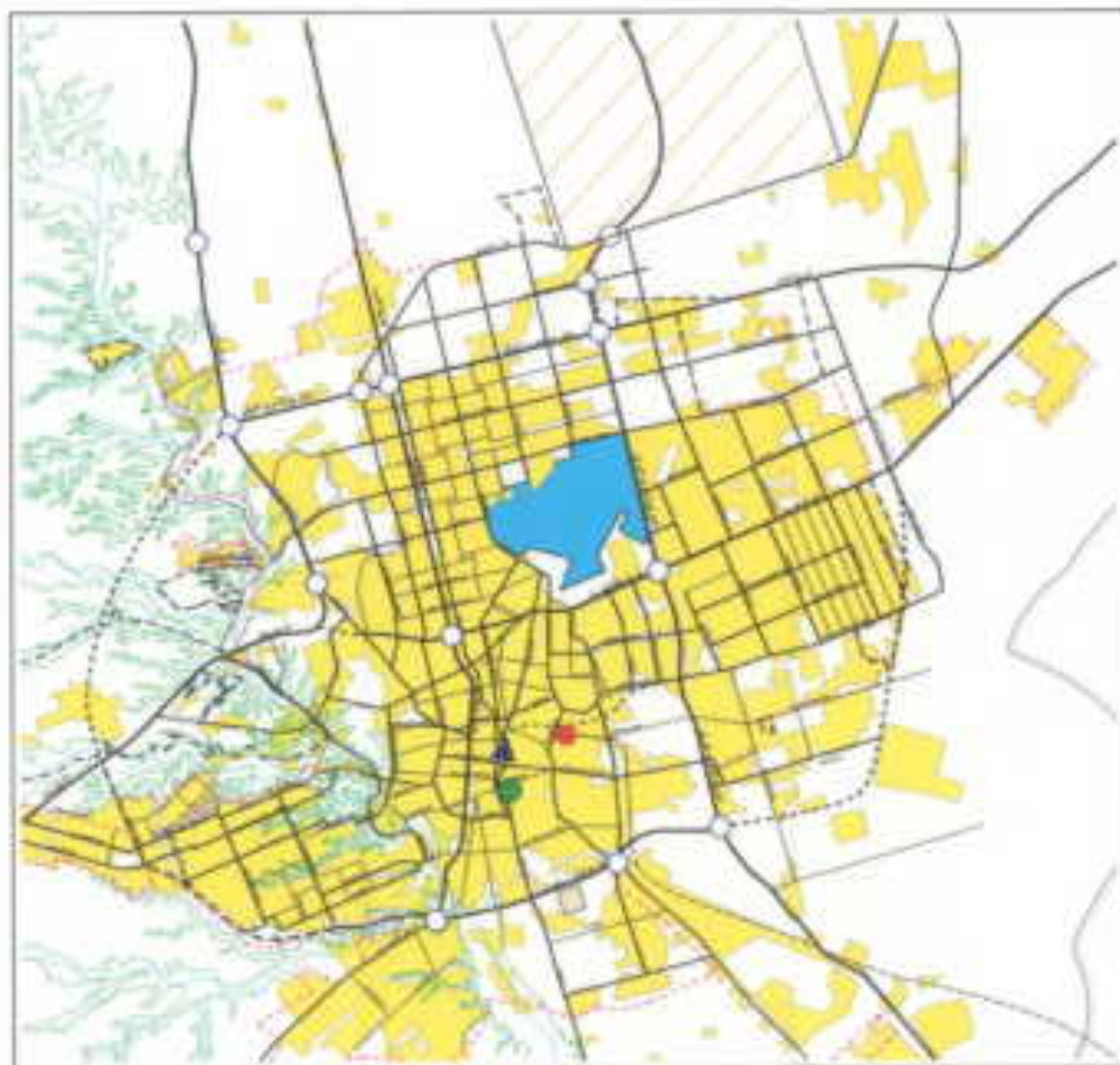
توجد بالرياض عشرة طرق شريانية رئيسية أو 'مداخل'، خمسة منها طرق عامة والخمس الأخرى يمكن اعتبارها كطرق ريفية رئيسية (الشكل ٩).

وكما يتضح من الجدول رقم (١) فإن الرياض ترتبط بشكل جيد جداً بمناطق المملكة الأخرى بواسطة شبكة طرق خارجية عامة وسريعة تسمح مع الموقع الجغرافي للمدينة، بأن تكون الرياض مركز نشاط حركة النقل البري بالمملكة. فعلى سبيل المثال لا يستطيع الشخص قيادة سيارته من المنطقة الشرقية إلى المنطقة الغربية أو إلى منطقة القصيم والمنطقة الغربية دون أن يمر بالرياض.

الجدول (١)

مداخل الرياض مصنفة بحسب نوع الطريق

اسم الطريق	نوع الطريق	الامتداد
طريق جدة	سريع	المزاحمية والمنطقة الغربية
طريق صليبخ	سريع	القرى الشمالية الغربية وصليبخ
طريق القصيم	سريع	منطقة القصيم والمدينة المنورة والشمال
طريق المطار	سريع	مطار الملك خالد الدولي
طريق الدمام	سريع	المنطقة الشرقية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي
طريق المجمعة	رئيسي عام	الجنادرية والثمامة والمجمعة
طريق خريص	رئيسي عام	خريص والمنطقة الشرقية
طريق الخرج	سريع	الخرج والمنطقة الجنوبية
طريق الحائر	رئيسي عام	الحائر
طريق ديسراب	رئيسي عام	ديراب والمزاحمية وطريق جدة

[illegible]

شبكة الطرق بمدينة الرياض الكبرى

تتكون شبكة الشوارع عموماً بمدينة الرياض، حسبما هو موضح بالشكل (٩) من الآتي بصفة أساسية :

شبكة طرق سريعة تمتد أحدها شمال - جنوب (طريق الملك فهد) والآخر يمتد باتجاه شرق - غرب (طريق مكة/طريق خريص) ويحيط به طريق دائري نموذجي سريع لا يزال الجزء الغربي منه غير مكتمل.

شبكة طرق شريانية رئيسية وثانوية مرتبطة بطرق مجمعة وشوارع محلية مغذية لها.

تتكون الطرق السريعة بوجه عام من ثلاث إلى أربع حارات في كل اتجاه وتحاذيها طرق جانبية (خدمة) ذات حارتين أو أكثر. إن شبكة الطرق الدائرية لم تكتمل حتى الآن نظراً لأن الجزء الجنوبي الغربي لا يزال تحت الإنشاء، ومع ذلك تبذل الجهود حالياً لتحديد مسار هذا الجزء من الطريق الدائري لاحتمال إنشائه في المستقبل. هذا وقد أصبح طريق الملك فهد الذي يمتد إلى طريق صلبوخ في الشمال وإلى طريق جدة في الجنوب الغربي الطريق الدائري الغربي الفعلي في الوقت الحاضر. أما الطريق السريع الذي يمتد باتجاه شرق - غرب فهو غير مكتمل تماماً أيضاً نظراً لأن طرفه الغربي غير مرتبط بطريق جدة بمستوى مناسب.

نقد تم تصميم شبكة الطرق السريعة بوجه عام في الرياض وفقاً لمستويات عالية خصوصاً شبكة الطرق الدائرية، ومع ذلك يوجد بعض الضعف على طول الطريقين الرئيسيين، طريق الملك فهد وطريق مكة. وتتعلق نقاط الضعف هذه بشكل أساسي ببعض المداخل والمخارج (أي المعابر) التي لم يتم تصميمها حسب المواصفات القياسية الحالية، ويعود هذا بشكل رئيسي إلى عدم ادخالها في وقت مبكر ضمن عملية التصميم (مثل حارات الدخول والخروج من وإلى شارع صلاح الدين على طريق مكة) أو لأنهما كانا بكل بساطة بمثابة منحدرات صاعدة من الفتححات القائمة في الجزر الوسطية الجانبية (مثل المخارج والمداخل على طريق الملك فهد بين طريق مكة وشارع العروبة). وحيث أصبح من الواضح أن بعض المعابر تسبب مخاطر مرورية وتؤدي إلى حركة مرور لا ضرورة لها على الطرق السريعة وتخلق مشاكل تشغيلية بسبب قصر مسافات التوقف، فقد قامت لجنة مشكلة من عدة جهات يرأسها مركز المشاريع والتخطيط بدراسة القضية ووضع التوصيات لتحسين تصميم تلك العيوب.

أما بقية الشوارع بمدينة الرياض فتضم نوعين أساسيين هما الشوارع الضيقة القديمة غير المنتظمة الموجودة وسط المدينة والجزء التاريخي منها والشوارع الأحدث وهي الشوارع الأوسع التي تتبع عموماً نظاماً شبكياً. وفي الوقت الذي تتيح فيه شبكة الطرق سهولة حركة السيارات بشكل جيد إلا أنه لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للمشاة، حيث إن توفير ممرات المشاة أبعد من أن يكون ملائماً. وحيثما توجد تلك الممرات فإنها غالباً ما تفقد ميزتها الخدمية واستغلالها بشكل بعيد عن الهدف من إنشائها، وبالتالي لا توفر ممرات المشاة عموماً بيئة مأمونة مستمرة للمشاة ليس فقط في الأجزاء القديمة من المدينة، وإنما في المناطق التجارية الجديدة أيضاً.

تتم بوجه عام صيانة الهيكل العمراني للشوارع، خصوصا الأرصفة، فيما عدا بعض الشوارع المحلية التي ربما تعاني من تنفيذ العديد من أعمال المرافق العامة. أما الطرق الشريانية فتتميز بوجه عام بجزر وسطية مثبجة (بامتثناء بعض الاجزاء من الطرق الموجودة في الجنوب الغربي وفي ضواحي الرياض). وبالنسبة لطرق شريانية رئيسية معينة توجد طرق خدمة على كل جانب، ان وجود الجزر الوسطية يحد عموما من حركات الانعطاف نحو اليسار والالتفاف الى الخلف لتقاطعات الطرق فقط، ومع ذلك توجد ببعض الشوارع فتحات في الجزر الوسطية ذات مستويات متباعدة تسمح بالالتفاف الى الخلف، علما بأن وجود تلك الفتحات يقصر من طول مسافة الانتقال ويخفف عن تقاطعات الشوارع أحمال المرور الاضافية، إلا أنها تسبب مخاطر مروية يستدعي معها القيام بدراساتها بالتفصيل والحد من حركات الالتفاف الى الخلف حيثما يثبت أن ذلك ضروري. وهناك فتحات أيضا في الجزر الوسطية الجانبية بين الطرق المزودة الرئيسية وطرق الخدمة لا تطابق دائما المواصفات القياسية، وينطوي وجودها على مخاطر محتملة. هذا ويتم بوجه عام التحكم بحركة المرور عند تقاطعات الشوارع الشريانية الرئيسية والثانوية بواسطة اشارات مرور ضوئية ذات أربعة أطوار. تتيح للسيارات الانطلاق في اتجاه واحد في وقت ما. ونتيجة للتصميم الهندسي للقوارع تتميز حركات الانعطاف عند التقاطعات بحركات انعطاف كثيفة الى اليسار والالتفاف الى الخلف مما قد يمثل نسبة تتراوح بين ٣٠% و ٥٠% من إجمالي حركة المرور^٢ وبالإضافة الى الاشارات الضوئية تتميز بعض التقاطعات بوجود المعابر العلوية والمعابر السفلية لتسهيل الحركة في الاتجاه الرئيسي.

لقد تم تحديد هرمية شبكة الطرق بمدينة الرياض بشكل جيد خصوصا شمالي المدينة، إلا أنه لا يوجد نظام لتصنيف الشوارع متفق عليه بين الجهات المسؤولة عن النقل بالمدينة، وقد تم تقدير الطول الاجمالي لشبكة الطررق الحالية (بالكيلومتر مسار) بالنسبة لمدينة الرياض. وإذا استخدمنا النموذج (EMMF/2) لمركز المشاريع والتخطيط والذي تم بموجبه ترميز شبكة الطرق الرئيسية بحسب نوع الطريق، وأجرينا بعض التعديلات التي تأخذ في الحسبان الشوارع المحلية، فأننا نقدر بأن الطول الحالي لشبكة الطرق بمدينة الرياض يبلغ ١٨٥٤٠ كيلومتر مسار. هذا ويوضح الجدول (٢) توزيع أطوال الطرق بمدينة الرياض بحسب نوع الطريق، وتشكل الطرق المحلية النصيب الأكبر من الكيلومترات الطولية بالمدينة بسبب ارتفاع نسبة مساحة الأرض المخصصة للطرق في النظام الذي يحكم تخطيط الأراضي، وفي الوقت نفسه فإن النسبة المئوية للطرق المريعة والطرق الشريانية الرئيسية مرتفعة بشكل معقول مما يدل على ارتفاع مستوى توفر الطرق بالمدينة.

وحسب مسح استعمالات الأراضي عام ١٤١٧هـ فإن الطرق تشغل مساحة قدرها ٢٨.٤٤٩ هكتارا من المنطقة الحضرية، في حين كان اجمالي مساحة الأراضي المطورة ٣٨.١٢٣ هكتارا على وجه التحديد. وبذلك اذا تجاهلنا الأراضي الخالية فإن الطرق تحتل تقريبا نصف المساحة المطورة من المدينة، حتى بالنسبة لتخطيط المناطق الجديدة يستلزم الأمر تخصيص نسبة ٣٣% من اجمالي المساحة للطرق.

^٢ تعداد حركة الانعطاف الذي قام به مركز المشاريع والتخطيط

الجدول (٢)

أطوال الطرق بحسب تصنيفها في الرياض (بالمتر - مزار)

النسبة المئوية من المجموع	الطول الاجمالي	نوع الطريق
٧.٢	١٣٢٢	طرق سريعة
١٥.٧	٢٩٠٠	طرق شريانية رئيسية
٨.٧	١٦٠٠	طرق شريانية ثانوية
١٠.٨	٢٠٠٠	طرق مجمعة
٥٧.٦	١٠٦٢٨	طرق محلية
١٠٠	١٨٤٥٠	الطول الاجمالي

المصدر : نموذج مركز المشاريع والتخطيط EMME/2 (١٤١٦هـ)

نقد تم تصميم الشوارع المحلية عموماً، حسبما اقترح بمخطط دوكسيانوس، لمنع الحركة من جانب الى آخر داخل الأحياء (انظر الشكل ١٠)، كما أن معظمها قصير وواسع (بعضها بعرض ٨م الا أن معظمها بعرض ١٦ الى ٢٠ متراً). وتأتي الطرق المجمعة تالياً في الهرمية وهي بوجه عام أطول وأكثر اتساعاً من الشوارع المحلية (بعرض يصل الى ٣٠ متراً) وترتبط بالطرق الشريانية الرئيسية والثانوية، الا أن توصيلاتها بشبكة الطرق الشريانية رديئة في كثير من الحالات نظراً لأنها تنتهي عند تقاطعات على شكل حرف (T) أو لأنها غير مصممة بطريقة تخدم حركة المرور بشكل معقول. أما الطرق الشريانية الثانوية فيتراوح عرضها من ٢٠ الى ٤٠ متراً (٣ حارات في كل اتجاه) ويتميز بوجه عام باستعمالات الأراضي الكثيفة على كل جانب منها، ولهذه الاستعمالات للأراضي، التي هي بطبيعتها تجارية عموماً، تأثير مباشر على نوعية خدمة الشارع مثل مناورة حركة السيارات التي تصاحبها تعديلات الوقوف في الشوارع على حارات المرور الرئيسية للشارع. وبالنسبة للطرق الشريانية الرئيسية فإن عرضها يتراوح بين ٤٠ و ٨٠ متراً وقد تكون لها طرق خدمة، وتعاني تلك الطرق الشريانية التي ليست لها طرق خدمة أيضاً من تأثير استعمالات الأراضي الجانبية التي ورد ذكرها بالنسبة للطرق الشريانية الثانوية، وليس من النادر أن تجد في مدينة الرياض وسائل دخول خاصة تفتح مباشرة على الطرق الشريانية الرئيسية نظراً لأن الدخول إليها غير متحكم به مما يسبب احتكاكاً مع حركة المرور من جانب الى آخر. إن الطرق الشريانية الرئيسية تتجه الى تشكيل حدود بين الأحياء يصعب على المشاة قطعها (من حيث السلامة ومسافة المشي)، الأمر الذي يشجع على استخدام السيارة حتى تقطع مسافات انتقال قصيرة جداً.



المملكة العربية السعودية : Kingdom of Saudi Arabia

المدينة المنورة : Medina
 Development for the development
 of Arba'een

المدينة المنورة : Medina
 Development for the development
 of Arba'een

المدينة المنورة : Medina
 Development for the development
 of Arba'een

المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina
المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina
المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina
المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina	المدينة المنورة : Medina



المدينة المنورة : Medina
 Development for the development
 of Arba'een

Figure 10 - 10

أصبحت شبكة الطرق الرئيسية بمدينة الرياض مكتملة بشكل جوهري حسيما تم توقعه في مخطط شركة ست. وكما ذكرنا سابقا فإن الأجزاء الباقية من الطرق السريعة التي قيد الإنشاء هي امتدادات طريق مكة الى الغرب وامتداد الطريق الدائري الجنوبي الى طريق جدة. ولا يجري حاليا التخطيط لإنشاء أي طريق سريع جديد حيث يعطى الاعتبار الى حجز حرم طريق الجزء الشمالي الغربي من الطريق الدائري للتطوير المحتمل في المستقبل. هذا وقد بينت إحدى الدراسات المرورية التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) بأن إنشاء طريق دائري خارجي جديد ربما لا يكون مضمونا بالكامل بحلول عام ٢٠٠٥م، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تكلفته المحتملة. وعلى الرغم من ذلك أوصت الدراسة بضرورة القيام بمحاولات للحفاظ على حرم ذلك الطريق. وكجزء من دراسة إقامة طريق موصل من الشرق الى الغرب اجراها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) كسلكت هناك توصية بتنفيذ طريق بديل، بمستوى طريق سريع، الى طريق خريص/مكة من النسيم الى منطقة وسط المدينة يربط بشارع الوثمن، ومع ذلك لم يتم اتخاذ أي إجراء حتى الآن لتصميم أو تنفيذ مشروع كهذا.

وبالنسبة لبقية شبكة الطرق تخطط الامانة لإنشاء وصلات طرق ثانوية تؤدي الى المنشآت الرئيسية. كما يدرس مركز المشاريع والتخطيط تخطيط شبكة طرق شاملة في وادي حنيفة وحوله وذلك في ضوء الاستراتيجية التي تم تبنيها لوادي حنيفة. ان الاستمرار في تخطيط الأراضي الواقعة حول المدينة ينطوي على ضم نسبة مئوية عالية من الأراضي لإقامة الشوارع المحلية والرئيسية المصممة في نمط شبكي ومد شبكة الطرق القائمة الى الخارج من أطراف المدينة.

ان إنشاء أي شبكة طرق أخرى سيعتمد على نوع استراتيجية التطوير التي توصي بها هذه الدراسة.

٣-٢ الطرق : أعمال التخطيط والتصميم والتنفيذ

يمثل تخطيط الطرق نشاطا متعدد الفروع يستلزم تقدير أنماط الطلب المستقبلي على النقل، مع الأخذ في الاعتبار العدد المتوقع لسكان واستعمالات الأراضي والأحوال الاقتصادية والعوامل الأخرى قبل تحديد المواصفات القياسية ومعايير التصميم لشبكة طرق جديدة أو اقتراح تحسينها. ولهذا النشاط هدفان، هما التخطيط القصير والتخطيط الطويل المدى. وتشارك عدة جهات، كما سبق أن ذكرنا، في تخطيط وتصميم وإنشاء شبكة طرق بمدينة الرياض. ويتناول هذا القسم من التقرير الدور الذي تلعبه مختلف الجهات في تصميم شبكة الطرق بمدينة الرياض والإجراءات التي تطبقها حاليا وفعالية تلك الإجراءات.

تشمل الجهات التي شاركت على مستويات مختلفة في تخطيط وتصميم وتنفيذ وصيانة الطرق بمدينة الرياض ما يلي :

- وزارة الشؤون البلدية والقروية وكالة الوزارة لتخطيط المدن
- وزارة المواصلات
- أمانة مدينة الرياض
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض / مركز المشاريع والتخطيط

هذا وتبين الخبرة السابقة في الرياض بأن الجهة التي تتولى التخطيط والتصميم هي التي تقوم عموماً بإنشاء الطرق وصيانتها.

لقد أعدت شركة ست العالمية في عام ١٣٩٧هـ أحدث خطة نقل تم تطويرها لمدينة الرياض، وذلك كجزء من المخطط الرئيسي التنفيذي لمدينة الرياض. ومع أنه لم يتم تبني الخطة (اعتمادها) رسمياً قط، إلا أنها لا تزال تستخدم كأساس لتحديد مقاريع الطرق الرئيسية، حتى مع كون استعمالات الأراضي لبعض أجزاء المدينة تختلف بشكل كبير عن تلك التي كانت متوقعة في الخطة بدون أن يتم أي تحديث نظامي لها منذ إعداد المخطط، غير أن الأمانة قامت بإدخال تغييرات عليها على أساس قرارات سياسية خاصة مستقلة تأخذ في الحسبان متطلبات أو احتياجات معينة. إن وزارة الشؤون البلدية والقروية لا تشارك حالياً في أية أعمال تخطيط للنقل على المدى الطويل بمدينة الرياض، أما بالنسبة لوزارة المواصلات فقد أنجزت تقريباً مهمة ربط المدينة بالمناطق الحضرية الأخرى وإنشاء طرق حضرية سريعة وعامة رئيسية. أما مركز المشاريع والتخطيط فقد بدأ في بناء القدرات للتخطيط الطويل المدى، على الرغم من أن فعاليتها ظلت محدودة بسبب الافتقار إلى بعض الصلاحيات التنفيذية، فضلاً عن أن أعماله تركزت بشكل أساسي على المشاريع الرئيسية المستقلة حول المدينة.

وبالنسبة للتخطيط القصير المدى فإن الجهد المخصص لهذه العملية الوظيفية الهامة داخل الرياض مقصور على مشاريع تطوير معينة، والجهة التي تتولى المسؤولية عموماً عن تنفيذ أو تبني المشاريع تقوم بتنفيذها بدون استشارة أو تقييم شامل لمختلف التأثيرات أو النتائج المحتملة.

إن مسؤولية تصميم وإنشاء وصيانة الشوارع والطرق بمدينة الرياض تقع عموماً على عاتق الأمانة، بينما تضطلع وزارة المواصلات بنفس الدور ولكن بالنسبة للطرق السريعة والعامة الرئيسية فقط. وهناك جهات أخرى تشارك أيضاً في تصميم الشوارع وإنشائها وصيانتها كجزء من مشاريع تطوير معينة. وتشمل الأمثلة على ذلك مشاريع منطقة قصر الحكم والنحي الدبلوماسي واسكان موظفي وزارة الشؤون الخارجية وجزء من طريق الملك فهد التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط.

٣-٢-٢ الاجراءات المتبعة حاليا في تخطيط وتصميم الطرق

جميع تصاميم الشوارع تقريبا يقوم بها استشاريون، وتختلف الاجراءات المتبعة لتصميم شارع أو طريق من مشروع لآخر، إلا أنها بوجه عام كما يلي :

١- يتم اتخاذ القرار من قبل السلطات العليا بإنشاء طريق جديد أو تحسين طريق قائم، وتأخذ أولوية تنفيذ المشاريع في الحسبان العوامل التالية بوجه عام :

- المقترحات التي تضمنها المخطط الرئيسي الذي أعدته شركة ست.
- مستويات الأرباح الحالية أو المشاكل الأخرى لشبكة الطرق.
- التطورات المستقبلية المتوقعة.
- المناطق التي تحتاج الى تجميل أو الى تجديد حضري.
- الامتلاكات المطلوبة لحرم الطريق.
- توصيات الموظفين المختصين.
- الاعتمادات المالية المتوفرة.

أما على نطاق أصغر فإن أصحاب الأراضي يقدمون طلبات لتخطيط أراضيهم، ولهذا يتم انشاء الطرق والشوارع، وتتداول تلك الطلبات إدارة التطوير الحضري بالأمانة حيث تقوم بمراجعة واعتماد المخططات على أساس معايير عديدة. أما المعايير التي تتعلق بشبكة الطرق فهي كما يلي :

• الربط بشبكة الشوارع المحيطة، وهذه هي الحال حيثما يتم تخطيط الأراضي المجاورة أو عندما تقع قطع الأراضي ضمن مناطق مشمولة بالمخطط الرئيسي لشركة ست أو محاذية له، والا فإنه لن يعطى أي اعتبار مطلق لمثل هذا الأمر.

• حجز ما لا يقل عن نسبة ٣٣% من الأرض للشوارع والأماكن المفتوحة ومواقف السيارات.

بعد ذلك يتم تقديم المخطط الى إدارة الدراسات والتصاميم بالأمانة حيث تقوم بمراجعة التصميم الهندسي المقدم من المطور وترفع توصياتها مستندة في المقام الأول على الآتي :

- ميل أدنى يتراوح من ٠.٣ الى ٠.٤%
- توازن الحفر والردم
- وجود مسافة نظر رأسية

٢- بالنسبة لشبكة الطرق الرئيسية يتبع الاستشاري المكلف عموماً مواصفاته القياسية الخاصة لتصميم علامات وإشارات المرور الضوئية وعلامات الأرصفة وحصر اتجاه مسار الطريق والتجهيزات الأخرى للطرق، إلا إذا قامت الأمانة بتعديلها.

٣- عند اعتماد التصميم يتم تكليف أحد المقاولين بالتنفيذ بينما يتم عموماً تكليف الاستشاري المصمم بالإشراف على التنفيذ، ولكن يحدث أحياناً أن يكلف بهذه المهمة استشاري آخر. علماً بأن التعديلات على التصميم تتم غالباً أثناء التنفيذ. وبالنسبة لمخططات الأراضي تتولى الأمانة عادة مسؤولية إنشاء الشوارع، إلا أنه تم تبني سياسة في عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م) تقضي بأن يتولى المطورون لمخططات الأراضي الخاصة مسؤولية إنشاء كافة الشوارع الواقعة ضمن مخططات أراضيهم، تحت إشراف الأمانة.

٣-٢-٣ تقييم الإجراءات

نجم عن تنفيذ التصميمات المقترحة تحسينات رئيسية لشبكة النقل داخل المدينة، علاوة على تجميل البيئة الحضرية، إلا أن الإجراءات التي اتبعت في سبيل ذلك تتطوي على بعض النواقص والعيوب حسبما منتهير إليه بأدناه.

• الإجراءات المتبعة حالياً في إنشاء الطرق لا تعطي الاعتبار الكافي لتقدير الطلب وتقويم المبررات والتأثيرات، كما أنها تتبع إما مخطط شركة ست، على الرغم من التغييرات المهمة التي أجريت عليه، أو تكون مرتجلة، ولا يوجد توجيه أو مشاريع شبكة طرق استراتيجية مقترحة خارج المناطق التي يغطيها مخطط شركة ست، فضلاً عن أن تقدير الطلب على شبكة الطرق القائمة أو المقترح انشاؤها يعتمد لدى العديد من الجهات الرسمية بخلاف مركز المشاريع والتخطيط وذلك بسبب النقص في المعلومات و/أو الخبرة، هذا بالإضافة إلى أن معظم قرارات إنشاء الطرق لا تستند إلى إجراءات منطقية ولا تتطوي على تحليل قوي للتأثيرات المحتملة لإنشاء الطرق على نمو المدينة. كما يتم غالباً تجاهل دور إنشاء الطرق في توجيه النمو العمراني في هذه القرارات، مما ينتج عنه تطوير حضري بمناطق ليست جاهزة بعد للتطوير.

• عدم كفاية دراسات هندسة المرور أو التناوب بين الجهات المشاركة في إنشاء وتشغيل الشوارع والطرق، وبالتالي تحدث أحياناً مشاكل مادية وتشغيلية ومشاكل سلامة بعد فتح الشارع أو الطريق أمام حركة المرور، كما ينتج عنه قيام الحاجة إلى تعديل النواقص التشغيلية أو المادية.

• على الرغم من إصدار وزارة المواصلات لأدلة لتصميم الطرق وموائيل ضبط حركة المرور، إلا أن ثمة نقص في مواصفات متسقة تطبق على القطاعات العرضية للشوارع وتصميم تقاطعات الشوارع أو المعابر الخاصة بالعلامات أو الإشارات الضوئية المرورية وعلامات الأرصفة وتحديد اتجاه مسار الطريق وغير ذلك من الملامح التشغيلية الأخرى. على أن تلك الأدلة لا تستخدم بشكل متسق من قبل كافة الجهات المشاركة في تطوير شبكة الطرق، بل أن العديد من الاستشاريين يستخدمون في واقع الأمر مواصفاتهم القياسية الخاصة بهم.

• لا يتم عادة تقدير الاحجام المتوقعة لحركة المرور بدقة، مما ينتج عنه احتمال تقدير تصميم أعلى أو أقل للشوارع أو الطريق.

• عدم مراعاة الاعتبارات الطبوغرافية في تصميم شبكة الشوارع، خصوصاً داخل الأحياء السكنية، حيث يتبع المصممون عادة فكرة النمط الشبكي، بصرف النظر عن طبوغرافية الموقع.

• تتعرض الأمانة لضغط هائل من أصحاب الأراضي لعمل مخططات حيئية، وبالتالي إلى تصميم وإنشاء شبكة شوارع، مما نتج عنه إيجاد تطوير عشوائي في جميع أنحاء المدينة، حتى خارج حدود النطاق العمراني، وسيكون من شأن ذلك إيقاع مزيد من الضغط لإنشاء وصلات الطرق لهذه المخططات وتحسين الوصلات المؤدية إلى بقية الشبكة. ومن ناحية أخرى نجد أن بعض أصحاب الأراضي ليسوا على استعداد للتطوير ويقاومون عملية تخطيط الطرق على أراضيهم على الرغم من أنها تمثل حاجة حضرية استراتيجية.

٣-٣ أنماط التنقل ومدى استخدام الطرق

١-٣-٣ حركة نقل البضائع بين مدن المملكة

ساهم النمو السريع في التطور الحضري، مقروناً بالتطور الاقتصادي لمدينة الرياض، في زيادة أهمية نقل البضائع إلى المدينة وغيرها. وحيث أن الرياض تقع في وسط الصحراء فإنه يتم نقل البضائع إليها بصفة رئيسية من المنطقة الشرقية ومنطقة القصيم والوشم والمنطقة الغربية والجنوبية ومن الخارج عن طريق المنطقة الشمالية.

هذا ويعتبر النقل البري أهم وسيلة لنقل البضائع من الرياض وإليها، كما يلعب النقل بواسطة سكة الحديد والشاحنات دوراً مهماً في نقل البضائع لمدينة الرياض. وبينما لا تتوفر أية إحصائيات موثوقة لتحديد مدى أهمية كل وسيلة منها إلا أن المشاهدات والتقديرات الأولية تشير إلى أن الشاحنات تمثل الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع إلى الرياض، وتشكل الشاحنات حصة كبيرة في استخدام الطرق خاصة على الطرق الإقليمية أو طرق الدخول. ويوضح الجدول (٣) بأن الشاحنات تشكل نسبة ١٥ إلى ٤٥ بالمائة من متوسط حجم حركة المرور اليومية على هذه الطرق، وأكبر عدد من الشاحنات يستخدم طريق الرياض - الدمام السريع (٣٦٤٠ شاحنة يومياً)، تليها طريق الرياض - الخرج (٢٧٧٠ شاحنة يومياً). أما في دراسة شركة ست (١٣٩٧هـ) فقد لوحظ أعلى متوسط لعدد الشاحنات القادمة لمدينة الرياض على طريق الرياض - الدمام (٣٤٩١ شاحنة يومياً) تليها الدرعية (طريق القصيم القديم) فطريق الخرج (١٤٠٠ و ١٢٦٤ شاحنة يومياً على التوالي).

١ صُنعت حراسة شركة ست الشاحنات إلى أربع فئات : الوقيقات الخفيفة والفلوريات والواينات والشاحنات الثقيلة. ولغرض المقارنة بالمرح الذي أجرته وزارة المواصلات فقد تم استبعاد الوقيقات الخفيفة من التحليل.

يوجد في الوقت الحاضر خمسة مداخل رئيسية لنقل البضائع بالشاحنات، ويراعى في تلك الطرق منشأ وجهة البضائع المنقولة داخل وخارج الرياض، وتشمل الآتي^١ :

١ - طريق ميناء الملك عبدالعزيز البحري بالدمام - المنطقة الصناعية جنوب الرياض : تنقل المواد الصناعية الخام (باستخدام طريق الدمام - الرياض السريع، الضلع الشرقي من طريق الرياض الدائري وامتداد الضلع الشرقي لطريق الرياض الدائري).

٢ - طريق المنطقة الزراعية بالخرج وجنوبي الخرج - سوق عتيقة : تنقل المحاصيل الزراعية (باستخدام طريق الخرج - الرياض والضلع الشرقي لطريق الرياض الدائري).

٣ - طريق المنطقة الزراعية بالخرج وجنوبي الخرج - سوق الربوة : تنقل المحاصيل الزراعية (باستخدام طريق الخرج - الرياض والضلع الشرقي لطريق الرياض الدائري).

٤ - طريق المنطقة الزراعية شمالي الرياض - سوق عتيقة : تنقل المحاصيل الزراعية (باستخدام طريق القصيم - الرياض السريع والضلع الشمالي والضلع الشرقي لطريق الرياض الدائري).

٥ - طريق المنطقة الزراعية شمالي الرياض - سوق الربوة : وتنقل المحاصيل الزراعية باستخدام طريق القصيم - الرياض السريع والضلعين الشمالي والشرقي لطريق الرياض الدائري.

أما الرحلات الأخرى للشاحنات فهي من المنطقة الصناعية ومصنع الاسمنت باتجاه المدينة وخارجها، وتستخدم تلك الشاحنات إما الضلع الجنوبي أو الشرقي لطريق الرياض الدائري.

هذا وتوجد مستودعات كثيرة شرقي وجنوبي مدينة الرياض، ولهذا تستخدم الشاحنات الثقيلة بوجه عام الطريق الدائري. وحسب المسح الذي أجرته وزارة المواصلات في عام ١٤١٣هـ فإن الضلعين الشرقي والجنوبي للطريق الدائري يعتبران طرق الشاحنات الرئيسية بالرياض، ويمر العدد الأكبر من تلك الشاحنات على الضلع الشرقي (٨٣٤٠ شاحنة يومياً)، يليه الضلع الجنوبي (٧٧٢٦ شاحنة يومياً)، في حين تستخدم الضلع الشمالي ٤٦٥٩ شاحنة يومياً فقط. كذلك أقامت وزارة المواصلات محطات وزن للشاحنات في مواقع مختلفة حول المدينة.

^١ حثت وزارة المواصلات تلك الطرق

الجدول (٣)

المتوسط السنوي لحركة المرور اليومية وعدد الشاحنات التي تسير على
الطرق باتجاه مدينة الرياض

اسم الطريق	متوسط حجم حركة المرور	عدد الشاحنات	النسبة المئوية للشاحنات
طريق الرياض - الدمام	٨٠١٠	٣٦٤٠	% ٤٥
طريق الرياض - الهفوف	١١٠٠	٢٧٠	% ٢٤
طريق الرياض - الخرج	١٨٢٠٠	٢٢٧٠	% ١٥
طريق الرياض - الطائف السريع	٧٨٠٠	٢١٣٠	% ٢٧
طريق الرياض - القصيم	١٠٢٦٠	٢٣٣٠	% ٢٣

المصدر : المسح الذي أجرته وزارة المواصلات عام ١٩٩٥م

يحظر على الشاحنات الثقيلة دخول طريق مكة وطريق الملك فهد أثناء ساعات الذروة بهدف الحد من الازدحام على هذين الطريقين الرئيسيين، وفيما عدا ذلك لا يتم تقييد حركة الشاحنات بطرق محددة، والقيود الوحيدة محصورة بجسور علوية مؤقتة معينة تستخدم حالياً في بعض الشوارع. ونتيجة لذلك تشكل المركبات الثقيلة في معظم المواقع التي تم مسحها من خلال دراسة دللتا نسبة مئوية ضئيلة (٣ إلى ٨%) من إجمالي عدد السيارات نظراً لأنها تنتشر فوق عدد من شوارع المدينة، مما قد ينتج عنه ازدحام في المستقبل في الشوارع غير المجهزة جيداً لاستيعاب حركة الشاحنات الثقيلة مع ما ينتج عن ذلك من انخفاض في مستويات السلامة والفعالية التشغيلية ومسرعة حركة المرور، وفي الوقت نفسه ينبغي ضبط حركة مرور الشاحنات التي تنقل مواد خطرة مثل المواد الكيماوية والمشتعة ونفايات المستشفيات... الخ، مع إجبارها بحزم على تخفيض نسبة المخاطر في حالة وقوع الحوادث. على أنه لا يوجد في الوقت الحاضر مثل تلك الترتيبات بالمدينة بل يسمح بوجه عام لجميع أنواع الشاحنات بدخول المدينة.

أما بالنسبة لوجهة حركة البضائع فقد حددت دراسة دللتا مناطق وسط وشرقي المدينة كمناطق تتجه إليها معظم الشاحنات الثقيلة (أكثر من ٦٥%). إضافة لذلك أظهرت دراسة دللتا بأن حوالي ٢٠% من الشاحنات القائمة إلى الرياض هدفها خارج المدينة (حركة عابرة). ولمسوء الحظ لا تتوفر بيانات مقارنة حالية بالنسبة لحركة الشاحنات داخل مدينة الرياض وحولها.

٣-٣-٢ زيادة حركة المرور

تزداد حركة المرور بالرياض بمعدل يماثل زيادة عدد السكان. ويمكن تقويم حجم تلك الزيادة بطريقتين مختلفتين، تتمثل إحداهما في تقدير التغيير في الرحلات الشاملة للسيارات داخل المدينة عن طريق المسح وعمل النماذج، وثانيهما في مراقبة (تعداد) السيارات على الطرق الرئيسية.

لقد قدرت الدراسات المرورية السابقة التي قامت بها شركة دوكميانم عام ١٣٨٨هـ وشركة ست عام ١٣٩٧هـ بأن عدد رحلات السيارات يومياً يبلغ ٢٨٠.٠٠٠ و ١.٠٧٠.٠٠٠ رحلة على التوالي^٤ (الجدول ٤)، مما يشير إلى زيادة شاملة تبلغ نسبة ٢٨٢% بين الفترتين (١٣٨٨-١٣٩٧هـ). ومن الممكن أن تعزى مثل تلك الزيادة إلى الزيادة السريعة في عدد السكان وملكية السيارات ومستوى الدخل ومتطلبات الحركة بالنسبة لمجتمع حديث التطور. لقد تم إجراء دراسة ثلثاً عام ١٤٠٧هـ وأنت المعلومات التي تضمنتها إلى عمل نموذج توقع حركة المرور بالرياض (كجزء من الدراسة الثانية لشبكة النقل بالرياض) وقدرت عدد رحلات السيارات بأنها تتجاوز ١.٦ مليون رحلة في اليوم، وقد دأب مركز المشاريع والتخطيط على تحديث هذا النموذج منذ ذلك الحين للحصول على عدد تقديري للرحلات بالنسبة لمختلف السنوات. أما نتائج تلك التقديرات فقد تم عرضها في الجدول رقم (٤). وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فإن عدد رحلات السيارات بحلول عام ٢٠٢٠م يمكن أن يصل إلى ١١.٠٠٠.٠٠٠ رحلة بناء على العدد التقديري للسكان في تلك السنة والبالغ ٩.٠٥٩.٠٠٠ نسمة، وهو ما يمثل زيادتهم بمقدار ثلاثة أضعاف عن عام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م). وتجدر الملاحظة بأن النموذج الرياضي المستخدم بمركز المشاريع والتخطيط تعاد معايرته حالياً باستخدام المعلومات الخاصة بالعام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)، وقد تؤثر نتائج ذلك على التوقعات الخاصة برحلات السيارات.

^٤ تم اشتقاق كلا التقديرين من التعديلات على المسح الأمري عن طريق النموذج المروري الذي أقيم في الدراسة وتوضح علامات التقدير الزائد عن الحد في النموذج الذي أعده شركة ست مقارنة بالسنوات التي تلت ذلك.

الجدول (٤)
زيادة عدد رحلات السيارات بالرياض
خلال الفترة ١٣٨٨هـ - ١٤٢٦هـ

سنة الأساس	عدد السكان	عدد الرحلات	عدد الرحلات / فرد	الزيادة السنوية في عدد الرحلات (%)
١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)	٢٨٠.٠٠٠	٢٨٠.٠٠٠	١.٠	-
١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)	٦٢٢.٠٠٠	١.٠٧٠.٠٠٠	١.٧	١٦
١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)	١.٣٨٩.٠٠٠	١.٦٤٧.٩٠٠	١.١٨	٥
١٤١٣هـ (١٩٩٢م)	٢.٤٨٠.٠٠٠	٢.٩٢٢.٤٠٠	١.١٩	١٠
١٤١٦هـ (١٩٩٥م)	٢.٩١٤.٠٠٠	٣.٥٧٥.٢٠٠	١.٢٣	٧
١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)	٤.١٤١.٠٠٠	٥.٠١٩.٠٠٠	١.٢٢	٧
١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)	٥.٧٢٠.٠٠٠	٦.٩٠٢.٠٠٠	١.٢١	٦.٦

المصدر : توكسيانس (١٣٨٨هـ) ، ست (١٣٩٧هـ) ، دلتا (١٤٠٧هـ) ، تقديرات مركز المشاريع والتخطيط (١٤١٣هـ - ١٤٢٦هـ).

على أنه لا بد من توخي درجة من الحذر عند فحص هذه الأرقام، خصوصاً تلك التي وردت في دراسات شركتي دوكسيانس وست، حيث يبدو بأن التقدير المرتفع لعدد الرحلات لكل فرد في عام ١٣٩٧هـ غير محتمل جداً. وعلى الرغم من ذلك، ازدادت رحلات السيارات بمعدل يبلغ حوالي ٩% سنوياً بين عامي ١٤٠٧هـ و ١٤١٦هـ وبحوالي ٧% خلال الجزء الأخير من تلك الفترة.

وبالنسبة للزيادة في حركة المرور على شبكة الطرق فإنه لن يكون بالإمكان تطبيق أي معدل زيادة ثابت وعام نظراً لأن التصميم وحجم شبكة الطرق تغير بشكل مهم خلال العقدين الماضيين، فمثلاً طريق الملك فهد (طريق مكة سابقاً) كانت له ملامح هندسية مختلفة في عام ١٣٩٧هـ (أثناء أعداد مخطط ست) وفي عام ١٤٠٧هـ (أثناء أعداد دراسة دلتا) وفي عام ١٤١٢هـ (بعد رفع درجته إلى طريق سريع). ولهذا الطريق الرئيسي تأثير مهم على توزيع حركة المرور على شبكة الطرق بمدينة الرياض.

إضافة لما سبق لم يتم إجراء أي تعداد للسيارات على أساس منتظم بالمواقع الرئيسية حول المدينة، وإنما تم في المقلم الأول إجراء التعدادات العابرة أثناء أعداد الدراسات الرئيسية لتؤخذ في الحسبان الاحتياجات أو المشاريع المعنية، مما يجعل استخلاص النتائج بالنسبة لزيادة حركة المرور على المدى الطويل على شبكة الطرق ضعيفاً. ومع ذلك، نستطيع استخلاص بعض الاستنتاجات من واقع تعداد السيارات الذي تم خلال السنوات الخمس الأخيرة على شبكة الطرق الرئيسية بالمدينة. وتشير الإحصائيات المرورية التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط على طرق معينة إلى أن معدل الزيادة السنوية في حركة المرور يقع ضمن نطاق ٥% ، إلا أن هذه النسبة المتوقعة قد تتغير بصورة مهمة حتى على تلك الطرق ذاتها من أحد الأجزاء إلى الآخر، استناداً إلى توزيع وكثافة التغيرات في استعمالات الأراضي المحيطة بها وأحوال حركة المرور الحالية.

^١ الحسابات المبدئية التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط

٣-٣-٣ أنماط وتوزيع حركة المرور

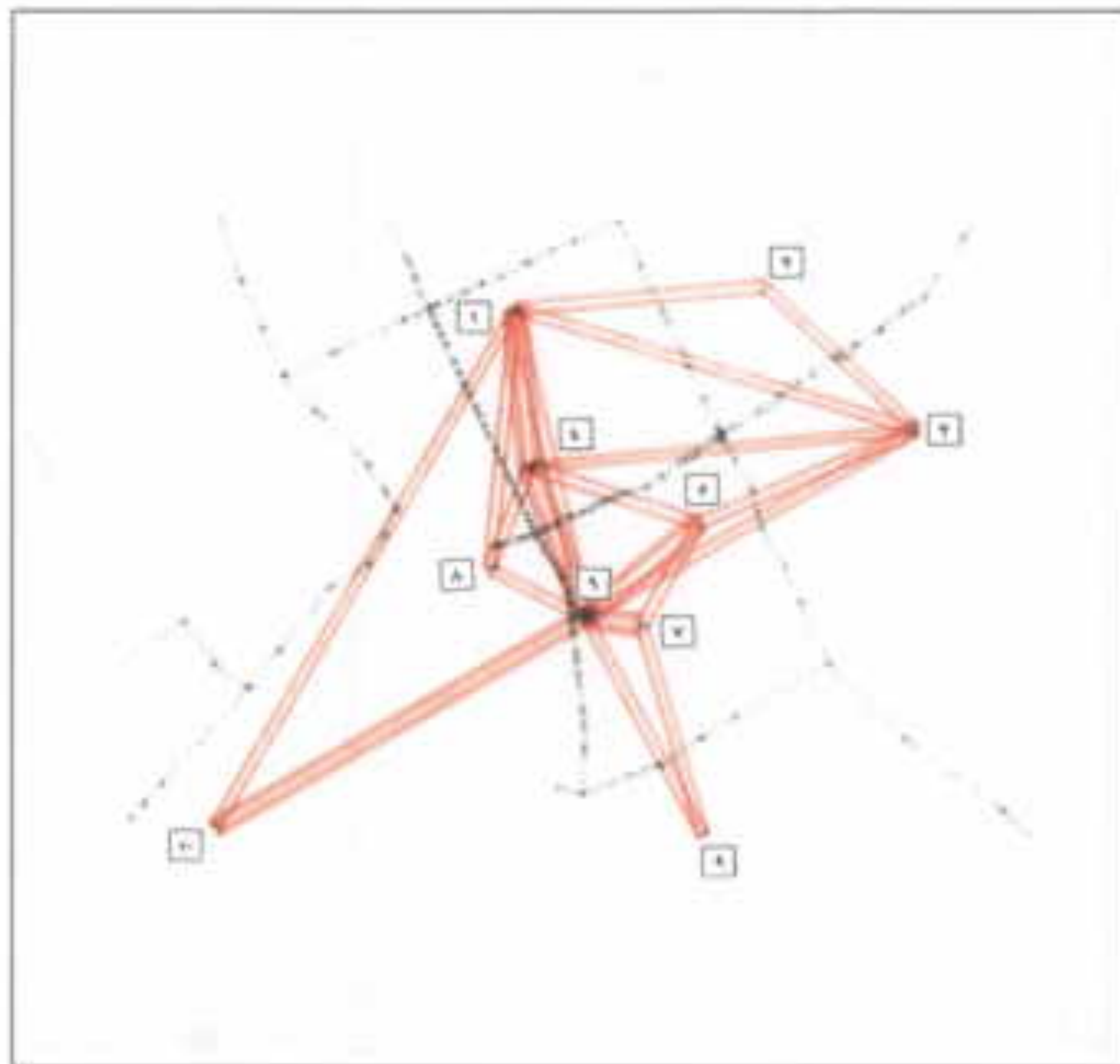
إذا أخذنا في الاعتبار التوزيع الحالي للسكان ومراكز العمالة واستعمالات الأراضي بالمدينة فإن ملاحظة وتشكيل أنماط الحركة الحالية (اعتباراً من عام ١٤١٦هـ) موضحة في الجدول (٥) في صيغة مصفوفة للمنشأ ووجهة الانتقال بين البلديات الفرعية السبع عشرة بالمدينة والمناطق خارج المدينة، ويمكن من خلال الجدول وكما هو موضح بالشكل (١١) تحديد عدة أنماط حركة تشمل الآتي:

- تتركز نسبة عالية من حركة التنقلات داخل المدينة في بلدية الديرة الفرعية (حوالي ١٨% من إجمالي رحلات السيارات بالمدينة)، وهذا يعكس جاذبية المنطقة وتركز مناطق العمالة الرئيسية والتجارية. ومعظم الرحلات المتجهة إلى الديرة بدأت من البلديات الفرعية بالعليا والملز والبطحاء وعنقوكة، أو أنها رحلات داخلية إلى بلدية الديرة الفرعية.
- تأتي بلدية العليا الفرعية ثانياً من حيث منشأ وجهات الرحلات. وهذه المنطقة مرتبطة بقوة مع البلديات الفرعية المهمة الأخرى مثل الديرة والملز والمعذر والشمال، كما أن وجود العصب المركزي والمراكز التجارية ومراكز العمل وشبكة الطرق الحديثة العالية التطور تجتنب نمية مرتفعة من رحلات السيارات إلى المنطقة.
- ترتبط بلدية الملز الفرعية بقوة بالبلديات الفرعية للديرة والعليا والبطحاء والنسيم.
- انطرب على الانتقال بين البلديات الفرعية الخارجية منخفض نسبياً مما يدل على طبيعة مركزية الأنشطة بالمدينة.
- يوجد طنب مرتفع جداً على الانتقال من الشمال إلى الجنوب على طول طريق الملك فهد.
- ارتفاع معدلات الرحلات الداخلية داخل العديد من البلديات الفرعية مثل الديرة والنسيم والعليا والملز وعريجاء مما يدل على إمكانية إقامة مراكز فرعية عديدة.

الجدول ٥
 توزيع حركة المرور على الشوارع الرئيسية (٢٠١٩)



البلديات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100



وكنتيجة لأنماط التنقل الحالية داخل المدينة وللخصائص المادية والتشغيلية لشبكة الطرق فإن طريق الملك فهد وطريق مكة/خريص يشكلان الطريقين الرئيسيين بالمدينة حيث يخرق هذان الطريقان السريعتان المدينة في اتجاه شمال - جنوب وشرق - غرب على التوالي ويوفران خدمة سنسة لانسباب حركة المرور. هذا وتظهر أحجام حركة المرور على طريق الملك فهد بأن القسم الأكثر ازدحاماً من هذا الطريق الرئيسي تمر عليه في الاتجاهين أكثر من ٢٠٥.٠٠٠ سيارة يومياً (الاحصاء المروري الذي أجراه مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٦هـ). وبظل هذا الطريق مزدحماً بوجه عام لعدة ساعات في اليوم مع توقف وانطلاق السيارات أثناء فترات الذروة. وبمقارنة الاحصاءات في عامي ١٤١٠هـ و ١٤١٥هـ على نفس القسم من الطريق يتبين بأن حجم حركة المرور على طريق الملك فهد السريع قد ازداد بنسبة ٢١% (الجدول ٦).

ينتقل على القسم الأكثر ازدحاماً من طريق مكة الرئيسي أكثر من ١٨٠.٠٠٠ سيارة في اليوم بينما ينتقل على طريق خريص (امتداده الشرقي) حوالي ١٩٥.٠٠٠ سيارة في اليوم في ضواحي الطريق الدائري الشرقي. ويمثل الازدحام مشكلة أيضاً على هذا الطريق نظراً لأنه الطريق الرئيسي المستمر من الشرق إلى الغرب ويتيح الانتقال خلال مدة زمنية أقل مما تتيحه الطرق البديلة. وقد تزايدت أحجام حركة المرور على طريق مكة بحوالي ٢١% بين عامي ١٤١٠هـ و ١٤١٥هـ وكان النصيب الأكبر من هذه الزيادة لحركة المرور المتجهة شرقاً.

الجدول (٦)

احصائيات حجم حركة المرور (بحسب الاتجاه)

على الطرق السريعة الرئيسية بالمدينة (١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ)

معدل الزيادة السنوية	١٤١٥هـ	١٤١٠هـ	١٤١٥هـ	١٤١٥هـ	١٤١٠هـ	١٤١٠هـ	الطريق
	حجم حركة المرور	المجموع	جنوب (غرب)	شمال (شرق)	جنوب (غرب)	شمال (شرق)	
٣.٨	١٩٠.٦٠٠	١٥٧.٠٠٠	٩٠.٦٠٠	١٠٠.٠٠٠	٧٩.٠٠٠	٧٨.٥٠٠	طريق الملك فهد (شمال - جنوب)
٣.٨	١٦٤.٠٠٠	١٣٦.٠٠٠	٨٥.٠٠٠	٧٩.٠٠٠	٧٨.٥٠٠	٥٧.٥٠٠	طريق مكة (شرق - غرب)
٨	١٠٥.٠٠٠	٧١.٥٠٠	٥٢.٥٠٠	٥٣.٠٠٠	٣٦.٥٠٠	٣٥.٠٠٠	الضلع الشرقي (شمال - جنوب)

المصدر : الاحصاءات المرورية التي اجراها مركز المشاريع والتخطيط

إن أهمية الطريقتين المذكورتين أعلاه ستوضح أكثر عند إضافة حركة المرور على طرق الخدمة، إلا أن النقاط التي أجريت عندها الإحصاءات المرورية على طرق الخدمة كانت قليلة. ففي دراسة دنكا (عام ١٤٠٧هـ) وكذلك في إحصاءات قليلة أجراها مركز المشاريع والتخطيط ربما تسهم حركة المرور على طرق الخدمة في بعض الأماكن بنصف حجم الحركة التي لوحظت على الطرق الرئيسية. وبوجه عام يعاني الطريقتان من حالات تأخير متزايدة مع ضياع الوقت في معظم أجزائهما بسبب تجاوز أحجام حركة المرور سعاتهما التصميمية.

وبالنسبة لشبكة الطرق الدائرية فإنها تتكفل عموماً أعداداً من السيارات نقل بكثير عن سعتها باستثناء بعض أجزاء الطريق الدائري الشرقي والطريق الدائري الغربي بالقرب من طريق مكة وطريق الملك فهد على التوالي، حيث يصل عدد السيارات إلى ١٥٠.٠٠٠ سيارة في اليوم على الطريق الرئيسي. وعلى سبيل المثال ازدادت أحجام حركة المرور على الطريق الدائري الشرقي بحوالي ٥٠% في كلا الاتجاهين بين عامي ١٤١٠هـ و ١٤١٥هـ. أما أحجام حركة المرور على الطريقتين الدائريتين الجنوبي والشمالي فلا تزال دون سعاتهما التصميمية ولم يلاحظ أو يتوقع حدوث أي ازدحام شديد على هذين الجزئين.

أما بالنسبة لبقية شبكة الطرق فقد تزايدت أحجام حركة المرور على الطرق الرئيسية بالمدينة بشكل مهم مع استثناءات معينة. ويوضح الجدول (٧) بأن التغيير في أحجام حركة المرور على بعض أجزاء مختارة من الطرق الرئيسية يتمثل تقريباً من حيث مواقع الدراسة^٧. لقد واجهت معظم الطرق الرئيسية بالمدينة زيادات حادة في أحجام حركة المرور على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، كما أجريت عدة تحسينات على الطرق خلال نفس الفترة سمحت لتلك الطرق بتلبية مستويات الطلب المتزايدة. وباستثناء بعض الاختناقات المرورية حول منطقة وسط المدينة فإن معظم شوارع المدينة مستمرة في أداء مهمتها التشغيلية بشكل معقول تماماً، حيث واكبت التحسينات على الطرق الزيادات في الطلب على حركة المرور. ومن ناحية أخرى واجهت بعض الشوارع الشريانية الرئيسية بالمدينة انخفاضاً في أحجام حركة المرور عليها خلال العقد الماضي. وتشمل الأمثلة على ذلك شارع الجامعة والمعذر، ويمكن أن تعزى تلك الانخفاضات إلى التغيير في إكثافة الوصول من الطرق الرئيسية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لطريق المعذر، وإلى انتقال مراكز العمالة الرئيسية والأنشطة التجارية من المناطق القريبة في حالة شارع الجامعة.

^٧ أخذت المعلومات بالنسبة للسنوات ١٣٨٨هـ، ١٣٩٧هـ، ١٤٠٧هـ، من دراسة دنكا مع الافتراض بأنها مماثلة من حيث مواقع النوصلات. أما الشكل بالنسبة للعام ١٤١٦هـ فقد تم اشتقاقه من الإحصاء المروري الذي قام به مركز المشاريع والتخطيط لنفس الطريق.

الجدول (٧)

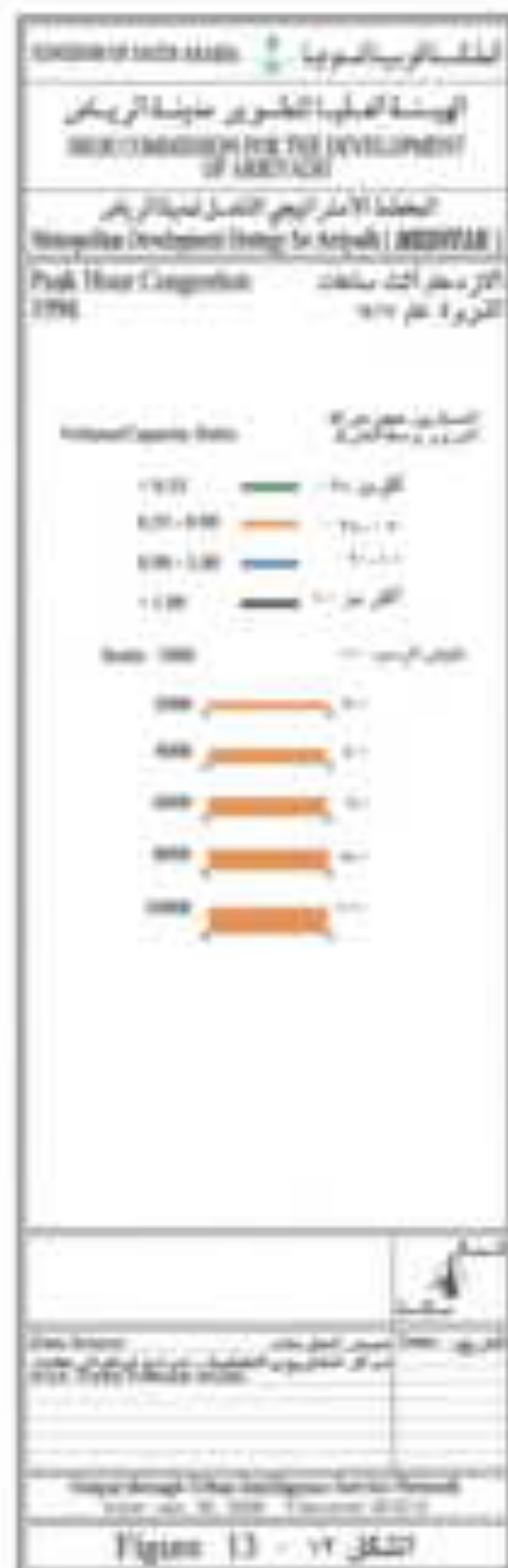
أحجام حركة المرور على طرق رئيسية مختارة بالرياض (١٣٨٨هـ - ١٤١٦هـ)

الطريق	١٣٨٨هـ	١٣٩٧هـ	١٤٠٧هـ	١٤١٦هـ	النسبة المئوية للتغير (١٤٠٧-١٤١٦هـ)
البطحاء	٢٩.٣٠٠	٤٢.٧٠٠	٨٨.١٠٠	١١٧.٠٠٠	+٣٣%
الجامعة	١٩.٧٠٠	٤٦.٣٠٠	٦٤.٦٠٠	٤٥.١٠٠	- ٣٠%
المطار	٣٦.٢٠٠	٦٠.٤٠٠	٨٤.١٠٠	--	-
الخروج	٢.٤٠٠	١٥.٣٠٠	٤٩.٩٠٠	--	--
خريص	٤.٠٠٠	٢٨.٥٠٠	١١٣.٧٠٠	١٨٠.٠٠٠	+٥٨%
المعذر	٢.٠٠٠	٢٩.٩٠٠	٥٧.٣٠٠	٣٤.٠٠٠	٤٠%

المصدر : دراسة ثلثا (١٣٨٨هـ - ١٤٠٧هـ) والاحصاءات المرورية التي أجراها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٦هـ.

هذا وتواجه العديد من الطرق السريعة والثريائية الرئيسية أحجاما مرتفعة لحركة المرور في الوقت الحاضر . وباستخدام البيانات المرورية المأخوذة من النموذج EMME/2 الذي يستخدمه مركز المشاريع والتخطيط فإن الشكل (١٢) يوضح توزيع أحجام حركة المرور على الطرق السريعة والثريائية والمجمعة الرئيسية بالمدينة. وتشمل الطرق السريعة طريق الملك فهد وطريق مكة - خريص والطريقين الدائريين الشرقي والجنوبي، وتزيد الحركة المرورية عليهم عن ٩٠ ألف سيارة يوميا في كل اتجاه، كما تشمل الشوارع الثريائية التي ترتفع فيها أحجام حركة المرور شارع البطحاء وشارع الوشم وشارع البيعة وأجزاء من شارع العصارات وشارع طارق بن زياد. وتمثل هذه الشوارع طرق ربط رئيسية لمراكز العمالة والأنشطة التجارية والصناعية بالمدينة. وبخلاف الطرق المذكورة أعلاه فإن شوارع المدينة تواجه مستويات معتدلة من حركة المرور لا تتجاوز ٣٠.٠٠٠ سيارة يوميا في كل اتجاه.

وللحصول على صورة أفضل عن أداء شبكة الطرق الحالية فقد تم اعداد خريطة تظهر نسبة حجم حركة المرور الى سعة الطريق باستخدام المعلومات المتوفرة حول أحجام حركة المرور وسعة الطرق التي يتضمنها النموذج (EMME/2) الذي استخدمه مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٦هـ. ويقدم الشكل (١٣) مستوى الخدمة التي توفرها الطرق الرئيسية بالمدينة معبرا عنها بنسبة الحجم/السعة خلال فترات الذروة، علما بأن الأجزاء المعزولة فقط من شبكة الطرق تظهر نسب حجم/سعة تتجاوز ٠.٩ .



هذا ويمكن ملاحظة الازدحام في أجزاء من طريق الملك فهد ومزارع العصارات ومزارع البطحاء ومزارع الوشم، وقد نجمت مشاكل الازدحام التي تواجهها وصلات الطرق المذكورة من أحجام حركة المرور التي تسير عليها والتي تتجاوز طاقتها التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك الأجزاء من شبكة الطرق والتي يتوقع أن تظهر بها مشاكل سعة على المدى القصير إلى المتوسط تشمل جميع الأجزاء الأخرى من شبكة الطرق السريعة والشوارع الشريانية الرئيسية مثل شوارع العليا والحابر وعمر بن عبدالعزيز والوشم وطريق الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ومعظم الشوارع الموجودة. إن احتمال حدوث مشاكل ازدحام على هذه الطرق تعكس كلا من مشاكل الاستخدام الفعال لسعة الطريق والطلب المرتفع على حركة المرور، ومن الممكن أن تلعب الإجراءات المرورية الإدارية دوراً كبيراً في تحسين طاقتها التشغيلية وبالتالي تخفيض الازدحام المحتمل على تلك الشوارع.

تبين المشاهدات الأخيرة والاحصائيات المرورية بأن الازدحام يحدث في أوقات معينة من اليوم، إلا أن الأسباب الكامنة تعزى أكثر بوجه عام إلى عدم فعالية تشغيل شبكة الطرق بدلاً من النقص الشامل في سعتها. كما تظهر دراسات زمن التنقل التي أجريت مؤخراً (أجريت كجزء من أبحاث مستمرة) بأن متوسط زمن التوقف عند إشارات المرور الضوئية يسهم بحوالي 44% من الزمن الإجمالي للتنقل على الشوارع الرئيسية وبأن متوسط زمن التوقف عند كل إشارة مرور ضوئية يصل لحوالي 55 ثانية، وتؤدي هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، إلى اختيار المائتين استخدام الطريق المربع من الشبكة كلما أمكن ذلك، حتى ولو أدى ذلك إلى إطالة مسافة الانتقال.

٣-٣-٤ أوقات ذروة حركة المرور

إن أوقات ذروة حركة المرور اليومية قابلة تماماً للتوقع وتعتمد على ساعات العمل والمدارس وأوقات الصلاة والإجازات، علماً بأن أحجام حركة المرور اليومية وأوقات ذروتها تتغير أيضاً من موسم لآخر حيث يوجد أساساً ثلاثة مواسم رئيسية.

• 'الموسم النظامي': وهو بوجه عام خلال العام الدراسي (من سبتمبر إلى يونيو)

• 'موسم الإجازة الصيفية': وهو الموسم الذي يوافق عطلة المدارس الصيفية ويتجه فيه الكثير من الناس إلى قضاء إجازاتهم خارج الرياض (عادة بين شهري يوليو وأغسطس).

• 'موسم رمضان': وهو خلال شهر رمضان الفضيل عندما تتغير ساعات العمل ومواعيد فتح المحلات التجارية والمدارس ويتجه تنفيذ الكثير من الأنشطة أثناء الليل. ويتغير هذا الموسم كل عام نظراً لأن شهر رمضان يعتمد على التقويم القمري.

وهناك أسباب ثانوية يمكن الكشف عنها أيضاً بمدينة الرياض وتحدث أساساً أثناء العطلة المدرسية الشتوية وأثناء العطلة بنهاية شهر رمضان وأثناء موسم الحج.

تتباين أيضاً أنماط حركة المرور أثناء النهار بحسب الموقع الجغرافي ونوع الطريق وجهة الانتقال، وعموماً تسترايد أحجام حركة المرور بمرحلة بين الساعة العاشرة والساعة الثامنة صباحاً تظل بعدها هادئة مستوية نسبياً حتى الساعة الثانية بعد الظهر تقريباً. إن بعض الشوارع والطرق، خصوصاً التجارية منها، تواجه فترات الذروة الخاصة بها قبل أو بعد الظهر، وليس بالضرورة بين الساعة السابعة والساعة التاسعة صباحاً، وتكون منخفضة عموماً بين الساعة الثانية والساعة الرابعة بعد الظهر. إلا أنه بعد ازدياد حجم حركة المرور مرة أخرى لتمتد لما بعد الساعة العاشرة ليلاً، مع حدوث ساعة الذروة عادة بعد صلاة العشاء. إضافة لذلك تحدث ذروة واضحة في حركة المرور على طريق مكة بين الساعة الثانية والساعة الثالثة بعد الظهر عندما تقفل معظم الوزارات مكاتبها عند انتهاء دوامها اليومي. ويوضح الشكل (١٤) خصائص الذروة التي تمتد أوقات حدوثها على ثلاث وصلات طرق رئيسية بالرياض. وبامتناء الفترة من الساعة الواحدة ظهراً إلى الساعة الرابعة عصرًا فإن أحجام حركة المرور على تلك الطرق تكون صغيرة تماماً بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة العاشرة مساءً. أما في مدن العالم الأخرى فإن ذروة حركة المرور تتركز حول فترتين، من الساعة ٧ إلى الساعة ٩ صباحاً ومن الساعة ٤ إلى الساعة ٦ مساءً، مع حدوث انخفاض في أحجام حركة المرور بين الفترتين المذكورتين. ويلاحظ حدوث فترات ذروة صباحية ومساءً أكثر وضوحاً في تلك المدن مقارنة بفترة ذروة أطول بالنسبة لمدينة الرياض.

تقد تبين من خلال الإحصاءات المرورية التي أجراها مركز المشاريع والتخطيط بأن النسبة بين حركة المرور ساعة الذروة وحركة المرور اليومية تتغير استناداً إلى نوع الطريق وموقعها، حيث تتراوح من ٦.٥% إلى أكثر من ١٢%، إلا أنها تبلغ عموماً نسبة ٧% . ولدى مقارنة النسب المئوية الأخيرة لحركة المرور في ساعات الذروة بالنسب الأخرى التي وردت في دراسة (دلتا) فإنه يتبين لنا بأن نسبة ساعة الذروة من حجم حركة المرور اليومية تتناقص مما يشير إلى حدوث فترات ذروة أطول (أو موزعة).

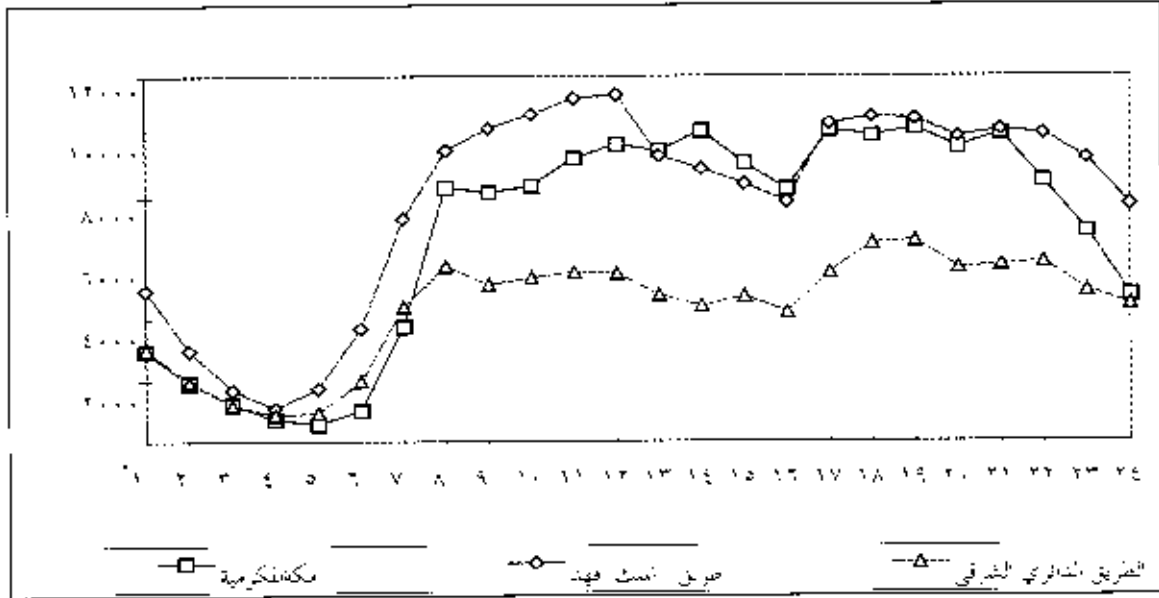
إن أحجام حركة المرور اليومية لا تتغير كثيراً بالرياض بين أيام العمل باستثناء فترة بعد الظهر أيام الأربعاء عندما يزداد حجم حركة المرور وتمتد ساعات الذروة. ويمكن أن يصل حجم حركة المرور أيام الأربعاء إلى ١١٠% من متوسط حجم حركة المرور في أيام العمل. وعموماً تصل حركة المرور أيام الخميس إلى نسبة ٨٠% من متوسط حجم حركة المرور اليومية (٧٥% إلى ٩٥%) بينما تصل أيام الجمعة إلى حوالي ٦٠% (ولكن ربما تتراوح من ٥٥% إلى ٨٥%). لقد تم تقديم تقديرات مماثلة في دراسة (دلتا) تشير إلى أن أحجام حركة المرور أيام الخميس والجمعة بلغت نسبة ٨٨% و ٥٨% من متوسط حجم حركة المرور اليومية على التوالي. وقد تكون حركة المرور في بعض الأجزاء من منطقة وسط المدينة أيام الخميس والجمعة أعلى من متوسط حجم حركة المرور خلال أيام الأسبوع والذي يعزى أساساً إلى ارتفاع مستوى النشاط التجاري أثناء العطلة الأسبوعية. ويمكن إيراد نفس الملاحظات بالنسبة للمداخل المؤدية إلى المدينة حيث تتأثر حركة المرور عليها بشكل كبير من جراء الأنشطة الترفيهية.

^٨ الإحصاءات الداخلية لمركز المشاريع والتخطيط الخاصة بحجم حركة المرور

^٩ الإحصاءات الداخلية لمركز المشاريع والتخطيط من واقع البيانات الإحصائية المرورية

الشكل (١٤)

أحجام حركة المرور في الاتجاهين على الطرق الثلاث الرئيسية بالرياض والتي تشير إلى امتداد فترات الذروة (١٤١٥هـ)



وكما سبق أن ذكرنا فإن حجم حركة المرور يختلف من موسم لآخر، فقد أظهر تحليل الإحصائيات المرورية التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط وإدارة شرطة المرور (من نظام ضبط حركة المرور بالمنطقة) بأن حركة المرور بالصيف تبلغ ٨٠% من حركة المرور من "الموسم النظامي". إضافة لذلك تلاحظ فترات ذروة مختلفة جداً، حيث تحدث الذروة الصباحية في وقت متأخر من الصباح والذروة المسائية في وقت متأخر من الليل وأحياناً حتى عند منتصف الليل. ولمراقبة تلك التقلبات الموسمية والحصول على تقويم أفضل لارتفاع حجم حركة المرور ومتوسطها السنوي فقد بدأت وحدة تخطيط النقل التابعة لمركز المشاريع والتخطيط بتنفيذ برنامج لمراقبة المرور سيتم بموجبه القيام بإحصائيات مرورية في نفس الموقع خلال أوقات مختلفة من السنة. ولم يبدأ تطبيق هذا البرنامج إلا مؤخراً ولهذا ليس بالإمكان استخلاص النتائج في هذا الوقت.

٣-٣-٥ سرعة السيارات

تضمنت دراسة دلثا (عام ١٤٠٧هـ) اجراء سموحات شاملة للزمن الذي تستغرقه الرحلة على شبكة الطرق بهدف تقدير متوسط السرعة على كل وصلة طريق رئيسية. وقد تم توثيق النتائج في صيغة بيانية من حيث نطاق متوسط السرعة بالنسبة لكل وصلة (راجع تقرير المهمة هـ' للمرحلة الثالثة) الا أنه لم يتم اعداد تقدير شامل لمتوسط السرعة بالمدينة، ويمكن الحصول على متوسط السرعة من نماذج توقعات الرحلات التي أعدها مركز المشاريع والتخطيط. وبالنسبة لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) كان العدد المحدد في النموذج للمساعات التي تمضيها السيارات ٧٦٤.٧٣٩ . وبمقارنة هذا الرقم بعدد الكيلومترات التي تقطعها السيارات في السفر يمكن الاستنتاج بأن متوسط السرعة يبلغ ٥٢ كلم/ساعة.

وإذا أخذنا في اعتيرنا أن هذا الرقم يستند الى النماذج لا إلى الملاحظة فإنه يجب التعامل معه ببعض الحذر، الا أنه لا يشكل الأساس لمقارنة مفيدة بالتقديرات الواردة في النماذج للسنوات القادمة. ولدى تخصيص احتياجات السفر سنويا في المستقبل لشبكة الطرق الحالية فإنه يمكن التكهّن بانخفاض متوسط السرعة الى حوالي ٤٣ كلم/ساعة بحلول عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) و ٢٨ كلم/ساعة بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، الا أن تلك التوقعات لا تأخذ في الحسبان الاضافات المستقبلية لشبكة الطرق أو التغييرات في تطبيق ادارة حركة المرور وسلوك السائقين أو توزيع استعمالات الأراضي وكثافتها.

٣-٣-٦ حوادث المرور

ثبت أثناء اعداد هذا التقرير بأن من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات موثوقة حول حوادث المرور بمدينة الرياض، وقد تم تحديد مصدرين لتلك المعلومات، هما :

- تقرير الاحصائيات السنوية الصادر عن الادارة العامة للمرور والذي يقدم احصائيات لكل منطقة من مناطق المملكة.
- تقرير الاحصائيات السنوية الجديد الصادر عن شرطة مرور الرياض.

أما آخر نسخة معدلة من كل تقرير فقد كانت لعام ١٤١٥هـ، الا أن مراجعة تلك التقارير كشفت عن وجود معلومات متناقضة مع انعدام توحيد المقاييس (التعريفات) والطريقة التي يتم بموجبها الإبلاغ عن الحوادث وتسجيلها. فعلى سبيل المثال تراوحت التقديرات لعدد الحوادث التي وقعت بمدينة الرياض عام ١٤١٥هـ بين ٤٢٣٥٩ و ٦٨٠٠٠ حادث تقريبا. أما العامل المساهم الرئيسي بحوادث المرور فقد تم تحديده على أنه سلوك السائقين. وتشمل تلك التقديرات كلا من الحوادث التي تؤدي الى الاصابات والاضرار فقط، مفصلة بصورة تقريبية على النحو التالي :

التلفيات : ٨٦ %

الاصابات : ١٢ %

الوفيات : ٢ %

كما يمكن تحليل عدد الحوادث البالغ ٤٢٣٥٩ حادث بحسب نوع الحادث على النحو التالي :

• اصطدام بين السيارات	٣٩٤٧٧	(٩٣.٢ %)
• اصطدام بأشياء أخرى	١٦٣٧	(٣.٩ %)
• حوادث تشمل المشاة	٧٩٥	(١.٩ %)
• حوادث تشمل الحيوانات	٢٢	(٠.١ %)
• حوادث ترتب عليها وقوع حريق	٣٥	(٠.١ %)
• حوادث انقلاب سيارات	٣٩٣	(٠.٩ %)

هذا وقد أثبتت أيضاً الاتجاهات في وقوع حوادث الطرق صعوبة في تحديدها بسبب التغيرات الأخيرة في نظام تسجيل الحوادث. ومن الواضح أن ثمة حاجة لاجراء مزيد من الاتصالات بين القائمين على مشروع الاستراتيجية وشرطة مرور الرياض بخصوص تسجيل الحوادث. إضافة لذلك، ربما يكون من الواقعي محاولة الاحتفاظ بإحصائيات موثوقة حول الحوادث التي تتجم عنها إصابات، نظراً لاحتمال عدم تسجيل الكثير من الحوادث التي تتجم عنها أضرار فقط.

ومع ذلك تشير إحصائيات معينة الى حقيقة أن السلامة على الطرق أصبحت قضية بالغة الأهمية بكل من الرياض والمملكة ككل. فقد ذكرت وزارة الداخلية في عام ١٩٩٣م بأن معدل الوفيات في حوادث الطرق بالمملكة بلغ ١٧٧ لكل ١٠٠.٠٠٠ سيارة مسجلة. ولدى مقارنة هذا الرقم مع المعدلات عام ١٩٩٤م المضمنة في قاعدة بيانات حركة المرور والحوادث على الطرق الدولية التي يحتفظ بها مكتب تنمية التعاون الاقتصادي (OECD) فإن معدل الوفيات بالمملكة يزيد ٨ مرات على المعدل المماثل بالولايات المتحدة وأكثر من ٩ مرات المعدل في أستراليا وأكثر من ١٠ مرات المعدل بالمملكة المتحدة.

من المسمم به أيضاً أن حوادث المرور تمثل سبباً رئيسياً للوفيات والإصابات بمعظم المدن السعودية. وتثير البيانات غير المؤكدة بأن ضحايا حوادث المرور يشغلون حوالي ٣٠% من الأسرة بمستشفى الرياض المركزي. وحسب مصادر المستشفى فإن السبب الرئيسي لوفيات الاطفال بمناطق معينة من المدينة يعود الى حوادث الطرق.

لقد حاولت بعض البلدان تقويم التكلفة الكاملة التي تحملها المجتمع بسبب خسارة الأرواح الناجمة عن حوادث الطرق. وعند حساب تكلفة خدمات الطوارئ في التعامل مع الحادث نجد بأن الأضرار التي تلحق بالسيارات والممتلكات والحزن والمعاناة التي تعاني منها عائلات الضحايا وخسارة الإنتاجية في الاقتصاد يمكن أن تصل تكلفتها الى ما يزيد على مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ قد لا يكون ملائماً للتطبيق على المملكة العربية السعودية، إلا أنه يخدم في إيضاح مدى استنزاف الموارد الناجم عن الإصابات والوفيات التي تسببها حوادث الطرق.

تم تأسيس لجنة وطنية لسلامة المرور عن طريق مركز الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، إلا أن ندوة واحدة فقط عقدت حول هذا الموضوع، وهناك انعدام في المؤثرات الايجابية لتحسين السلامة على الطرق بالرياض أو بالمملكة، ولهذا يلزم اتخاذ اجراء عاجل لتحسين السلامة على الطرق من خلال برنامج يتضمن اجراء تحسينات هندسية لشبكة الطرق وتوعية مستخدمي الطرق، خصوصا سائقي السيارات، وتنفيذ قوانين وأنظمة المرور بصورة أفضل.

٣-٤ مواقف السيارات

يعتبر توفير المواقف الملائمة للسيارات عنصرا جوهريا في نظام النقل، حيث يتضمن كل شكل من أشكال التنقل ثلاث عناصر عامة جوهريّة للتشغيل الفعال، وهي : السيارة وحرم الطريق ومحطة الوصول. لقد تزايد عدد السيارات الخاصة في الرياض الى النقطة التي أصبحت فيها شوارع عديدة تتعرض لضغط شديد لاستيعاب حركة المرور. كما أن المواقف الملائمة في المناطق التجارية الواقعة وسط المدن الكبيرة (مثل البطحاء بمدينة الرياض) اما نادرة على الأرجح أو غالية. ان وضع برامج شاملة لمواقف السيارات يهدف الى استيعاب مجمل احتياجات السكان بما في ذلك توفير مواقف ملائمة بعيدا عن الشوارع في المناطق السكنية وعلى طول طرق المرور الرئيسية التي تقع عليها محلات تجارية وفي المراكز التجارية البعيدة.

٣-٤-١ أنواع مواقف السيارات

الوقوف على الشارع

تتوفر مواقف كثيرة بالرياض على الرصيف على امتداد الشوارع. ان استخدام الشوارع للوقوف على الارصفة يفضي الى مخاطر كبيرة ويؤدي الى الازدحام (على الطرق ذات الحركة المرورية الكثيفة)، وترتبط درجة خطورة وقوع الحوادث بتكرار أو كثافة الوقوف والعدد الاجمالي للسيارات الواقفة وأحجام حركة المرور في الشوارع والافتقار العام الى ادارة المعروض من مواقف السيارات. كذلك يؤثر الوقوف العرضي على السلامة نظراً لأن الوقوف بزاوية ربما يكون أكثر خطراً من الوقوف المتوازي. وعلى نحو مماثل يشكل استخدام احدى حارات المرور للوقوف تأثيرات عكسية على سعة الطريق. ان الوقوف على الارصفة مسموح به في الرياض ويتوفر عموماً للجمهور مع أن بعض المواقف مقصورة على استخدامات معينة مثل أماكن وقوف الحافلات ومناطق تحميل الشاحنات وأماكن تحميل وتنزيل ركاب سيارات الأجرة. كذلك يسمح بالوقوف في الأزقة في جميع أنحاء المدينة على أحد أو كلا جانبي الشارع.

الوقوف خارج حرم الطريق

توجد مواقف سيارات خارج حرم الطريق تتراوح من منصة وقوف ومحطة سيارات أو مراب (كراج) لمنزل عائلة وحيدة الى مجموعة كراجات تخدم مجموعة كبيرة من المراكز التي تستلزم وقوف السيارات مثل مراكز التسوق والمطارات والمرافق الترفيهية. أما التركيز الرئيسي للمواقف البعيدة عن الشوارع فهو في وسط المدينة، مع أن مواقف السيارات متفرقة في جميع أنحاء المدينة. علما بأن معظم المواقف البعيدة عن الشوارع تعاني أيضا من نقص في اإدارة المعروض من المواقف.

٣-٤-٢ الأوضاع الراهنة

أنظمة وإدارة المواقف

نشرت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في عام ١٤٠٧هـ أول وثيقة باللغة العربية تتعلق بأنظمة مواقف السيارات تحمل عنوان "الدليل السعودي لتصميم مواقف السيارات". وكما ورد في مقدمة الدليل المذكور فإنه كان ترجمة لمجموعة وثائق خطية أوروبية وأمريكية حول هذا الموضوع. كما قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية (وكالة الوزارة للشؤون الفنية) في وقت لاحق في عام ١٤١٣هـ بطبع دليل آخر باللغة العربية يحمل عنوان "المتطلبات الفنية لمواقف السيارات" والذي تستخدمه الأمانة باعتباره الدليل الرئيسي في التعامل مع القضايا المتعلقة بمواقف السيارات.

نظام الوقوف على الشوارع

يصف "الدليل السعودي لتصميم مواقف السيارات" و "المتطلبات الفنية لمواقف السيارات" عددا من متطلبات الوقوف على الشارع بما فيها :

- الأبعاد المطلوبة لموقف السيارة على رصيف الشارع.
- العرض الأدنى للشارع بالنسبة لكل من الوقوف المتوازي والوقوف بزاوية.
- القيود على وقوف السيارات بجانب الرصيف.

إلا أن الوقوف بجانب أرصفة الشوارع، وفقا لما ذكره المسؤولون بأمانة مدينة الرياض، لا يخضع للمراقبة بوجه عام، وليس من المهمل تطبيق قيود على الوقوف على الشوارع بسبب وجود المحلات التجارية على طول معظم الشوارع بالمدينة والتي قد تتأثر بسبب تلك القيود. ولتجنب هذا التعارض تطلب الأمانة توفير ارتداد بمقدار ستة أمتار بين طرف الشارع والمبنى الجديد. هذا وتعاني الشوارع التجارية القديمة والقديمة نسبيا من المشاكل التي تصاحب الوقوف في الشوارع بسبب غياب مثل تلك المواقف (شارع الشميسي وطريق الحجاز مثلاً للعديد من الشوارع بالرياض التي تواجه هذه المشكلة). أما الشوارع الأكثر حداثة التي تلبى متطلبات الارتداد فإنها لا تخو من مشاكل السلامة والأضرار الناجمة عن الوقوف على الشوارع. وأخيرا تم تركيب عدادات مواقف في بعض الشوارع بوسط المدينة، ولكن يبدو أنه قد تم تجاهلها تماما من قبل المستخدمين والمسؤولين عن تنفيذ استخدامها.

نظام وقوف السيارات بعيدا عن الشارع

تعتبر أنظمة تقسيم وتخطيط الأراضي ومتطلبات قانون البناء بالنسبة للوقوف بعيدا عن الشارع والتحميل، وسيلة جهرية طويلة الأمد لحل مشاكل الوقوف الشاملة بالمدن. وتشمل المتطلبات الفنية لدليل مواقف السيارات الوقوف بعيدا عن الشوارع بطريقة مفصلة وتحدد كافة المتطلبات المعمارية والانشائية والميكانيكية والكهربائية لكل من المواقف والكراجات. وبجانب ذلك يحدد الدليل الحد الأدنى لمتطلبات أماكن الوقوف بالنسبة لمختلف المباني، وهذه المتطلبات أعلى مستوى من تلك التي تفرضها الأمانة. ويوضح الجدول (٨) مختلف متطلبات الوقوف مع اعطاء اعتبار خاص للأنشطة السكنية والتجارية.

الجدول (٨)

متطلبات المواقف بمدينة الرياض

نوع الاستخدام	متطلبات التقرير الفني
سكني - منازل	موقفين للفرد
- شقق	موقف لكل شقة
تجاري - مكاتب وبنوك	٣.٣ موقف لكل ١٠٠ م ^٢
- محلات بيع بالتجزئة	٤ مواقف لكل ١٠٠ م ^٢
- مراكز تسوق	٥.٥ موقف لكل ١٠٠ م ^٢
صناعي	٠.٦ موقف لكل موظف
مستشفيات	٢.٢ موقف لكل سرير
مساجد	موقف لكل ٥ أشخاص

المصدر : مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - المتطلبات الفنية لمواقف السيارات وأمانة مدينة الرياض ونظام ست.

الا أن هذه المتطلبات لم يتم تبنيها أو تنفيذها في العديد من المنشآت السكنية، وتتضمن الأسباب تمثل هذا الوضع الحلول الوسط التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات وكذلك التغييرات السريعة في استعمالات الأراضي وعدم كفاية المراقبة وفرض درجة من الالتزام.

٣-٤-٣ جرد أماكن وقوف السيارات

يهدف جرد أماكن وقوف السيارات إلى جمع معلومات حول العرض والطلب على المواقف. ويستخدم هذه المعلومات مهندسو المرور لتحديد الاحتياجات من المواقف وتخطيط استعمالات الأراضي والدراسات التشغيلية المرورية. ويتضمن مثل هذا الجرد ملاحظة عدد أماكن الوقوف ومواقعها ونوعية مرافق الوقوف. هذا ويتم عادة جمع بيانات جرد المواقف يدوياً من خلال قيام الملاحظين بجولات على منطقة ما مشياً على أقدامهم وإحصاء وملاحظة أماكن الوقوف بجانب أرصفة الشوارع إضافة إلى تسجيل موقع ونوع وسعة كافة مرافق وقوف السيارات بعيداً عن الشوارع.

على أنه لا توجد حالياً أية جهة بالرياض تتولى المسؤولية عن عمل جرد كامل لمواقف السيارات وإنما تتوفر فقط بيانات جرد جزئية ليس بالإمكان الحصول عليها بسهولة ولا تتوفر بالمراكز الرئيسية أو يتم تحديثها بصورة نظامية. أما بيانات الجرد الحالية التي تم تحديثها فتشمل الآتي :

• جرد أماكن وقوف السيارات بعيداً عن الشوارع بمدينة الرياض تم إعداده كجزء من مسح استعمالات الأراضي أجري لحساب مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٤١١هـ.

• جرد أماكن وقوف السيارات بمنطقة قصر الحكم تم إعداده كجزء من دراسة حركة المرور لحساب مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٤٠٧هـ.

• المعروف بالحالي من مواقف السيارات حول شارع البطحاء تم إعداده كجزء من دراسة شارع البطحاء لحساب مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٤١٢هـ.

• دراسات المواقف على الشوارع التي أجريت على أكثر المناطق التجارية نشاطاً ضمن منطقة وسط المدينة تم إعداده كجزء من دراسة حركة المرور بمنطقة وسط المدينة لحساب مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٥هـ.

أما بيانات الجرد الأخرى لمواقف السيارات فقد تم إيضاحها على مخططات تطوير مواقع المنشآت الرئيسية، إلا أن تلك المخططات مشتتة بين جهات مختلفة ولا تتوفر بسهولة.

المعروض من مواقف السيارات

جرت محاولة أولية لتقديم صورة شاملة عن أماكن الوقوف المتوفرة بمدينة الرياض بالنسبة لكل من المواقف على الشوارع وبعيداً عن الشوارع.

المواقف على الشوارع

تمهم المواقف على الشوارع بدرجة مهمة في إجمالي عدد المواقف المتوفرة بالمدينة. وحسب الدراسات السابقة فإن هذه المساهمة تتراوح من ٢٥% لغاية ٥٠% من إجمالي أماكن الوقوف المتوفرة. وحيث أن أماكن الوقوف بجانب الرصيف بالرياض غير معلمة بوجه عام فربما يتم استخدام مواقف على الأرصفة بطول يتراوح بين ٣ متر و ٧ متر، حسب نوع الموقف، وذلك لتقدير عدد المواقف المتوفرة. وتأخذ هذه الأبعاد الخاصة بأماكن الوقوف غير المعلمة في الاعتبار طاقة تشغيل أقل مما لو كانت هنالك علامات مواقف.

هذا وتشمل المواقف بالشوارع نوعين مختلفين هما مواقف أرصفة ومواقف في الأزقة. ومع أن الطول الإجمالي لكافة أنواع الشوارع بالرياض متوفر، إلا أن من الأهمية بمكان أن يشمل جرد المواقف بجانب الرصيف معلومات مثل تحديد المواقف ذات الزوايا ومواقع الأماكن التي يمنع فيها وقوف السيارات (بما في ذلك المدة إن كانت تقل عن المدة الكاملة). ولأن تلك المعلومات غير متوفرة فقد كان من المستحيل الحصول على تقديرات معقولة للمواقف على الشوارع (سواء العرضية أو الطولية). كذلك يسمح على نحو مماثل بالوقوف في الأزقة في جميع أنحاء المدينة تقريباً أو على أحد أو كلا جانبي الشوارع بدون اعاقاة تامة لحركة المرور. هذا ويبلغ أقل عرض للأزقة المخصصة للوقوف على أحد الجانبين ٦ متر والوقوف على كلا الجانبين ٩ متر.

المواقف بعيداً عن الشوارع

تشمل المواقف البعيدة عن الشوارع عادة ما يلي :

- مواقف خاصة ومواقف تابعة للمكاتب الحكومية وكراجات (ليست للجمهور).
- مواقف عامة رسمية بعيداً عن الشوارع، وتشمل المواقف الخاصة المتوفرة للجمهور.
- مواقف مؤقتة غير رسمية بعيداً عن الشوارع في الأراضي الخالية.

يقدم معج استعمالات الأراضي الذي أجري في عام ١٤١١هـ لحساب مركز المشاريع والتخطيط بيانات جرد شاملة للمواقف البعيدة عن الشوارع، مع أنها ليست بالصورة المدرجة بأعلاه. وتشمل تلك المعلومات المواقف المغطاة والمواقف السطحية الرسمية والمواقف السطحية المؤقتة وأماكن الوقوف الأخرى التي لا علاقة لها بالمواقف التي سبق ذكرها. وقد تم تصنيف البيانات من حيث عدد الوحدات والمساحة الإجمالية لكل حارة فرعية وحارة وبلدية فرعية. وحسب "الليل السعوي لتصميم مواقف السيارات" فإن مساحة مكان الوقوف الواحد والذي يعتمد على زاوية الوقوف تتراوح بين ٢٣ و ٣٤ متراً مربعاً. ويوضح الجدول رقم (٩) عدد مواقف السيارات المتوفرة بعيداً عن الشوارع مع طاقتها الاستيعابية. وحيث أن الأرقام تعتمد إلى مناطق استعمالات الأراضي بدلاً من عدد المواقف التي تمت ملاحظتها فإنه يجب التعامل مع تلك الأرقام بحذر.

تبلغ الطاقة الاستيعابية للمواقف العامة الأربعة بمنطقة وسط الرياض، موزعة بين مختلف البلديات الفرعية، ما مجموعه ٦٠٠٠ موقف، إلا أنها جميعاً تستخدم دون المستوى المفروض بشكل كبير حيث أن تقديرات مستوى استخدامها لا يتجاوز ١٠%.

تقدير الطلب على المواقف

جرت عدة محاولات لتقدير الطلب على المواقف وكانت جميعها غير دقيقة بسبب ضخامة كميات المعلومات اللازمة. ومن الممكن تقدير الطلب على المواقف بشكل ناجح بالنسبة لمناطق محدودة (الحارات الفرعية أو الحارة بكاملها).

يتمثل العامل الرئيسي الذي يؤثر على الطلب على المواقف في عدد الرحلات التي تجتذبها استعمالات الأراضي بمنطقة بالذات. وتشمل المعلومات الأخرى المهمة ما يلي :

- سدة الوقوف
- تراكم المواقف
- استخدام المواقف
- المدة الزمنية لذروة الطلب على المواقف

وعموماً لا يتركز الطلب على المواقف بالرياض بمنطقة وسط المدينة فقط فقد نجم عن التوزيع الواسع النطاق لمراكز العمالة والتسوق والمراكز الترفيهية والدينية والتعليمية والصحية داخل الرياض، توزيع غير متساو للطلب على أماكن الوقوف. ويلاحظ الطلب الشديد على المواقف بمنطقة وسط المدينة والعصب التجاري حول الدوائر الحكومية وبالتقرب من المرافق الصحية والتعليمية. وتتأثر العديد من المناطق السكنية أو التجارية القريبة في كثير من المواقع بالوقوف الزائد عن الحد للسيارات حول المنشآت الرئيسية التي لا تتوفر فيها أماكن لوقوف السيارات طبقاً للمواصفات/الأنظمة.

الجدول (٩)

جرد للمواقف البعيدة عن الشوارع بالرياض

بحسب البلدية الفرعية : ١٤١١ هـ -

نوع الموقف	موقف منفرد		مساحة الموقف		مساحة موقف		مناطق وقوف أخرى		المجموع	
	العدد	السعة الاجمالية	العدد	السعة الاجمالية	العدد	السعة الاجمالية	العدد	السعة الاجمالية	العدد	السعة الاجمالية
الديرة	١٨٣	١٥٠١٠	٦٦	٧٠٠٠	٥٣	٦٢٢٠	٤	٢٦٠	٣٠٦	٢٨٥٩٠
العاب	١٧٤	١٢٩٣٠	١٠٨	١١٩٢٠	٣٥	١٩٨٠	-	-	٣١٧	٢٦٨٣٠
المر	١٤٢	٩٠٣٠	٨٥	٩١١٠	٢٨	٥١٢٥	٨	٤٠٠	٢٦٣	٢٣٦٦٥
الطحاء	١٧	٥٤٣٠	١٨	٢١٥٠	١٦	١١٤٥	٤	٢٠٠	٥٥	٨٩٢٥
السعر	٨٧	٤٠٧٠	٣٩	٩١٢٥	١٥	٧٠٠	-	-	١٤١	١٣٨٩٥
السفارات	٢٦	٤١٩٠	١١٨	٥٦٣٥	-	-	-	-	١٤٤	٩٨٢٥
العرجاء	٥	١١٥	٤٧	٤٣٠٠	١٥	١٠٨٥	١	١٩٠	٦٨	٥٥٩٠
السعر	٣٠	١٤٩٦٥	٦١	٢٢٣٨٠	١٢	٣٣٥٠	٢	٩١٢٥	١٠٥	٤٩٨٢٠
السروضة	٣٠	١٥٢٠	٤٢	٢٩٣٥	٢٨	١٦٧٥	-	-	١٠٠	٦١٣٠
السهم	٦٩	٤٩٦٠	٥٤	٧٠٤٠	٢	١٧٠	-	-	١٢٥	١٢١٧٠
الصناعية	٨٠	٩٧٨٠	٢٢	٣٠٧٦٠	٤	٩٤٢٠	-	-	١٠٦	٢٢٩٦٠
الجنوب	٦	٤٥٥	١٤	٧٠٧٥٠	١٤	٢٤٥٥	-	-	٣٤	١٠٦٦٠
منقوحة	١٣	٢٠٠	١٠	١٨٥	٥٦	٤٥٨٠	-	-	٧٨	٤٩٦٥
عنتوقة	١٩	٢١٠	١٤	٣٧٥	٣١	١٢٢٥	٤	١٠٠	٦٨	١٨١٠
عرقه	١	٦٠	-	-	-	-	-	-	١	٦٠
السرية	١٧	٦٩٥	٦	٧٩٠	٤	١٧٥	-	-	٢٧	١٦٦٠
الشرق	٤	١٣٠	١	١٢٠	-	-	-	-	٥	٢٥٠
المجموع	٩٠٢	٨٣٧٥٠	٧٠٥	٩٤٣٧٥	٣١٣	٢٩٣٠٥	٢٣	١٠٣٧٥	١٩٤٣	٢٢٧٨٠٥

المصدر : مسح لاستعمالات الأراضي - مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م

ربما تكون الترابية أعطت تقديرات رائدة للمساحة الاجمالية لأماكن وقوف السيارات. ولهذا يجب أن تؤخذ هذه الأرقام كأرقام استدلالية فقط.

تتمتع الرياض بوجه عام بشبكة طرق عالية المستوى وجيدة التطوير تلبي الاحتياجات الحالية للمدينة، وتعتبر مستويات الأزدحام متوسطة بحسب المقاييس العالمية إلا أن سجل سلامة الطرق يمثل سبباً للقلق الشديد، فشبكة الطرق التي تم تصورها وقت إعداد مخطط شركة ست نفذت الآن على نطاق واسع إلا أنه لا يوجد حالياً خطة لمزيد من تطوير هذه الشبكة، ولم يتم تطوير أساليب إدارة المرور بشكل جيد وبالتالي لا تتحقق الفعالية القصوى من مرافق البنية التحتية الحالية.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية في زيادة عدد السكان وفي الاستداد العمراني للمدينة، مع ما يستتبع ذلك من زيادة في الطلب على التنقل فإن مستوى الخدمة الذي توفره شبكة الطرق سيتهور بسرعة ما لم يوازيه تطوير مسائل تلك الشبكة.

إن وقوف السيارات غير منظم بوجه عام وتتم إدارته بشكل ضعيف، حيث يؤدي النمط الحالي للوقوف على الشوارع إلى مخاطر ومشاكل بالنسبة لتوفر المواقف الكافية محلياً كما يتم استخدام المواقف البعيدة عن الشوارع بشكل غير جيد.

وفيما يلي القضايا الحرجة المتعلقة بشبكة الطرق وهي :

- لم يتم تحديث الخطة الشاملة لشبكة الطرق على المدى الطويل (وضعت في عام ١٣٩٧هـ) لا توجد أية خطة من هذا القبيل للاسترشاد بها في عملية التطوير المستقبلي لشبكة الطرق من ناحية إنشاء الطرق الجديدة وإدارة حركة المرور عليها.
- معدلات حوادث المرور بالرياض والمملكة ككل مرتفعة جداً بحسب المقاييس الدولية، ولهذا يلزم اتخاذ إجراء عاجل لمعالجة هذا الوضع. وللمساعدة في تحقيق أهداف مبادرات السلامة على الطرق فإن الأمر يستلزم اجراء تحسينات على الأساليب المتبعة حالياً في تسجيل بيانات الحوادث، كما يستلزم الأمر توفير تلك البيانات على نطاق واسع للجهات التي تضطلع بمهام تخطيط النقل وإدارة المرور.
- الإجراءات المتبعة حالياً في تطوير الطرق لا تعطي الاعتبار الكافي للطلب المتوقع.
- على الرغم من صنوبر دليلي وزارة المواصلات لتصميم الطرق ووسائل ضبط حركة المرور إلا أن هنالك انعدام في المقاييس المتجانسة المطبقة على تجهيزات الشوارع، كما أن الشوارع الحالية لا توفر البيئة الملائمة للمشاة.
- تتزايد أحجام حركة المرور بمعدل ثابت مما سيؤدي قريباً إلى زيادة الضغط على أجزاء أكثر من شبكة الطرق.
- عدم توفر بيانات تتعلق بنقل البضائع الثقيلة كما أن حركة الشاحنات بحاجة إلى تنظيم.
- يتوفر الوقوف المجاني للسيارات بشكل كبير عموماً بينما تتم إدارة المعروض من تلك المواقف على نحو غير منظم.

٤-٠ نظام النقل العام بمدينة الرياض

أدى النمو السريع لمدينة الرياض الى زيادة هائلة في الطلب على الانتقال داخل المدينة وبين مدينة الرياض والمناطق الأخرى بالمنطقة، وقد قدرت نماذج محاكاة حركة المرور الرياضية التي تم تطويرها بالهيئة العليا أن معدل الزيادة السنوية في رحلات السيارات داخل مدينة الرياض بلغ حوالي ٩% خلال السنوات العشرة الأخيرة (٧% مؤخراً) لتصل حالياً الى حوالي ٣.٥ مليون رحلة سيارة في اليوم الواحد. وتوضح هذه الزيادة الهائلة في الطلب على التنقل المعدل الذي ينبغي أن يصل اليه تطوير نظام النقل لتوفير خدمات نقل بمستوى مقبول.

لقد قدرت نتائج دراسات لنا (١٤٠٧هـ) ودراسة النقل بمدينة الرياض (١٤٠٩هـ) بأن نسبة ١.٦% فقط من كافة التنقلات الشخصية بالمدينة تمت بواسطة حافلات النقل الجماعي وبأن الحد الأعلى لمساهمة هذا النقل الجماعي لا تتجاوز ٤.٨% من كافة الرحلات.

إن من المعلوم به أن نمو المدينة قد يستمر بمعدل مماثل لعدة سنوات قادمة، وتدعم هذه الحقيقة الأكيدة الحاجة الى تقويم شامل لنظام النقل بالمدينة ودراسة الفرص المتاحة لتطوير هذا النظام لتلبية احتياجات التنقل الحالية والمتوقعة بمدينة الرياض.

وعلى الرغم من أن شبكة الطرق تعتبر إحدى أهم عناصر نظام النقل الحالي بالمدينة إلا أن توسعة هذه الشبكة عن طريق إضافة طرق جديدة أو توسعة الطرق الحالية سيصبح أكثر صعوبة بسبب ارتفاع تكلفة الانشاء وصعوبة استملاك الأراضي والازعاج الذي يحدث خلال فترة الانشاء، الأمر الذي يستوجب النظر في وسائل وطرق أخرى مثل تنويع وسائل النقل، و برامج ادارة حركة المرور لرفع كفاءة أداء نظام النقل.

لقد أظهرت الدراسات المتصلة بالنقل التي تم اجراؤها بمدينة الرياض الجودة النوعية لشبكة الطرق بالمدينة والادارة المرورية المتواضعة نسبياً والمستوى المحدود جداً لخدمات النقل الجماعي. وكجزء من دراسة مستمرة يقوم بها مركز المشاريع والتخطيط لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنولوجيا أوضح استبيان وزع على عينة من المهندسين والمخططين في مدينة الرياض أن ٧٣% يعتقدون بأن تطوير خدمة النقل الجماعي بالمدينة أمر هام جداً بينما ذكر ٢٧% بينهم بأن تطوير هذه الخدمة أمر هام.

١-٤ نظرة خلفية تاريخية

يعود تاريخ البدء بتقديم خدمات النقل الجماعي بمدينة الرياض إلى الثمانينيات الهجرية (السبعينيات الميلادية). حيث بدأ بها الأفراد الذين يستخدمون حافلاتهم الصغيرة لقاء أجر ضئيل (القاضي ١٤١٢هـ)، وكانت خدمات هذه الحافلات الصغيرة المعروفة محلياً بـ "الكومستر" غير منتظمة وغير منظمة، وكان الهدف الرئيسي من تشغيلها زيادة الدخل مع إعطاء القليل من الاعتبار إلى حاجات المجتمع من ناحية الملائمة والراحة وحرية الوصول وإلى جدولة المواعيد واتباع معيار محدد، وكانت الخدمات تتم على أساس الطلب الفوري نظراً لعدم وجود أية مواقف رسمية، كما كانت فترات تشغيل هذه الحافلات مرنة جداً.

تأسست الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابكو) عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) لتقديم خدمات النقل المحلي وبين المدن وخدمات النقل الدولي. وقد منحت الشركة المذكورة احتكار خدمات الحافلات المحلية وخدمات النقل بين مدن المملكة. أما خدمات النقل الدولي للحافلات فقد كانت تؤدي من قبل شركات نقل قبل أن تبدأ سابكو بتشغيل حافلاتها. وجميع هذه الحافلات تعمل تحت إشراف وزارة المواصلات. أما على المستوى المحلي فقد كان الهدف من تأسيس سابكو إخراج الحافلات الصغيرة التي كانت تعمل في ذلك الوقت من حيز الخدمة وفقاً لعقد تأسيسها. إلا أن عمليات الحافلات الصغيرة استمرت وتزايدت وأصبح عدد تلك الحافلات العاملة بمدينة الرياض أكثر من ثلاثة أضعاف عددها خلال ست سنوات فقط، كما أصبح عدد الرحلات التي تقوم بها على الخطوط المنافسة أكثر بكثير من عدد رحلات حافلات سابكو. وتعدّ هذه الزيادة الحادة في عدد حافلات "الكومستر" بصفة أساسية إلى مضاعفة الأجرة المحددة في عام ١٤٠٣هـ إلى ريالين، مما يعني ربحاً أكبر لأصحاب تلك الحافلات. وتجدر الملاحظة بهذا الصدد بأنه على الرغم من كون سابكو شركة مساهمة تتلقى المعونات المالية ويتم تنظيمها من قبل الدولة (وزارة المواصلات) إلا أن حافلات الكومستر تقع تحت سلطة وزارة المواصلات دون أن تلتزم حسب التصاريح الممنوحة لها بمسارات محددة أو بمستويات معينة من الخدمة. هذا ويطلب من تلك الحافلات حالياً أن تعمل على خطوط سير معينة على أن يتم إعلان خط السير بوضوح على الحافلات المذكورة، ومع ذلك لا يزال هذا المطلوب دون تنفيذ.

٢-٤ الأوضاع الراهنة

١-٢-٤ خدمات الحافلات الداخلية بين مدن المملكة والدولية

تتم خدمة مدينة الرياض عن طريق خطوط الحافلات بين مدن المملكة وعلى الخطوط الدولية، وبينما تحتكر سابكو خدمات النقل بين مدن المملكة إلا أنها تتقاسم الخدمة على الخطوط الدولية مع حوالي ١٤ شركة خاصة. وتنتهي جميع هذه الخطوط بمنطقة البطحاء حيث تقوم سابكو بتشغيل محطة لها هناك بينما تستأجر الشركات الأخرى مساحات بنفس المنطقة. إلا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي مركز نقل محدد جيداً وموحد تتركز فيه كافة الخدمات ويتوفر الوصول إليه بسهولة عن طريق خدمات الحافلات وسيارات الأجرة المحلية والسيارات الخاصة.

خدمة سابككو

تستخدم سابككو مدينة الرياض كمركز لها تؤدي منه الخدمة للمدن الرئيسية بالمملكة مع عشرات من القرى والسهجر عن طريق وصلات طرق مباشرة، ويتضمن جدول رحلاتها الداخلية والدولية المغادرة والاقامة من/الى الرياض ٩٤ رحلة يوميا، أما في أوقات الذروة فيتم وضع أكثر من ٢٠٠ حافلة في حيز الخدمة بالنسبة للرياض، وحسب المعلومات المستقاة من سابككو فإنها قامت بنقل حوالي ٧٠٥.٠٠٠ راكب داخل المملكة من وإلى الرياض في عام ١٩٩٥م أو ما يعادل نسبة ٢٠% من عدد الركاب المسافرين بين مدن المملكة، وقد ازداد عدد الركاب المسافرين والرحلات بين مدن المملكة بشكل ثابت بين عامي ١٤١٢ هـ و ١٤١٥ هـ / ١٩٩٢ و ١٩٩٥م (٥% سنويا بين عامي ١٤٠٨ و ١٤١٢ هـ / ١٩٨٨ و ١٩٩٢م وحوالي ١٥% سنويا بين عامي ١٤١٢ هـ و ١٤١٥ هـ / ١٩٩٢ و ١٩٩٥م على المستوى الوطني). أما بالنسبة لخصائص المسافرين فقد أظهرت دراسة نشرتها وزارة المواصلات في عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م بأن ٦٦% من المسافرين كانوا غير سعوديين وبأن حوالي ٧% فقط منهم كانوا من النساء.

وبالنسبة للخدمات الدولية فإن سابككو تسيطر حافلات على الخطوط الدولية إلى مصر وسوريا والأردن والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين وتركيا، ووصلت أعداد المسافرين على حافلاتها على الخطوط الدولية من وإلى الرياض حوالي ١٢٠.٠٠٠ مسافر في عام ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م أي ما يمثل نسبة ٢٢% من العدد الاجمالي للركاب الدوليين الذين استخدموا حافلات سابككو عبر المملكة بكامنها (النشرات الصادرة عن سابككو ووزارة المواصلات). وقد بدأ تقديم هذه الخدمة في عام ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م وظلت تجتذب أعدادا متزايدة من الركاب منذ ذلك الحين بسبب مصداقية جدول مواعيد رحلاتها وجودة الحافلات التي تستخدمها. وبوجه عام فإن حافلات سابككو أحدث وأكثر راحة من تلك التي تستخدمها شركات النقل الأخرى.

خدمات الشركات الأخرى

يفسر عدد الأقطار التي تنجها إليها حافلات الشركات الأخرى في رحلاتها الدولية عن عدد الأقطار التي تنجها إليها حافلات سابككو (أربعة مقابل ثمانية أقطار) نظراً لأنها لا تخدم دول مجلس التعاون الخليجي من الرياض، ومع ذلك بلغت حصتها من السوق حوالي ٦٥% من مجموع عدد المسافرين إلى الدول الأخرى غير دول مجلس التعاون الخليجي (سابككو ١٤١٤ هـ)، كما تقوم برحلات أكثر تبلغ ٥٥ إلى ٦٠ رحلة مغادرة وقُدوم في اليوم. ويتضاعف هذا العدد من الرحلات تقريبا خلال المواسم (دراسة النقل العام التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٥ هـ).

٤-٢-٢ خدمات الحافلات داخل المدن

مع أن من المفروض أن تكون خدمات مابتكو منظمة جيداً وكان من المتوقع منها اخراج الحافلات الصغيرة من حيز الخدمة إلا أن هذه الأخيرة قوت مركزها بدلا من ذلك وظلت منافسة لمابتكو على أكثر خطوط السير ربحية بمدينة الرياض. وقد أظهرت دراسة دنيا عام ١٤٠٢هـ بأن الحافلات الصغيرة الخاصة نقلت نسبة ٥٣% من الركاب بينما نقلت مابتكو الـ ٤٧% الباقية. علاوة على ذلك تناقصت اعداد ركاب حافلات مابتكو منذ عام ١٤٠٢هـ بشكل درامتيكي من ٣٥.١ مليون إلى ١٤.٣ مليون راكب في عام ١٤٠٧هـ وإلى ٦.١ مليون في عام ١٤١١هـ. ويوضح الجدول (١٠) بأن عدد الركاب الذين يستخدمون حافلات مابتكو في السنة ازداد بين عامي ١٣٩٩هـ و ١٤٠٢هـ بمقدار ٢٧.٢ مليون ثم هبط بمقدار ٢٩ مليوناً بين عامي ١٤٠٢هـ و ١٤١١هـ. وحسب احصائيات القاضي (١٤١٣هـ) فإن الانخفاض الحاد في عدد ركاب حافلات مابتكو (٣٠% في سنة واحدة) يعزى الى مضاعفة أجرة الركوب في عام ١٤٠٣هـ. وهناك أسباب مهمة أخرى لهذا الهبوط الشديد في عدد ركاب مابتكو بعد سنة الذروة (١٤٠٢هـ) عندما بدأ الاستغناء الكبير عن العمال الاجانب في أواسط العقد الأول من القرن الهجري الحالي حيث كان الاقتصاد يمر في فترة ركود اضفافة الى الزيادة المستمرة في ملكية السيارات بمدينة الرياض.

الجدول (١٠)

ركاب حافلات شركة مابتكو داخل مدينة الرياض

خلال الفترة من (١٣٩٩هـ - ١٤١١هـ)

السنة	عدد الركاب (بالمليون)	التغير عن السنة الماضية
١٣٩٩هـ	٧.٩	-
١٤٠٠هـ	١٥.٢	٧.٣ +
١٤٠١هـ	٢٨.٩	١٣.٧ +
١٤٠٢هـ	٣٥.١	٦.٢ +
١٤٠٣هـ	٢٤.٨	١٠.٣ -
١٤٠٤هـ	١٧.٩	٧.١ -
١٤٠٥هـ	١٤.٣	٣.٦ -
١٤٠٦هـ	١١.٥	٢.٨ -
١٤٠٧هـ	١١.٤	٠.١ -
١٤٠٨هـ	٨.٢	٣.٨ -
١٤٠٩هـ	٦.١	٢.١ -
١٤١٠هـ	٧.١	١.٠ +
١٤١١هـ	٦.١	١.٠ -

المصدر : القاضي ١٤١٣هـ

نتج عن انخفاض حجم الراكب تدهور في خدمة الحافلات وانخفاض في الربحية خصوصاً من ناحية عدد مسارات الخدمة وعدد الحافلات التي يتم تشغيلها، ويوضح الجدول (١١) التغير في حجم الراكب ومستوى خدمة سابكو بين عام ١٤٠٧هـ و ١٤١١هـ. ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأن إحصائيات عام ١٤١١هـ تأثرت بحرب الخليج. وحيث أن عدد الركاب تناقص فقد تناقصت عمليات سابكو من حيث طول المسارات التي تخدمها (٦٦٩ كلم إلى ٥٠٥ كلم) وعدد الرحلات السنوية للحافلات (١٠٨ إلى ٠٠٨ مليون) ومسافات السفر التي تقطعها الحافلات في كل سنة (١٣.٥٤ إلى ٨.٧٦ مليون). ولسوء الحظ نتج عن التدهور المستمر في خدمة حافلات سابكو هبوط متسارع في عدد الركاب المسافرين، والذي أشك سببين هما :

- الزيادة المستمرة في امتلاك السيارات الخاصة بمدينة الرياض حتى بالنسبة للعمال ذوي الدخل المنخفض.
- توفير وسائل نقل العام الأخرى المنافسة مثل الحافلات الصغيرة وسيارة الأجرة.

لقد نتج عن هذا التدهور في مستوى الخدمة اخفاق شركة سابكو في تحقيق الاهداف المحددة فسي عقد تأسيسها، واستمر انخفاض عدد ركاب سابكو^{١١} ليصل إلى ١٣٠٠٠ راكب يومياً في عام ١٤١١هـ (١٩٩٠م) وحوالي ٨٨٠٠ في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) وفقاً لما ذكرته سابكو. إلا أن التقديرات الأكثر حداثة للمسؤولين بشركة سابكو تشير إلى أن عدد الركاب بلغ ٢٢٠٠٠^{١٢} راكب يومياً في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) أو حوالي ٨.٣ مليون في السنة وحوالي ٥.٢ مليون في السنة في عام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م).

الجدول (١١)

التغير في مستوى خدمة سابكو فيما يتعلق بالركاب ورحلات الحافلات بين عامي ١٤٠٧هـ و ١٤١١هـ (بالنسبة للسنة بكاملها)

١٤٠٧هـ	١٤١١هـ	
٦٦٨.٥	٥٠.٥	إجمالي طول المسار (كلم)
١.٦٨٢.٠٠٠	٨٧٣.٠٠٠	عدد الرحلات
١٣.٥٤٠.٠٠٠	٨.٧٦٠.٠٠٠	الكيلومترات التي تقطعها الحافلة في رحلتها
١١.٥١.٠٠٠	٦.١٢.٠٠٠	عدد الركاب

المصدر : التقارير السنوية لشركة سابكو.

^{١١} قدرت الدراسة التي أجراها القاضي في عام ١٤١٣هـ بأن المتوسط اليومي لركاب حافلات سابكو بلغ حوالي ١٢.٠٠٠ مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الموسمية (أجريت الدراسات في ذو القعدة ١٤١٢هـ / مايو ١٩٩٢م).

^{١٢} أخذت التقديرات من خطاب رسمي أرسلته شركة سابكو إلى مركز المشاريع والتخطيط رداً على طلب المركز تقديم بيانات حول أعداد ركاب (١٤١٦هـ)

وكما يلاحظ من الاستنتاجات المذكورة أعلاه فإنه يصعب الحصول على تقديرات موثوقة لاجمالي عدد ركاب حافلات النقل الجماعي يومياً، ومع ذلك اخترنا أحدث البيانات المتوفرة من الدراسة التي أجراها القاضي لغرض تقدير العدد الاجمالي لركاب الحافلات. لقد قدر في عام ١٤١٢هـ أن المتوسط اليومي لعدد الركاب في أيام الاسبوع بنسبة حوالي ٩٠.١٠٠ راكب في حين ازداد هذا العدد في نهاية الاسبوع بنسبة ٢٣% ليصل الى ١١١.٣٠٠ راكب. هذا ويوضح الجدول (١٢) بأدناه الفرق بين عدد ركاب سابكو وعدد ركاب الحافلات الصغيرة (الكوستر).

الجدول (١٢)
عدد ركاب النقل العام يومياً
١٤١٢هـ (مايو ١٩٩٢م)

اليوم	سابكو	الحافلات الصغيرة	المجموع
أيام الاسبوع	١٥.٨٠٠	٧٤.٣٠٠	٩٠.١٠٠
نهاية الاسبوع	١٦.٧٠٠	٩٤.٦٠٠	١١١.٣٠٠

المصدر : القاضي (١٤١٣هـ)

وكما يلاحظ من الجدول (١٢) فقد تغير الفرق في عدد الركاب بين حافلات سابكو والحافلات الصغيرة خصوصاً بشكل كبير منذ تاريخ اجراء دراسة دلنا. ويمكن أن تعزى الخسارة في مساهمة سابكو الى خدمتها غير المعول عليها (تبين بأن نسبة ٥٨% فقط من عدد الحافلات المقرر تشغيلها كانت تعمل أيام الاسبوع و ٧٧% منها تعمل في نهاية الاسبوع، بالإضافة الى أن ٥٠% فقط منها كان يتحرك في الوقت المحدد) والسبب زيادة المنافسة من الحافلات الصغيرة. علاوة على ذلك، يوجد فرق كبير في الفترة الفاصلة بين انطلاق (تقاطع) الحافلات على نفس الخط بين حافلات سابكو والحافلات الصغيرة كما هو موضح في الجدول (١٣)، إلا أنه تجدر الملاحظة بأن هذا هو متوسط الفترة الفاصلة بين تقاطر الحافلات في جميع الخدمات، كما أن شبكة سابكو أكثر اتساعاً. ويمكن الملاحظة بأن الحافلات الصغيرة تنافس حافلات سابكو بشراسة على الخطوط التي تدير عليها كلاهما حيث تحاول الاسراع للوصول الى مواقع الحافلات قبل حافلات سابكو لالتقاط الركاب الواقفين في الانتظار. ويبدو أن الركاب ليس لديهم تفضلية خاصة بالنسبة لأي حافلة يستقلونها لأن الأجرة هي نفسها والراحة التي توفرها متشابهة، ربما مع ميزة طفيفة لصالح حافلات سابكو.

الجدول (١٣)

متوسط الفترة الفاصلة بين تغاطر حافلات سابتكو وتقاطر الحافلات الصغيرة

سابتكو	أيام الاسبوع (دقيقة)	نهاية الاسبوع (دقيقة)
	٣١	١٧
الحافلات الصغيرة	٥	٣

المصدر : القاضي (١٤١٣هـ)

ملاحظة : متوسط الفترة الفاصلة بين انطلاق حافلات سابتكو ينطبق على كافة شبكة خطوط سيرها والتي هي أكثر اتساعا من شبكة خطوط سير الحافلات الصغيرة.

وهناك استنتاج آخر يمكن استخلاصه من الجدول (١٢) وهو الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة النقل العام من حيث الطلب الاجمالي على التنقل داخل الرياض. ففي عام ١٤١٢هـ قدر عدد رحلات الأفراد بحوالي ٤.٥ مليون رحلة يوميا (نماذج مركز المشاريع والتخطيط)، ولهذا كانت مساهمة النقل العام بنسبة ٢% تقريبا، الا أن شهر مايو (ذوالقعدة ١٤١٢هـ) كان أعلى موسم (١٣٢% من المتوسط) للنقل الجماعي خلال تلك السنة مما يعني أن المساهمة السنوية للنقل الجماعي كانت أيضا أقل. ويبدو من سجلات سابتكو أن الطلب على النقل الجماعي داخل المدن كان أقل عموما خلال شهور الصيف وأعلى خلال الشتاء مع كون أقل عدد للركاب خلال موسم الحج.

وبالنسبة للصفات المميزة لركاب الحافلات فقد بينت دراسة دللتا أن نسبة النساء من الركاب كانت حوالي ٩% على كافة خطوط سير حافلات سابتكو (تراوحت من صفر% إلى ٢٩%)، أما الحافلات الصغيرة (الكومستور) فلا تقل النساء. كذلك توصل القاضي (١٤١٣هـ) الى نتائج مماثلة حيث ذكر بأن ١١% من ركاب النقل الجماعي كانوا من النساء. كذلك أظهرت دراسة دللتا بأن معظم ركاب حافلات سابتكو والحافلات الصغيرة كانوا غير سعوديين حيث بلغت نسبتهم حوالي ٨٧% من مجموع الركاب. كما تراوحت نسبة لركاب غير السعوديين على مختلف خطوط السير بين ٦٧% و ١٠٠%. أما بخصوص أعمار الركاب فقد أظهرت دراسة دللتا أن أعمار غالبية ركاب حافلات النقل الجماعي تراوحت بين ١٦ و ٥٠ سنة أو ما يعادل نسبة ٨٦% من المجموع. هذا وقد أظهرت دراسة القاضي الأكثر حداثة (١٤١٣هـ) أن ٤٥% من الركاب كانوا ضمن الشريحة العمرية من ٢٦ الى ٣٥ سنة. ان الأغلبية الكاسحة من ركاب الحافلات لا تمتلك السيارات (٩٢%) ويقل دخلها الشهري عن ٢٠٠٠ ريال (٧٠%). وهذا يعني أن غالبية الركاب ليس لديهم خيارات عديدة أخرى سوى استخدام الحافلات أو ربما سيارات الأجرة (الليموزين). كذلك أظهرت نفس الدراسة على نحو مثير للاهتمام أن ٦٣% من ركاب الحافلات قد اكملوا دراستهم الثانوية وبأن ١٣% فقط منهم غير متعلمين.

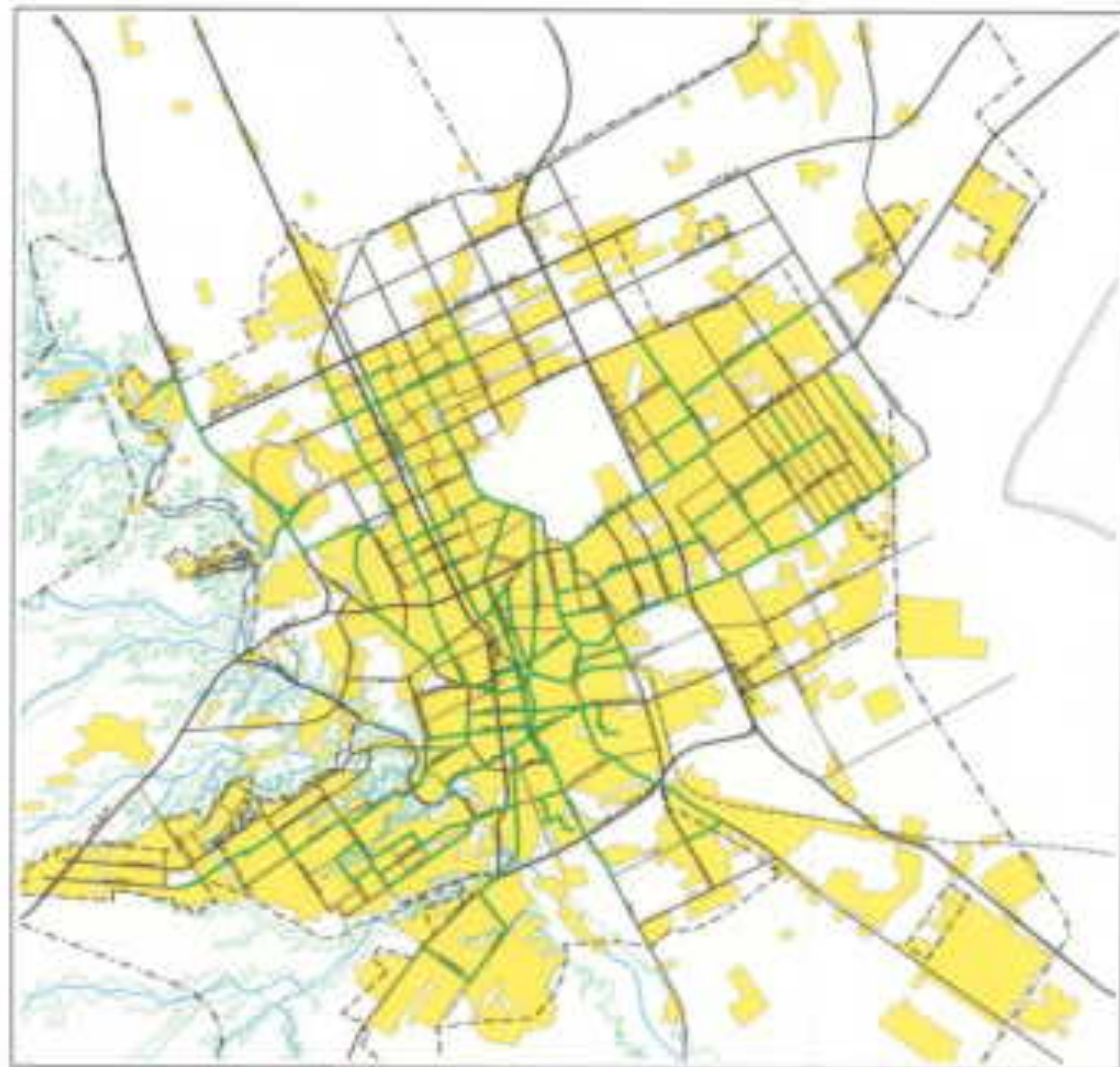
وبالنسبة لخطوط سير الحافلات كانت سابتكو تعمل على اثني عشر خطا بنهاية أول سنة لها من الخدمة ثم زادت الى ٢٢ بحلول عام ١٤٠٨هـ، الا أن عدد تلك الخطوط نقص الى ١٣ بحلول عام ١٤١٢هـ بسبب انخفاض عدد الركاب وزيادة تكاليف التشغيل، الا أن سابتكو قامت مؤخرا بإعادة العمل على بعض خطوط سيرها كما كان الحال عليه في السابق وتقديم خدمات معقونة. وتقوم حاليا بتشغيل حافلاتها على ستة عشر خطا خلال أيام الاسبوع و ١٩ خطا في نهاية الاسبوع في مختلف الاتجاهات وذلك من محطاتها الرئيسية قرب مقبرة العود على شوارع البطحاء، ويوضح

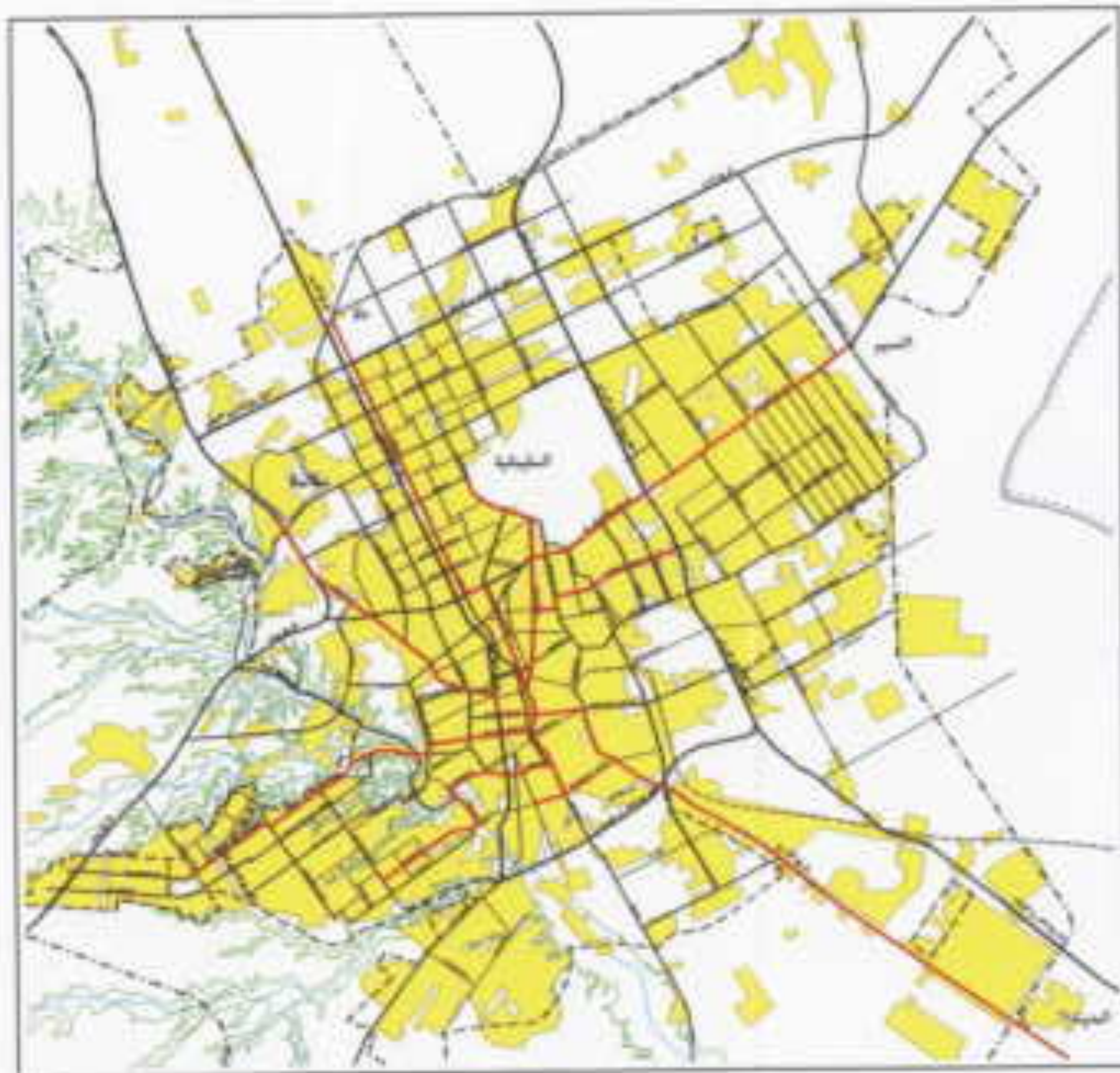
الشكل ١٥ هذه الخطوط. ثم أجرت تعديلا طفيفا على مسارات الخطوط المباشرة استجابة لمجالات التغير على الطلب بالمدينة. أما الجزء الجنوبي من المدينة فإن خدمة سابتكو له تعتبر رديئة بالمقارنة مع المناطق الأخرى، في حين تستمر منطقة وسط المدينة في كونها النقطة التي تنطلق منها حافلات سابتكو على خطوطها المختلفة دون تقديم خدماتها.

وبالنسبة للحافلات الصغيرة الخاصة فإنها تركز أيضا على شارع البطحاء وتتبع في سيرها أفضل خطوط السير التي تتلقى العناية وأكثرها ربحية لسابتكو. وقد أظهرت دراسة ميدانية أجراها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٢هـ على شارع البطحاء بأن الحافلات الصغيرة الخاصة تعمل على ١٠ أو ١١ خط سير بمدينة الرياض، وقد تم تتبع تلك الخطوط في محاولة لتحديد المناطق التي تغطيها خدمات تلك الحافلات حيث لوحظ عدم تناسق نقطة الانطلاق مع وجهة السير بالنسبة لمسار محدد ومبارات خطوط مختلفة لنفس مسمى الخط. ويوضح الشكل ١٦ خطوط سير الحافلات الصغيرة وفقا للمسح الذي أجراه المركز في دراسة شارع البطحاء. وقد تم التأكيد في تلك الدراسة بأن النقل الجماعي يوفر وسائل مهمة للوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض والعمال الأجانب، خصوصا إلى منطقة البطحاء ذات النشاط التجاري الفعال. كما أشارت تعدادات المرور المصنفة ودراسة حجم الراكب بشارع البطحاء إلى أن الحافلات الصغيرة شكلت نسبة ٨% فقط من حجم حركة المرور إلا أنها نقلت ٤٠% من الركاب الموجهين للبطحاء.

وحيث أن سابتكو أدركت بأن خدمة حافلاتها المحلية المقررة لم تكن مربحة فقد أبرمت عقودا خاصة وبرنامج تأجير خدمات يتم بموجبها التعاقد على تشغيل حافلات مع سائقها أو تأجيرها للزبائن الذين يشملون الجهات الحكومية (لخدمة ضيوفها في مختلف المناسبات) والمدارس والشركات والمعاهد الخاصة، وقد استمرت هذه الخدمة في النمو وأثبتت أنها مربحة جدالسابتكو. وتستخدم الأرباح الزائدة من هذه الخدمة حاليا في تقديم الإعانات المالية لتوفير خدماتها داخل المدينة. وكما ذكر مسؤولو سابتكو فإن الشركة لم تستلم أية إعانات مالية من الحكومة خلال السنتين الماضيتين، ويفترض بأن تلك الخدمة جيدة للمدينة خاصة فيما يتعلق بنقل الطلاب إلى المدارس، وبالتالي يجب تشجيعها. والواقع أن من بين الـ ٤٤٠ حافلة التي تحتفظ بها سابتكو لتوفير خدمات النقل داخل الرياض هنالك ٣١٥ حافلة (٧١%) تستخدم في العقود الخاصة وخدمة الإيجار.

إن الاستنتاجات السالفة الذكر توضح ضالة نسبة مساهمة النقل العام بالمدينة وكيف أنها تقتصر على مناطق معينة من المدينة وعلى شرائح من السكان (خصوصا العمال الأجانب وبعض النساء). إن المنافسة غير المنصفة بين خدمات سابتكو والحافلات الصغيرة لا تساعد على الارتقاء بخدمة النقل العام، يضاف لذلك عدم وجود إجراءات لتشجيع استخدام الحافلات مثل خطط أفضلية الحافلات على الشوارع أو وقوفها وركوبها.





توجد في مدينة الرياض ثلاثة أنواع من سيارات الأجرة وهي سيارات الأجرة العامة النظامية (المعروفة محلياً بالتليموزين) التي تخص شركات سيارات الأجرة ويعمل عليها سائقون مستأجرون، وسيارات الأجرة الصفراء التي يعمل عليها أصحابها، وسيارات أجرة المطار التي تملكها شركات خاصة كذلك ويعمل عليها سائقو تلك الشركات. ولا يسمح لسيارات أجرة المطار بنقل الركاب داخل المدينة وإنما تحمل الركاب فقط من مطار الملك خالد الدولي إلى المدينة وبأسعار محددة حسب المنطقة المتجهة إليها. ومن ناحية أخرى لا يسمح لسيارات الأجرة النظامية بالانتظار عند المطار وتحميل الركاب من هناك، إلا أن بإمكانها نقل الركاب من المدينة إلى المطار ولها حرية العمل في جميع أنحاء المدينة. أما الأجرة فيجب أن تستند إلى عداد المسافات غير أنها غالباً ما تكون موضوع تفاوض وتفاق بين الراكب والسائق. وأخيراً تتمتع سيارات الأجرة الصفراء بحرية الانتقال ونقل الركاب من أي مكان، ويفترض فيها كذلك أن تستخدم العدادات لتحديد الأجرة غير أنه يتم غالباً تجاهلها لصالح التفاوض بشأنها.

قامت وزارة المواصلات مؤخراً بإعادة هيكلة خدمة سيارات الأجرة وتنظيمها. وبنهاية عام ١٤١٦هـ كانت وزارة المواصلات قد أصدرت ٢٥٥ تصريحاً لسائقي سيارات أجرة بمنطقة الرياض (١١.١٤٣ سيارة) و ٧٤٣ تصريحاً قريباً لسيارات الأجرة الصفراء و ١١ تصريحاً لخدمات المطار (٥٨٣ سيارة) - بيانات غير منشورة لوزارة المواصلات عام ١٤١٦هـ - ويمكن الاستنتاج من واقع الإحصائيات المبالغة الذكر بأن هنالك حوالي ١٢.٠٠٠ سيارة أجرة (جميع الفئات مجتمعة) تعمل بمدينة الرياض. وعند مقارنة الرياض بالمدن الأخرى بالمملكة يتبين لنا بأن بها أكبر عدد من السيارات للفرد الواحد.

هذا ويمكن الحصول على معلومات حول عدد ركاب سيارات الأجرة من دراسة ذلك التي تم تبنيها مؤخراً لنظام النقل بالرياض - ٢ - . ففي عام ١٤٠٦هـ تمت رحلات الامتصاص بواسطة سيارات الأجرة بنسبة ٠.٦% فقط، إن المسح الأسري الذي أجري عام ١٤١٦هـ يجب أن يقدم تحديثاً لهذه النسبة المئوية فيما يتعلق بالأوضاع الحالية. وبخصوص عدد سيارات الأجرة في المدينة قدرت الدراسات التي أجراها المركز عامي ١٤٠٦هـ و ١٤١١هـ بأن سيارات الأجرة كانت تمثل نسبة ٠.٣% و ٠.٥% على التوالي من مجموع عدد السيارات بالمدينة. وبموجب التقديرات الحالية نعد سيارات الأجرة والمركبات بالمدينة (التي تمت كجزء من هذا العمل) فإن النسبة المئوية الحالية لسيارات الأجرة في الرياض تصل إلى ١.٤%. ولعل هذه الزيادة المهمة التي طرأت على مدى السنوات الخمس الأخيرة لا تشير الدهشة، وكما هو الحال بالنسبة لإعادة هيكلة خدمات سيارات الأجرة في عام ١٤١٤هـ فقد ازداد عدد السيارات (على المستوى الوطني) التي صدرت لها لوحات ترخيص أجرة من ٨٠٧ في عام ١٤١٣هـ إلى ٣٣.٢٧١ في عام ١٤١٤هـ (وزارة الداخلية عام ١٤١٥هـ).

ومع حدوث هذه الزيادة الحادة في عدد سيارات الأجرة التي تعمل بالمدينة، مع ما ينافر ذلك من زيادة في حجم الراكب فقد أصبحت وسيلة النقل هذه أهم بكثير من ذي قبل، وهو ما لا يثير الدهشة إذا أخذنا في الاعتبار أن سيارات الأجرة الصغيرة توفر الكثير من الراحة والخصوصية التي توفرها عادة السيارات الخاصة.

لقد قدرت الأبحاث التي قام بها القاضي لعام ١٤١٢ (١٩٩٢) بأن متوسط الطلب على سيارات الأجرة بالرياض وصل حوالى ٤٠٨٠ سيارة مقارنة بعرض في نفس الوقت يبلغ ٥٨٦٠ سيارة. كما أظهر البحث الجاري بمركز المعشايير والتخطيط لمصالح مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بأن متوسط عدد ركاب سيارة الأجرة بالنسبة للرحلات التي تمت مشاهدتها أثناء أيام العمل بلغ ١.٦٣ (بمن فيهم السائق) وكان يصل الى ١.٧٩ في نهاية الاسبوع. كذلك أظهر تحليل آخر بأن أكثر من ٥٥% من عدد سيارات الأجرة تجوب شوارع المدينة بدون ركاب وبأن حوالى ٣٠% أخرى كانت تقل ركباً واحداً. هذا وتفسير الاستنتاجات الى أن نسبة مهمة من سيارات الأجرة تدور حول المدينة بحثاً عن ركاب وبذلك تسهم في الازدحام وتلوث الهواء وحوادث المرور. كما أظهرت دراسة موزعة قام بها المركز لمنطقة البطحاء في عام ١٩٩٢ بأن سيارات الأجرة تمثل نسبة ١١% من عدد السيارات بشوارع البطحاء ولكنها تنقل ٩% فقط من الركاب. ان خدمة سيارات الأجرة ليست فعالة على نطاق المدينة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية من حيث مستوى مشغولية السيارات أو استخدامها للشوارع واستهلاكها للطاقة.

وأخيراً هنالك ظاهرتان جديرتان بالذكر في هذا التقرير والثتان تمثلان أرضية وسط بين الخدمات الرسمية للحافلات وسيارات الأجرة، فقد لوحظ في بعض مناطق المدينة، خصوصاً في الليل وأثناء العطل الاسبوعية وبشكل خاص في منطقة البطحاء، أن بعض الأفراد يعرضون سياراتهم الخاصة كسيارات أجرة غير رسمية، ويبحثون عن عدد من الزبائن الذين هم عادة من العمال ذوي الدخل المنخفض ممن يودون الانتقال الى نفس المنطقة من المدينة لينقلونهم معهم اليها. ان هذه الخدمة غير الرسمية تقدم بدائل أكثر لشرائح معينة من السكان ولكنها لا تدر بدون مشاكل. أمّا الظاهرة الثانية فتقع ضمن المستوى المتزايد لاستخدام سيارات الأجرة لنقل الرجال والنساء على حد سواء الى المدارس وأماكن العمل، وتوفر شركات سيارات الأجرة عن طريق عقود منتظمة خدمات نقل الطلاب والعمال من المنازل الى المدارس والعمل والتي قد تستلزم في بعض الاحيان إركاب أكثر من شخص واحد في كل سيارة. ويلاحظ اضطرار زيادة نسبة المساهمة غير الرسمية في استخدام سيارات الأجرة خصوصاً من قبل الطالبات والموظفين.

٤-٢-٤ نقل مجموعات الطلاب والعمال

يلاحظ وجود خاصيتين مميزتين لنظام النقل بمدينة الرياض في نقل مجموعات طلاب المدارس والعمال، فهناك العديد من الشركات والمؤسسات تؤمن النقل الجماعي لموظفيها أو تقسم منهم على الأقل من وإلى مكان العمل أو، أحياناً، الى مراكز التسوق، وهذه بشكل خاص هي الحال بالنسبة للعمال والعاملات (مثل موظفي الصحة العامة الذين يعيشون في مجمعات سكنية). ويتم تأمين هذه الخدمة للسعوديين وغير السعوديين، حيث يتم نقل بعض العاملات المعنويات كالمدرسات والممرضات أثناء أوقات العمل من قبل الجهات التي يعملن لديها. وتعتبر هذه الطريقة أكثر شمولية بالنسبة لغير السعوديين وتغطي مجموعة عريضة من أنواع الوظائف ومجموعات الدخل حيث يتم نقل عمال الشركات المتوسطة والكبيرة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية من قبل تلك الشركات والمؤسسات عن طريق الحافلات المملوكة لها أو المستأجرة بعقود. وتشمل الأمثلة على ذلك شركات الإنشاءات والصيانة وموظفي الصحة العامة والعمال بالمؤسسات التجارية. كما تؤمن بعض هذه المؤسسات النقل لمجموعات موظفيها الإداريين المتوسطين الذين يتميزون عن المجموعة الأولى. أما المؤسسات الأصغر فتؤمن لموظفيها نقلاً جماعياً أقل تنظيمياً نظراً لأنها قد لا تكون لها فعالية اقتصادية كالتي للمؤسسات الأكبر.

لقد أظهرت دراسة لثقا والسمح السكاني عام ١٤١٧هـ بأن حافلات نقل الطلاب والمجموعات أسهمت بنسبة أكثر من ٨% من رحلات الأفراد بالمدينة خلال السنوات العشر الأخيرة. علاوة على ذلك أصبح الأطفال متعودين عن طريق نظام النقل المدرسي على استخدام النقل العام. ويمكن تصنيف معظم المجموعات التي تعتمد على نقل المجموعات كمستخدمين مضطرين للنقل العام. وربما يستلزم إجراء تحليل آخر الى تناول تلك التأثيرات الضمنية وتقويم الآراء المؤيدة والمعارضة لتلك الطريقة بالنسبة للمدينة وسكانها.

ظلت حافلات النقل المدرسي تعمل منذ بداية التعليم الرسمي بمدينة الرياض حيث تم وضع نظام جيد لنقل الطالبات الى المدارس، ولا يزال هذا النظام قيد التنفيذ ولكن لشريحة صغيرة فقط من الطلاب، ويتم خدمة الطالبات من كافة مراحل التعليم عن طريق شبكة حافلات تمتلكها الرئاسة العامة لتعليم البنات وهي متعاقدة حالياً مع سابكو لتأمين حافلة لنقل طالباتها. أما مدارس البنين فلا تطبق مثل هذا النظام ويتم تأمين هذه الخدمة من قبل المدارس الخاصة فقط. وبالنسبة لمعاهد التعليم العالي والمعاهد الفنية والمهنية فإنه يتم تأمين هذه الخدمة للطالبات. ولكل جهة حافلاتها الخاصة بها، فعلى سبيل المثال تعاقبت جامعة الملك سعود على تأمين اسطول من الحافلات مع سابكو وشركات الحافلات الخاصة الأخرى لنقل طالباتها. وقد اعتادت الجامعة على امتلاك وتشغيل حافلات لتأمين خدمات النقل إلا أنها أخرجت من حيز الخدمة بسبب صعوبات مالية وإدارية، وتوجد ترتيبات مماثلة بالنسبة للمؤسسات التعليمية الأخرى بالرياض حيث تؤمن معظم حافلاتها بموجب عقود أبرمتها مع الشركات الخاصة الأخرى، لا سيما شركة سابكو.

٤-٣ الاتجاهات المستقبلية / الطلب

تتم بالرياض حوالي ٣.٥ مليون رحلة سيارة يوميا أي ما يناظر حوالي ٥ ملايين شخص رحلة، كما يقدر بأن سيارات تقطع ٤٠ كيلومتر في المدينة كل يوم أي ما مقداره مليون ساعة استخدام لمركبات السيارات كل يوم (نماذج توقعات حركة النقل لمركز المشاريع والتخطيط). ومع أن عدد الرحلات وعدد الكيلومترات التي تقطعها السيارات بالمدينة ربما تزداد بنسبة ٣٠% الى ٤٠% خلال السنوات الخمس القادمة، إلا أن عدد ساعات تشغيل تلك السيارات ربما يتضاعف خلال الفترة ذاتها، وقد يزداد بحوالي ٤ الى ٥ مرات في غضون عشر سنوات بسبب زيادة الازدحام المتوقعة بالمدينة.

إن الزيادة المستمرة في الطلب على التنقل داخل المدينة وارتفاع تكاليف توسعة شبكة الطرق بالمدينة وما يتبع ذلك من تأثيرات بيئية من جراء الاستهلاك الزائد للوقود وتلوث الهواء بسبب السيارات تهيء الأسباب الملائمة للبحث عن طرق ووسائل لضبط الزيادة في استخدام السيارات قدر الامكان. ومع ذلك أظهرت دراسة أجرتها سابكو عام ١٤١٤هـ بأن الرياض قد لا تحتاج بوجود المستويات الحالية لاستعمال السيارات في التنقل والاحوال الاجتماعية والاقتصادية بالرياض الى نظام نقل عام ذي طاقة عالية نظرا لأن الاستعمال المتوقع للسيارات خلال العام ١٤٣٠هـ سيكون فقط ٧٧.١٠٠.٠٠٠ أي أقل مما هو متوقع بالنسبة لمدينتي جدة ومكة، يضاف الى ذلك أن الكثافة المنخفضة نسبيا لاعمال التطوير بمدينة الرياض لا تشجع على استخدام النقل العام.

ومن ناحية أخرى تبيّن في العديد من مدن العالم، مثل الرياض، بأن نظام النقل العام الجيد يلعب دوراً رئيسياً في تخفيض عدد رحلات السيارات وبذلك يعزز من مستوى الخدمة المرورية الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الآثار السلبية لحركة المرور على البيئة. لقد تم استغلال أنظمة النقل العام في العديد من المدن الحديثة لتتغلب الحركة بالمناطق و/أو المدن التي كانت تواجه بظناً شديداً في أنشطتها التجارية والاجتماعية نتيجة لازدحام حركة المرور وما يستتبع تلك من تأثيرات بيئية سلبية. وبالنسبة لمدينة الرياض ظهر دور النقل العام بمنطقة وسط المدينة في نتائج دراسة شارع البطحاء حيث كشفت تلك الدراسة بأنه على الرغم من رداءة مستوى خدمة الحافلات الصغيرة، إلا أنها تتقلّ نعمة كبيرة من الناس الذين يقفون بهذا الشارع. وإذا ما استمرت الأحوال الاجتماعية الاقتصادية الحالية لسنوات أخرى قادمة (أي الاعتماد على العمال المستقدمين) فإن الطلب على النقل العام من قبل بعض شرائح السكان سيستمر في الزيادة خصوصاً مع تطبيق السياسات الأخيرة التي تحظر على نسبة كبيرة من العمال الأجانب امتلاك السيارات، مما يعني أنهم سيكونون مستخدمين مضطرين للنقل العام.

ولكي يتم ترشيد وتوحيد خدمات النقل العام فقد تم وضع خطط لإنشاء مركز نقل بالقرب من قلب المدينة لخدمة كل من حركة النقل داخل المدينة وبين الرياض والمدن الأخرى (قرار الهيئة العليا عام ١٤١٦هـ). ويلاحظ بأنه تم اختيار هذا الموقع تفضيلاً له عن موقع آخر خارج الرياض وذلك من أجل تشجيع انتقال الركاب إلى هذا المركز عن طريق حافلات النقل العام بدلاً من قبول وتشجيع الاعتماد الحالي على السيارة. وللمساعدة في تطوير الخدمات داخل الرياض وخدمات الوصول إلى المركز المذكور فقد تم أيضاً وضع خطط لتطوير عدد من مراكز النقل المساندة في مواقع مناسبة في جميع أنحاء المدينة، وينظر إلى تحديد تلك المراكز والذي قد يشمل توفير مواقف للسيارات وأماكن لانتظار الركاب على أنه هدف رئيسي لتطوير نظام النقل العام.

٤-٤ الاستنتاجات والقضايا الرئيسية

نمت الرياض بسرعة على مدى فترة من السنين وتشير الأدلة إلى أن هذا النمو سوف يستمر طوال الفترة التخطيطية لمشروع المخطط الاستراتيجي الشامل. إن تطوير نظام النقل الحالي يستند بشكل كبير إلى احتياجات السيارات الخاصة. وبناء عليه فإن حصة وسائل النقل العام (الحافلات) منخفضة وتبلغ حوالي ٢٪، وتعتبر سيطرة السيارة الخاصة نتيجة لارتفاع مستوى ملكية السيارة الذي يرتبط بدوره بالمناخ والثقافة والاعتبارات الشخصية والارتفاع النسبي لدخل الفرد والانخفاض النسبي لتكلفة امتلاك وتشغيل السيارة. كذلك يرتبط انخفاض حصة وسائل النقل العام بالتصميم العمراني للمدينة وخصوصاً الكثافات العمرانية المنخفضة نسبياً. ومع أن نقل الطلاب ونقل المجموعات لا يعتبران من النقل العام بالمفهوم الدقيق إلا أنهما يلعبان دوراً مهماً في تخفيض الانتقال بالسيارة ويسهمان بنسبة ٨٪ تقريباً من حصص وسائل النقل. يضاف إلى ذلك أن سيارات التاكسي/الأجرة العامة تسهم بنسبة متزايدة في نظام النقل بالعاصمة.

ومن المحتمل أن ينتج عن التطور المستقبلي للرياض تكثيف العمران خصوصا ضمن المرحلة الاولى من النطاق العمراني وسوف لن يساعد هذا التكتيف العمراني فقط على جعل النقل العام أكثر جاذبية وإنما سوف يستلزم أيضا تطوير نظام نقل عام فعال لتمكين المدينة من أداء وظائفها بشكل فعال. ان فعالية وجاذبية النقل العام يحتاج الى معالجة أمور تشغيلية ونظامية، وربما يكون هنالك حاجة الى وضع استراتيجية تجمع بين عمل تحسينات للنقل العام وتطبيق اجراءات من شأنها أن تحد من استخدام السيارة الخاصة لما فيه مصلحة المدينة بكاملها.

هذا وتشمل القضايا الحالية المتعلقة بنظام النقل العام ما يلي :

- ضرورة وضع استراتيجية نقل عام شاملة تأخذ في الحسبان النمو المستقبلي لمدينة الرياض وتهدف الى تحقيق مستوى متزايد من استعمال النقل العام وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة.
 - رداءة مستوى الخدمة الحالي للنقل العام بالمدينة (من حيث عدد الرحلات وكثافة شبكة الطرق والاعتماد عليه ونوعية وسائل النقل والتكلفة المتعلقة بالنقل الخصوصي) وهو ما يوضحه انخفاض مستويات رعايته.
 - الطبيعة التنافسية لنهجات التي تتولى تشغيل نظام النقل العام الحالي، وهي سابتكو، الحافلات الصغيرة وسيارات الأجرة العامة قد لا تكون فعالة ولا مرغوبة بالنسبة للمدينة بالمقارنة مع نظام متكامل.
 - ربما يكون هنالك عرض زائد عن الحد اللازم لسيارات الأجرة في الوقت الحاضر مما يؤدي الى حدوث ازدحام لا ضرورة له وانبعاث كميات كبيرة من الغازات من عوادم السيارات.
 - يحتاج تنظيم خدمات الحافلات الخاصة الى مراجعة وإلى تحسين أدائها.
 - يقدم النقل المدرسي فرصة مهمة لتشجيع استخدام حافلات النقل العام، الا أن توفير خدمات النقل المدرسي بحاجة الى مراجعة، كما أن هنالك حاجة لدمج النقل المدرسي/نقل المجموعات بصورة أفضل مع بقية نظام النقل العام.
- وبمعالجة هذه القضايا واعداد مدينة الرياض للمستقبل فان الامر يستلزم وضع استراتيجية نقل عام شاملة تهدف الى زيادة مستوى استعمال النقل العام وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة وتحسين الحركة الرئيسية بالنسبة لكافة مجموعات المجتمع. وسيحتاج تطوير هذه الاستراتيجية الى دراسة تتعدى نطاق مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل الا أن بإمكان فريق المشروع المذكور الاسهام في هذه العملية عن طريق المساعدة في تقييم الكيفية التي قد تؤثر بها استثمارات الأراضي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية بالرياض على الطلب على النقل العام.

٥-١ . التنقل بغير السيارات والنقل الجوي والنقل بسكة الحديد

٥-١-١ التنقل بغير السيارات : المشي وركوب الدراجات

يعتبر المشي وركوب الدراجات في ظل الأحوال المواتية وسيلتين ممتازتين للانتقال من مكان لآخر، حيث تنطويان على فوائد صحية أكيدة في حالة اتباعهما بانتظام وبمستوى معين من التكرار، بالإضافة إلى أن هذين الشكلين من أشكال الانتقال لا ينجم عنهما أي تلوث للهواء، وتعتبر مساهمتهما في ازحام الطرق والشوارع هامشية، كما أنه لا يوجد طلب على المواقف بالنسبة للمشاة أو طلب بسيط بالنسبة للدراجات، مع أن الأمر قد يستلزم تطويع مساحات صغيرة كمواقف للدراجات في حالة تشجيع استخدام هذه الوسيلة وزيادة الطلب عليها.

لقد أدى الاعتماد المتزايد على السيارات في كثير من الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة مجموعة من المشاكل مثل الازحام الكثيف لحركة المرور وتلوث الهواء، ولهذا نبذل جهود عامة وخاصة للتحويل في التنقل إلى وسائل أخرى أقل ضرراً بما فيها مختلف أشكال المركبات ذات السعة المرتفعة بما فيها الحافلات، وكذلك المشي وركوب الدراجات.

أما إذا كان من الضروري تشجيع واسطتي الانتقال المذكورتين بمدينة الرياض فهو ليس استنتاجاً ضائعاً بسبب وجود اختلافات في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والطبيعية وغيرها من الخصائص الأخرى التي يجب أخذها في الحسبان قبل البدء بتنفيذ برامج لتشجيع استخدام هذه الوسائط، وقد تظهر بعض العوامل مثل النظرة الاجتماعية تجاه المشي كمعوقات لزيادة مساهمة هذا النوع من وسائل النقل، إلا أنه لا بد من التذكير بأن المملكة العربية السعودية تمثل مجتمعاً يتغير بسرعة، حتى العادات القديمة والمواقف المؤيدة للمشبي ربما تعود إلى المدينة.

٥-١-١-١ المشي

يعتبر المشي أبسط شكل من أشكال الانتقال، وأي تغير في المكان المقصود يتطلب قطع جزء من الرحلة أو كلها مشياً على الأقدام. ويتناول هذا القسم من التقرير حركة المشاة بالرياض، ويبدأ بمراجعة للدراسات السابقة حول هذا الموضوع، يتبعها بحث بعض العوامل المتعلقة بالطلب على المشي، ومن ثم سيتم تقويم سلامة وراحة بعض عناصر التجهيزات الأساسية للمشاة. أما العمل المستقبلي فسيتم بحثه في الجزء الأخير من هذا القسم.

الطلب على المشي

لا تتوفر حالياً أية معلومات حول عدد رحلات المشاة، ولهذا سنحاول التركيز في البحث التالي على مختلف فئات المشاة لاستنتاج تقدير لأعداد ومواقع رحلات المشاة. ويمكن تجميع الطلب على المشي كواصفة نقل إلى فئتين هما :

- الطلب الفعلي أو الملاحظ الذي يستخدم المرافق الحالية.
- الطلب المحتمل أو الكامن الذي ينتظر إطلاق واحد أو أكثر من الحوافز المشجعة للانطلاق في ممارسة هذا الشكل من أشكال الانتقال.

ان الطلب الفعلي يأتي من أولئك الذين يختارون المشي كوسيلة انتقال بالنسبة للرحلة بكاملها ومن أولئك الذين يستخدمون سيارات خاصة أو سيارات نقل عام ويمشون إما :

- للوصول إلى سياراتهم أو إلى سيارات النقل العام، أو
- للانتقال نحو وجهة سيرهم عندما ينظر إلى استخدام السيارة على أنه أقل فعالية.

ان قطع الرحلة بكاملها مشياً على الأقدام أكثر شيوعاً في الأحياء المكتظة بالسكان والتي تكون فيها مسافة الرحلة قصيرة. فالنساء الاجنبيات اللواتي يرين في المشي واسطة مقبولة من وسائل النقل ربما يجدن بأن من الأسهل لهن القيام بذلك في الرياض أكثر مما تجده النساء السعوديات خاصة إذا كانت هؤلاء النسوة قاطنات في أحياء تضم أعداداً كبيرة من مواطنيهن. كما أن سكان الأحياء القليلي الدخل، وما يصاحب ذلك من انخفاض مستويات امتلاك السيارات ربما يفضلون قطع أكثر رحلاتهم مشياً، فضلاً عن كون انتقال الأشخاص من المكتب والبيت إلى المسجد والعودة منه يتم في غالب الأحيان مشياً على الأقدام، علماً بأن العدد الكبير للمساجد بمدينة الرياض يعني أن الشخص ليس بعيداً كثيراً عن المسجد.

وبالنسبة لمستخدمي السيارات الخاصة فإن مسافة المشي عند نقطة انطلاق أو نهاية الرحلة قد تختلف بشكل كبير استناداً إلى الهدف من الرحلة ومكان وقوف السيارة عند نقطة نهاية الرحلة، وقد لا يترتب على تبادل الزيارات الاجتماعية من منزل لآخر المشي بالفعل عند توفر الموقف بالقرب من المنزل، كما قد تكون مسافة المشي من البيت إلى مكان العمل مماثلة من هذه الناحية عندما تتوفر المواقف المناسبة عند مكان العمل. ومن ناحية أخرى ربما يضطر راكبو السيارات الخاصة إلى تحمل أعباء المشي عندما لا تتوفر المواقف بالقرب من الأماكن التي يقصدها.

ان وجهات النظر السابقة تنطبق بقوة أكثر على مستخدمي النقل العام الذين تتباعد المسافات بين الأماكن التي ينطلقون منها والأماكن التي يقصدها عن الشوارع أو عن نقاط الوقوف، وتعتمد تلك المسافات على كثافة شبكة النقل العام وقد تطول بشكل كبير، ومثل هؤلاء المستخدمين المضطرين استخدام وسائل النقل العام ربما يتعايشون مع (ويعانون من نتائج) في مناطق تكون فيها طرق وصول المشاة رديئة، إلا أن بعض هؤلاء الذين لا يستخدمون حالياً النقل العام ربما تجتنبهم مرافق مشاة محمئة وهم في طريقهم إلى الشارع الذي تسلكه الحافلات، وبعبارة أخرى ترتبط حركة المشاة بشكل وثيق بجاذبية ومناطق النقل العام.

أما المصدر الآخر لطلب المشاة فهو مستمد من الرغبة في الانتقال من الوجهة المقصودة إلى أخرى عندما لا تكونان بعيدتين تماماً عن بعضهما، فمثلاً عند التسوق بمنطقة تجارية ربما يشمل خط السير عدة محلات تجارية يتعين زيارتها، ويسبب قربها من بعضها البعض ربما يكون المشي هو الطريقة المفضلة وهو ما يستلزم المشي على الأرصفة وقطع الشوارع.

إن الطلب المحتمل ينتظر استئارة محفزات معينة لاستخدام المشي كواسطة تنقل، وقد تشمل تلك المحفزات تحسين البنية التحتية إلى الحد الذي تتحسن عنده أسباب السلامة والراحة المتوقعة... الخ حسب الدرجة المرغوبة. كما يمكن أن تشمل عوامل مثل التغير في الوضع الاجتماعي المتوقع للمشاة كإحدى وسائل الانتقال وكذلك مسافة الرحلة التي يقطعها الشخص. كذلك تتأثر جاذبية المشي بشدة بالجو المحيط، وهو ما قد يجعل هذا الشكل من أشكال الانتقال يعتمد على الوقت نظراً لأن المشي يكون ممتعاً أكثر عندما تكون درجة الحرارة معتدلة ولا يتساقط المطر.

هذا ومن المحتمل أن يشجع تحسين مستوى خدمة المشاة من استخدام المشي في الانتقال، كما يوضح البحث السابق أن هنالك أعداداً كبيرة من المشاة على الشوارع هذه الأيام والذين يضمنون قسماً كبيراً من أصحاب السيارات الخاصة ومستخدمي حافلات النقل العام الذين لا يمشون كل مسافة رحلتهم. ونتيجة لذلك يمكن استنتاج وجود قضيتين منفصلتين، أولهما تتناول تقويم الوضع بالنسبة للمجموعة الحالية من المشاة، وثانيهما دراسة العوامل التي تشارك في زيادة إسهام المشي كواسطة نقل.

الدراسات السابقة

تضمنت الدراسات التي تم إجراؤها بطلب من مركز المشاريع والتخطيط النواحي المتعلقة بالمشاة بمدينة الرياض، وقد تناول تقرير دراسة حركة المرور " بمنطقة قصر الحكم والمؤرخ في رمضان ١٤٠٦ هـ - مايو ١٩٨٦م خصائص المشاة بمنطقة وسط المدينة التي يحدها شارع الخزان وحلة القصمان والبطحاء وشارع الاعشى وطريق الملك فهد، وخلصت تلك الدراسة إلى الاستنتاجات التالية حول خصائص المشاة بمنطقة وسط مدينة الرياض :

- إن مشكلة المشاة بمنطقة وسط المدينة تتعلق بالعبور غير المنظم للشوارع أكثر من ارتباطها بالسعة الملائمة لأرصفة المشاة.
- وجود حاجة لمعايير مرور محددة ومعلمة على الوجه الصحيح.
- الحاجة إلى مراجعة مستويات تصميم معايير المشاة العلوية ودراسة دمج تلك المعايير ضمن منشآت وقوف جديدة يتم تخطيطها.
- ضرورة تطبيق نظام مراقبة صحيح لحركة المرور حول المواقع أثناء تنفيذ أعمال الترميم، خاصة الحفاظ على ملاذ أمن للمشاة.

أما الدراسات الأخرى وهما "دراسة شارع البطحاء في رجب ١٤١٢ هـ/ يناير ١٩٩٢م" ودراسة "شارع البطحاء - برنامج إعادة النشاط (ربيع الآخر ١٤١٣ هـ / أكتوبر ١٩٩٢م)" فقد أخذتا في الاعتبار إجراء تحسينات بالنسبة لحركة المشاة بمنطقة البطحاء، حيث افترضت الدراسة الأخيرة خمسة أنواع من تحسينات حركة المشاة بالنسبة لمنطقة البطحاء وهي :

- عمل ممرات مشاة على الشوارع الرئيسية.
- عمل أرصفة وشوارع مشاة في الأسواق.
- إنشاء ممرات مشاة عنوية.
- إقامة قناطر على مستوى الدورين الأرضي والأول.
- عمل جسور تسوق.

كما قامت وزارة المواصلات بعمل دراسة مستفيضة عام ١٤٠٧ هـ لدراسة الحاجة الى وسائل نقل ذات السرعة العالية في النقل الحضري بالرياض والمنطقة الشرقية.

السياسات والأنظمة الحالية

لا تتوفر لدى أمانة مدينة الرياض أية مستندات حول السياسة الرسمية أو المواصفات القياسية بخصوص تصميم ممرات المشاة ومعايير المشاة أو جسور المشاة ومعايير المشاة السفلية. ومن بين المستندات المتوفرة حول سياسات وأنظمة المشاة وثيقة تتضمن ملخص القرارات التي اتخذتها الأمانة حول طلبات خاصة من المواطنين لإقامة جسور مشاة، وقد تم تناول تلك الطلبات خلال الفترة من ١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ، وتتضمن الوثيقة المؤرخة ١٤١٣ هـ قائمة بالمواقع المرغوب إقامة الجسور بها والتاريخ والملاحظات التي توضح القرارات، كما تضمن الخطاب الإداري لتلك الوثيقة الملاحظات والتوصيات التالية :-

- استخدام عدد محدود من الدلائل لجسور المشاة.
- يتم تجنب تلك الجسور من قبل الكبار والنساء والأطفال والعجزة والأشخاص الذين يحملون البضائع أو أولئك المصحوبين بأطفالهم سواء مشياً على الأقدام أو في عرباتهم ويعود السبب الرئيسي لذلك الى ارتفاع الجسور الذي يبلغ ستة أمتار تقريباً، أي ما يعادل ارتفاع مبنى من طابقين.
- تستخدم الجسور بصفة أساسية عندما لا يوجد أي بديل لها مثلما يحدث في الأماكن التي بها حواجز تمنع عبور الشارع على مستوى سطح الأرض.
- تستخدم أيضاً عندما لا يكون هناك تقاضع أرضي بسبب وجود معايير سفلية للسيارات.
- وجود عقبات طبيعية تحول دون العبور المأمون للتقاطعات الأرضية.
- يجب أن تتضمن إشارات المرور الضوئية عند التقاطعات إشارة مخصصة للمشاة فقط يتعين احترامها من قبل كل من المشاة والسائقين.

ان الوثيقة ذاتها تسمح بوضع بعض الاستنتاجات بخصوص المعايير التي تحكم عملية الموافقة، وبالتالي تم رفض عدة طلبات لأن الموقع المخطط إقامة الجسر عنده كان عند التقاطع أو بالقرب منه. ومن ناحية أخرى تمت الموافقة على العديد من الطلبات بالرغم من اضافة حاجز على الجزيرة الوسطية للشارع لمنع قطع الشارع على منسوب الأرض. وفي احدى الحالات لم تتم الموافقة على إقامة الجسر ولكن تمت التوصية بتقليم الأشجار القريبة من التقاطع الأرضي لتحسين مجال الرؤية أمام المشاة.

صدرت نشرة عن شرطة مرور الرياض في عام ١٤١٦هـ (١٩٩٦م) تلخص قوانين المرور المتعلقة بالمشاة، وتحدد تلك القوانين من يجوز له استخدام ممرات المشاة وتمنع وضع العراقيل والعقبات في مساراتها، مع توجيهات لكل من المشاة والسائقين عند تداخل حركتهم كالحاجة الى إبطاء السائقين لسرعة سياراتهم عند الالتفاف عند أحد التقاطعات لضمان مرور المشاة بسلام. وكما أوضحنا في القسم التالي من هذا التقرير فإنه يبدو بأن مراعاة تلك القوانين وتنفيذها يتم بشكل غير مناسب.

اضافة لذلك، لا تأخذ أنظمة تخطيط الأراضي بالرياض في الاعتبار بيئة المشاة ضمن الأحياء التي يتم تخطيطها، ولا تتضمن النص على تصميم أو إنشاء أرصفة للمشاة لتوفير بيئة آمنة ومريحة لهم باستمرار داخل وبين الأحياء السكنية. إن الطلب على إنشاء أرصفة المشاة يكون كبيراً جداً في حالة قصر مسافة المشي للمساجد والمحلات التجارية القريبة والزيارات الاجتماعية والمدارس والمرافق الصحية وإلى حدائق الأحياء والملاعب الرياضية. وقد تم تصميم جميع الأحياء الجديدة ومعظم الأحياء الحديثة العهد بحيث تتيح الحركة للسيارات ومستخدميها مع إعطاء القليل من الاهتمام لاحتياجات المشاة.

سلامة وراحة مرافق حركة المشاة

العنصران العامين الرئيسيان من طرق انتقال المشاة هما أرصفة المشاة وتقاطعات الطرق. وتتكون تقاطعات الطرق أساساً من التقاطعات الأرضية وجسور المشاة ومعابر المشاة السفلية. وقد تشمل أقسام أخرى من المرافق العامة ممرات مشاة بالمباني المكتبية والأسواق التجارية.

هذا ويبدو بأن سلامة وراحة المشي يمثلان معيارين رئيسيين في تقويم المرافق العامة للمشاة، فالسلامة عندما تتداخل مع حركة مرور السيارات بشكل خاص تبدو بأنها قضية رئيسية تثير الاهتمام حيث يتعرض المشاة إلى أخطار جسيمة عند حدوث أي نوع من التصادم مع السيارات، ولهذا يجب أن تعطى الأولوية للقضاء على مخاطر التصادم في أي تحليل للسلامة من تلك المخاطرة والتي توضح نفسها عند المشي على الطرق أو عند قطعها. لقد كشف تقرير الاحصائيات السنوي الذي أعدتها شرطة مرور الرياض عام ١٤١٥هـ ما مجموعه ٧٩٥ حادث للمشاة خلال تلك السنة، وهذا الرقم منخفض، ومن المرغوب فيه جداً توفر معلومات عن أماكن وعدد وشدة وأسباب وقوع الحوادث التي يكون المشاة طرفاً فيها. وعلى الرغم من غياب مثل تلك المعلومات فإنه يبدو مع ذلك بأن من المنصف القول أن العديد من مناطق الرياض يبدو أنه يعاني هذه الأيام من وجود نسبة مخاطر عالية للمشاة حسياً تمت الإثارة إليه في دراسات سابقة، ومنقدم لاحقاً بهذا التقرير قوائم ببعض أكثر العيوب وضوحاً في مسألة سلامة وراحة المرافق العامة للمشاة.

تقاطعات الطرق الخطرة على المشاة

معظم ممرات عبور المشاة بالرياح غير معلمة، فمثلا لا توجد في معظم شوارع مدينة الرياض معايير مشاة معلمة بخطوط بيضاء وسوداء أو مظلة بخطوط منكسطة تشير الى اعطاء الأفضلية للمشاة، سواء على التقاطعات أو بعيدا عنها. إضافة لذلك نادرا ما تتوقف السيارات قبل خطوط التوقف عند اشارات المرور الضوئية لتسمح للمشاة بعبور الشارع عندما تكون الإشارة حمراء، بل ان 'الزحف التدويرجي' للسيارات بسبب انتظار المائقين بفارغ الصبر للضوء الأخضر يميز حركة السيارات المنتظرة مما يشجع المشاة على عبور الشوارع بعيدا عن التقاطعات، حتى عندما يرغب الشخص في عبور الشارع عند الإشارة نفسها ربما يكون المرور بين السيارات الواقفة في الصفيين الثاني أو الثالث أسلم له مما يعيق انطلاق هذه السيارات الى الامام فجأة عندما تصبح الإشارة خضراء.

ان استخدام الاشارات الضوئية ذات الدورات الزمنية الأربع يجعل عبور المشاة للشوارع عملية خطيرة حيث أن عبور المشاة في ظل عمل الاشارات الضوئية بهذا الشكل غير مأمون بسبب حق الاعتطاف الى اليمين عندما تكون الإشارة حمراء عند التقاطعات. كما لا توجد اشارات يديرها المشاة لضبط حركة الاعتطاف الى اليمين، وبالتالي لا توجد فترة زمنية ضمن دورة الإشارة الضوئية عندما لا تعارض حركة المشاة مع حركة السيارات. إضافة لذلك تتحول معظم اشارات عبور المشاة من الضوء الأخضر الى الضوء الأحمر مباشرة عندما تفتح الإشارة الضوئية للسيارات بدون تحذير للمشاة، مما يعرض حياة المشاة الذي أصبحوا في وسط الشارع للخطر. كذلك لا تتوفر العلامات المرورية لعبور المشاة بشكل واضح في العديد من الشوارع، حتى الموجود منها لا تتم صيانتها بالشكل الصحيح ولا يتقيد بسبها المشاة في معظم شوارع الرياض. ان عدم وجود أو سوء تصميم اشارات وعلامات عبور المشاة الضوئية يجعل معايير المشاة غير مأمونة وغير جذابة وغير مريحة للمشاة.

ان العديد من الشوارع الشريانية بالرياض عريضة ولها جزيرة ومطية تفصل بين حركة المرور المتدفقة في الاتجاهين المتعاكسين، ولهذا يتعين على المشاة أن يقطعوا تلك الشوارع على مرحلتين. كما أن عدم وجود مكان مناسب للانتظار في تلك الجزر الوسطية، بسبب الأشجار والنباتات المزروعة بها، علاوة على ضيقها يحمل في طياته تأثيرات ضمنية على راحة المشاة وسلامتهم. أما بالنسبة للتقاطعات الدائرية فإن من الصعب على المشاة قطعها ولا تشمل مثل تلك التقاطعات بالرياض أية اشارات لعبور المشاة.

يتبين مما تقدم أن رداءة مستوى الاستخدام وانخفاض مستوى السلامة عند التقاطعات الأرضية نتيجة لمجموعة مؤلفة من مقومات التصميم غير الملائمة والاشارات عند تقاطعات ومعايير الطرق والجزر الوسطية وملوك السائقين والمشاة الذين يجب أن يغيروا من سلوكهم بحيث يأخذون في الاعتبار سلامة وراحة بعضهم بعضا، وربما ينتج عن تطبيق نظام أفضل على المشاة والمائقين وضع سلامة أفضل عند التقاطعات.

جسور المشاة الرئيسية التصميم

وفقا لما ذكرناه في الأقسام السابقة من هذا التقرير فإن جسور المشاة تعاني حاليا من عيوب تصميمية لا تشجع على استخدامها، وتشمل تلك العيوب اختلاف المنسوب الذي تجب مناقشته وشدة انحدار درجات السلالم ومسطوحها الفولاذية الانزلاقية وضيقها وعدم وجود غطاء يقي من أشعة الشمس، ان اختلاف المنسوب يمكن التغلب عليه جزئيا عن طريق ربط الجسور بالانشاءات المحاذية لها فوق منسوب الأرض، في حين أن العوامل الأخرى مجرد مظاهر تصميمية، فعلى سبيل المثال، يمكن عمل معابر منحدره بدلا من الدرج عندما تسمح المتطلبات المكانية بذلك، حيث سيكون من شأن تلك المعابر أن تسمح باستخدام الجسر من قبل الأشخاص المعوقين أو الأشخاص الذي يجرون عربات أطفالهم أو المتقدمين في السن الذين يمنعهم الجهد الإضافي الذي يبذلونه في ارتقاء السلم. وبينما يسعى المثلثة بوجه عام إلى سنوك أقصر الطرق حتى بوجود مخاطر متزايدة على سلامتهم فإن وجود جسور أكثر جاذبية سيجتذب على الأقل بعض حركة المشاة المفقودة حاليا. وعندما يحال دون قطع الشارع على منسوب الأرض من خلال وضع الحواجز الوسطية كما هو الحال في شارع البطحاء فإن عدم وجود جسور تجتذب إليها المشاة قد يعني وجود معبر في مكان آخر ينخفض فيه مستوى السلامة. وبعبارة أخرى يمكن أن تخفض الحواجز مع الجسور الرئيسية التصميم من إمكانية وصول المشاة إلى منطقة ما بشكل كبير.

أرصفت المشاة

ان العديد من شوارع مدينة الرياض، خصوصا في الأماكن السكنية، ليس له، بكل بساطة، أرصفة للمشاة مما يضطر المشاة إلى المشي في الطريق الذي تسلكه السيارات، وهذا هو الحال بالنسبة لكل من الأحياء التي يقطنها ذوو الدخل المرتفع والمنخفض، وهو ما يمثل مشكلة أكبر في أحياء ذوي الدخل المحدود نظرا لأن الأحياء ذات الكثافة السكانية الأعلى ربما تتطلب على أوسع نطاق أكبر على جوانب الشوارع مع المعابر المتوقفة عليها، مما يزيد من احتمال تعرض المشاة للمارين بالقرب من أو في الممر الفعلي للسيارات إلى الخطر.

وحيثما توجد أرصفة المشاة فإن عرضها، وبالتالي سعتها، تقل بشكل فجائي بسبب وجود معوقات متنوعة، فالأشجار المزروعة في وسط الأرصفة على سبيل المثال تشكل عقبة خطيرة في غالب الأحيان أمام المشاة خصوصا عندما لا تكون الأشجار قد نمت إلى ارتفاع كاف وعندما تكون أحواض سعتها عريضة، كما أن أشجار النخيل المزروعة بكثرة وكذلك الأشجار الأخرى لها أوراق ذات أشواك، يضاف إلى ذلك أن لوحات الاعلانات تشكل عقبات أمام حركة المشاة. ان هذه العوامل تجعل المشي في أفضل الأحوال أبطأ وأكثر صعوبة وربما تلحق الإصابات، أما في أسوأ الأحوال فإنها قد تجبر المشاة على المشي في الشوارع خصوصا عندما يضطرون للمناورة وتفايدي حركة المشاة القادمة باتجاههم.

إضافة لما سبق فإن معظم أرصفة المشاة غير مستمرة و/أو تنتهي فجأة بسبب وجود المحلات التجارية والسيارات الوافدة أو بسبب معابر الشوارع المنحدرة، حتى في الشوارع التجارية الرئيسية مثل شارع العليا فإن هذه الأرصفة غير مستمرة أو تتضمن اختلافات كبيرة في المناسيب بين المحلات الموجودة على واجهات الشوارع. إن هناك حاجة لأن تكون الأرصفة مستمرة على طول امتداد الشوارع أو غيرها وأن تنتهي إذا لزم الأمر عند مواقع جذابة للمشاة مثل المنشآت الرئيسية أو المناطق الترويحية. وبينما لا يكون بالإمكان أحياناً تجنب إنشاء الأرصفة غير المستمرة فإن التصميم الهندسي لأرصفة المشاة الذي يزيد من حدوث التعارضات مع حركة مرور السيارات يوحي على الأرجح بأن القليل من الاهتمام أعطي للقليل من الخسارة الناجمة في سلامة وراحة المشاة.

أما أرصفة المشاة داخل المجمعات السكنية والأحياء فهناك حاجة إلى تصميمها وانشائها بحيث تشجع على استخدامها وتوفر لهم بيئة مأمونة. كما يجب تصميم قطع الأراضي المخططة الجديدة بطريقة تعطي فيها الأولوية للمشاة داخل الأحياء وحولها، مع إجراء تعديلات معادلة داخل الأحياء القائمة لتشجيع حركة المشاة وتقليل عدد الرحلات القصيرة التي تقطعها السيارات. لقد أثبتت المشاريع المصممة حديثاً للأحياء مثل تطوير الوحدات المخططة والشوارع غير النافذة بأنها مرغوبة أكثر لدى المشاة مقارنة بالأحياء ذات النمط الشبكي وهو الطراز الشائع لمعظم أحياء الرياض. هذا وقد قام مركز المشاريع والتخطيط ووزارة الشؤون البلدية والقروية مؤخراً ببعض المحاولات لتطبيق تلك الأفكار بالمملكة العربية السعودية، وتشمل الأمثلة على ذلك الحي الدبلوماسي ومجمع اسكان وزارة الخارجية وحي الحمراء.

٥-١-٢ استخدام الدراجات

بالرغم من وجود أفراد يستخدمون الدراجات بمدينة الرياض إلا أن الطرق العامة بها لا تتضمن منشآت أو مسارات مشتركة أو أكتاف طرق مخصصة لاستخدام الدراجات، كما لا توجد أية سياسات أو أنظمة تتعلق بركوب الدراجات. ولا تتوفر بسهولة أية إحصائيات، كما هو الحال بالنسبة للمشاة، حول عدد حوادث المرور التي يكون مستخدمو الدراجات طرفاً فيها. وتدل المشاهدات غير الرسمية بأن كثيراً من رحلات الدراجات يقوم بها مستخدمون من ذوي الدخل المنخفض. ويبدو أن ركوب الدراجات لأغراض ترويحية محدود وهو ما يمكن ملاحظته أحياناً على الشوارع بحي السفارات الذي توجد به أيضاً بعض طرق الدراجات وممرات المشاة على امتداد حدوده الخارجية والتي لا تتعارض مع حركة مرور السيارات.

ولربما يكون من المرغوب فيه تحسين نظام النقل من أجل استخدام الدراجات إلا أننا إذا أخذنا في الاعتبار قيود التميزانية وعدم التيقن من الطلب على استخدامها مستقبلاً فإنه يجب أولاً اتخاذ قرار حول ما إذا كان الاستثمار في جعل الرياض أكثر ملاءمة لاستخدام الدراجات أمراً جديراً بالاهتمام. إن مبدأ الاهتمام بسلامة راكبي الدراجات بالرياض ضعيف إذا وضعنا نصب أعيننا انعدام الطرق المخصصة لذلك وسوء ملبوك السائقين الذي سبق أن ناقشناه، ومع ذلك إذا تقرر أن العدد الحالي للرحلات التي تتم بواسطة الدراجات قليل، وبالتالي فإن قضية العلامة مستخدمي الدراجات تصبح أقل أهمية.

٥-٢ النقل الجوي وبواسطة مكة الحديد

إضافة إلى شبكة الطرق الواسعة بمدينة الرياض، فقد تم ربطها أيضا بمناطق المملكة الأخرى عن طريق الجو وسكة الحديد، كما توفر خطوط النقل الجوي الانتقال إلى الجهات المقصودة حول العالم، وتستخدم واسطتا النقل هاتان بين المدن أو مع دول العالم فقط ولا تخدمان متطلبات الانتقال داخل العاصمة.

٥-٢-١ النقل الجوي

يوجد مطاران إثنان بمدينة الرياض هما قاعدة الملك فيصل الجوية الواقع بمنطقة بلدية العليا الفرعية والسدي يخدم الرحلات العسكرية وتنقلات كبار الشخصيات، ومطار الملك خالد الدولي الواقع إلى الشمال الشرقي من المدينة، والذي يخدم الرحلات المدنية المتجهة إلى مدن المملكة ومدن العالم والقادمة منها، كما يضم صالة ملكية وصالة خاصة، ومطار الملك خالد مطار حديث بدأ تشغيله عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)، ويمكن نمشاته الحالية أن تستوعب أكثر من ١٢ مليون مسافر سنويا، وبه مدرجان متوازيان كل منهما بطول ٤.٢ كلم مع وجود مساحة محجوزة لإنشاء مدرج ثالث. إضافة لذلك تم تصميم صالات المطار بطريقة تسمح معها بالتوسع الطولي لها بدون التعارض مع حركة الطائرات أو بحيث تترتب على ذلك تكاليف باهظة فيما لو دعت الحاجة إلى توسعتها.

أما قاعدة الملك فيصل الجوية فهي موقع المطار المدني القديم بالرياض، والذي كان يعتبر حتى عهد قريب واقعا على طرف المدينة إلا أنه أصبح الآن محاطا بمناطق سكنية نتيجة نمو مدينة الرياض في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع نقل القاعدة في نهاية المطاف إلى موقع قرب الخرج جنوبي الرياض، وفي الوقت نفسه يتم التخطيط لاستعمالات أخرى بالموقع الحالي.

الشحن الجوي

إن خدمات الشحن الجوي ضرورية لنقل أشياء كالبضائع القابلة للتلف والجرائد والآليات الخفيفة الوزن والحساسات والبريد... الخ، حيث أن مثل هذه البضائع تحتاج إلى وسيلة نقل سريعة وأمنة تتم أحيانا على أساس يومي. لقد تمت حركة الشحن الجوي بالرياض عن طريق مطار الملك خالد الدولي والمطار القديم سابقا بسرعة على مدى السنوات العشرين الأخيرة. ويوضح الجدول ١٤ زيادة وزن الشحنات الجوية عن طريق الرياض، حيث بلغ الوزن الإجمالي للشحنات المنقولة جوا ١٠٤٠٨ طنان في عام ١٣٩٦هـ ازدادت إلى ٩٢٢٣٤ طنا وإلى ١٤١٣٥٦ طنا في عامي ١٤٠٦هـ و ١٤١٥هـ على التوالي. أما في عام ١٤١٣هـ لوحده فقد بلغ الوزن الإجمالي للشحنات الجوية والبريد ١٢٥٠٢٩ طنا من بينها ٤١٠٥٨ طنا تم شحنها داخل المملكة (الرئاسة العامة للطيران المدني عام ١٩٩٣م).

الجدول (١٤)

زيادة الشحن الجوي وشحنات البريد عن طريق

مطار الملك خالد الدولي والمطار القديم خلال الفترة (١٣٩٣هـ - ١٤١٥هـ)

العام	وزن الشحنات والبريد	النسبة المئوية لزيادة (عن الفترة المماثلة) (%)
١٣٩٣هـ	٤٠٩٣	
١٣٩٦هـ	١٠٤٠٨	٣٦.٥
١٤٠٦هـ	٩٢٢٣٤	٢٤.٤
١٤١٠هـ	١١١٤٠٥	٤.٨
١٤١٣هـ	١٢٥٠٠٩	٣.٩
١٤١٥هـ	١٤١٣٥٦	٦.٣

المصدر : دراسة ست (١٣٩٢هـ - ١٣٩٦هـ) والرياسة العامة للطيران المدني (١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ)

هذا وقد استمر الشحن الجوي في الزيادة خلال السنوات العشر الأخيرة ولكن بمعدل أبطأ بالمقارنة مع السنوات العشر التي سبقتها. كما تزايدت خدمات الشحن والبريد بمطار الملك خالد الدولي بسرعة مقارنة بالمطارات الدولية السعودية الأخرى مما يعكس ازدياد أهمية الرياض على المستويين الوطني والعالمي.

ويوضح الجدول (١٥) زيادة وزن البضائع المنقولة جواً والشحنات البريدية بالمطارات الدولية الثلاثة بالملكة، حيث بلغ وزنها الإجمالي بمطار الملك خالد الدولي مرتين ونصف وزنها بمطار الظهران الدولي وتقترب بسرعة من مستوى وزنها بمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.

الجدول (١٥)

مقارنة وزن البضائع المنقولة جواً بين

المطارات الدولية السعودية (١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ)

المطار	١٤٠٦هـ	١٤١٠هـ	١٤١٥هـ
مطار الملك خالد الدولي (الرياض)	٩٢٢٣٤	١١١٤٠٥	١٤١٣٥٦
مطار الملك عبدالعزيز الدولي (جدة)	١٤٩٣٦٢	١٧٢٤٠٦	١٧٣٢٤٣
مطار الظهران الدولي (الدمام)	٧٢٥٣٢	٥٥١٠٤	٥٦٦٣١

المصدر : الرياسة العامة للطيران المدني (١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ)

نقل الركاب

ازداد عدد الركاب المسافرين جواً عن طريق مطاري الرياض بسرعة على مدى السنوات العشرين الأخيرة بطريقة تماثل زيادة وزن البضائع المنقولة جواً، فبين عامي ١٣٩٦هـ و ١٤١٥هـ ارتفع عدد الركاب المسافرين منوياً عن طريق المطارين الموجودين من ١.٥ إلى ٧.٧ مليون راكب أي بمقدار يفوق خمسة أضعاف (أنظر الجدول ١٦) وتتماثل هذه الزيادة السريعة في عدد المسافرين جواً بالرياض مع معدل نمو المدن السعودية الأخرى. وقد كان معدل الزيادة هو الأكثر وضوحاً بالنسبة للركاب المسافرين على الرحلات الدولية. ويوضح الجدول (١٧) احصائيات مقارنة بين المطارات الدولية الثلاثة بالملكة.

الجدول (١٦)

زيادة عدد الركاب المسافرين جواً عن طريق

مطار الملك خالد الجوي والمطار القديم خلال الفترة (١٣٩٣هـ - ١٤١٥هـ)

السنة	عدد الركاب (بالملايين)	نسبة الزيادة السنوية عن الفترة المماثلة
١٣٩٤هـ	٠.٣٨٣	---
١٣٩٦هـ	١.٥٤٥	٥٩.٠+
١٤٠٦هـ	٦.١٢٨	١٥.٠+
١٤٠٧هـ	٦.٣٧٣	٤.٠+
١٤٠٨هـ	٦.٢٠٩	٢.٥ -
١٤٠٩هـ	٦.١٨٩	٠.٣ -
١٤١٠هـ	٦.٤٦٨	٤.٥+
١٤١١هـ	٦.٠٧٧	٦.٠ -
١٤١٢هـ	٧.٣٤٤	٢٠.٨+
١٤١٣هـ	٧.٨٦٩	٧.١+
١٤١٤هـ	٨.١٢٥	٣.٢+
١٤١٥هـ	٧.٧٣٢	٤.٨ -

المصدر: دراسة ست (١٣٩٣هـ - ١٣٩٦هـ) والرئاسة العامة للطيران المدني (١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ)

وبوجه عام تزايدت أعداد الركاب المسافرين بشكل كبير خلال العقدين الماضيين خصوصاً خلال الفترة بين عام ١٣٩٦هـ و ١٤٠٦هـ. وتعكس هذه الزيادات في أعداد الركاب المسافرين النمو السريع للمدينة مسن ناحية عدد سكانها وتطورها الاقتصادي والعمراني.

بلغ العدد الاجمالي للركاب المسافرين جوا في عام ١٤١٥هـ ٧.٧٣٢ مليوناً من بينهم ٢.٧٩٧ مليوناً على الرحلات الدولية. وتمثل الزيادة في هذا العدد الاجمالي، مقارنة بعددهم عام ١٤٠٦هـ، زيادة قدرها ٢٦% بينما بلغت نسبة زيادة عدد المسافرين على الرحلات الدولية ٥٨% خلال نفس الفترة. لقد شهدت الفترة من ١٤٠٦هـ الى ١٤١٥هـ زيادة وانخفاضا في عدد الركاب المسافرين جوا بين ستة وأخرى، وحدثت الزيادة الكبرى في عام ١٤١٢هـ بواقع ٢١% تقريبا عن السنة التي سبقتها، حيث بلغ عدد الركاب على الرحلات الدولية نسبة ٣٣% تقريبا من اجمالي عددهم بالمملكة في عام ١٤١٣هـ (مقارنة مع نسبة ٣٦% عام ١٤١٥هـ). ويضم عددهم بصفة أساسية ١.٣٥٧ مليون راكب من وإلى آسيا و ١.٠٦٦ مليون راكب الى الأقطار العربية ومنها، و ٢٦٣.٠٠٠ راكب الى قارتي أمريكا وأوروبا ومنهما، ويمكن أن تعزى تلك الأرقام الضخمة الى العدد الكبير للعمال الاجانب الذين يعملون بالمملكة، فضلا عن السعوديين الذين يسافرون الى الخارج، وبالتالي فإن الطلب على السفر على الرحلات الدولية محصلة مباشرة للعمالة الأجنبية بالمملكة العربية السعودية. وقد كان مطار الملك خالد الدولي يخدم ما مجموعه ٢٦ شركة طيران أجنبية في عام ١٤١٣هـ، ولمسوء الحظ لم تحصل هذه الدراسة على بيانات تفصيلية عن الركاب أو على بيانات تشغيلية بخصوص الخطوط الجوية العربية السعودية وعن شركات الطيران الأجنبية الست والعشرين التي تسير طائراتها الى ومن مطار الملك خالد الدولي، علما بأن الرحلات الداخلية تتم فقط عن طريق الخطوط الجوية السعودية وتمتد الى المطارات الدولية بجدة والظهران، علاوة على المطارات الداخلية الأخرى الاثني عشر وعشرين الموجودة بالمملكة.

الجدول (١٧)

مقارنة العدد الاجمالي للركاب المسافرين عن طريق

المطارات الدولية السعودية الثلاثة خلال الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ) 'بالملايين'

المطار	العدد الاجمالي للركاب المسافرين			المسافرون على الرحلات الداخلية			المسافرون على الرحلات الدولية		
	١٤٠٦	١٤١٠	١٤١٥	١٤٠٦	١٤١٠	١٤١٥	١٤٠٦	١٤١٠	١٤١٥
مطار الملك خالد الدولي	٦.١٣	٦.٤٧	٧.٧٣	٤.٣٦	٤.٣٦	٤.٩٤	١.٧٧	٢.١١	٢.٨٠
مطار الملك عبدالعزيز الدولي	٧.٢٠	٧.٤٧	٩.٠٠	٣.٩٤	٣.٨٢	٤.٣٧	٣.٥٦	٣.٦٥	٤.٦٣
مطار الظهران الدولي	٣.١٤	٢.٥٤	٢.٨٧	١.٦١	١.٤٩	١.٦٦	١.٥٣	١.٠٥	١.٣١

المصدر : دراسة ست (١٣٩٣-١٣٩٦هـ) والدراسة العامة للطيران المدني (١٤٠٦-١٤١٥هـ)

تمثل الطاقة ومستوى الخدمة المعيارين الرئيسيين اللذين يحددان كفاءة مطار الملك خالد الدولي، ويرتبط هذا المستوى الأخير بالفعالية التي يتم بموجبها إنهاء معاملات كل من الركاب المغادرين والقادمين، ولكنه يرتبط أيضاً بسهولة الوصول إلى المطار من المدينة، ويبدو أن هناك مجالاً لتحسين عملية إنهاء إجراءات المسافرين نظراً لأنهم يقفون في صفوف طويلة عند وصولهم على الرحلات الدولية، وهذه نتيجة لكل من جدولة أوقات وصول الرحلات وعند كفاءة جهاز الموظفين بالمطار الذين يقومون بفحص الجوازات والجمارك. وهناك معايير مهمة تحكم الوصول وهي المدة التي يستغرقها المسافر في قدومه إلى المطار وفي إيقاف السيارة التي يستقلها، فالمطار يقع على امتداد الطريق الدائري الشرقي على بعد حوالي ٢٠ كم إلى الشمال من تقاطعه مع الطريق الدائري الشمالي، كما تبلغ المسافة من المدينة إلى المطار حوالي ٣٥ كم، ومع ذلك تعتبر المدة التي يستغرقها المسافر في طريقه إلى المطار معقولة نظراً لأن الطرق المؤدية إلى المطار ذات مستوى طرق سريعة، ويبدو أن عدد المواقف المتوفرة مناسب تماماً وأجرة التوقف منخفضة (ريال واحد للساعة)، بالإضافة إلى أن مسافة المشي إلى البوابات قصيرة نسبياً.

إن مسألة طاقة مطار الملك خالد الدولي لا تمثل قضية في الوقت الراهن، فقد صمم المطار بسعة إضافية تكفي لاستيعاب الزيادة المستقبلية، ويتم حالياً استغلال ٣/٤ طاقته التشغيلية فقط، علماً بأن عدد الركاب المسافرين حالياً يبلغ حوالي ٨ ملايين راكب سنوياً بينما تتوفر للمطار ومبانياته طاقة تكفي للتعامل مع ١٢ مليون راكب سنوياً.

وهناك على نحو مماثل واحدة من صالات المطار الأربع لم توضع في حيز التشغيل بسبب مستوى الطنّب الحالي، وسيتم التوصل إلى الطاقة المصممة للمطار بحلول عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٧م) باستمرار نفس معدل زيادة الركاب المسافرين التي تمت ملاحظتها خلال السنوات الخمس الأخيرة والبالغة ٣.٦%. ولحسن الحظ، كما سبق أن أشرنا عنه، تم تصميم طاقة مطار الملك خالد الدولي لتوسعته بدون تكاليف كبيرة أو توقف تشغيله، إذا أخذنا في الاعتبار المساحة المحجوزة لإنشاء المدرج الثالث وتصميم صالاته.

٥-٢-٢ النقل بواسطة سكة الحديد

تقع محطة سكة الحديد بالرياض بمنطقة بلدية البطحاء الفرعية، وتوفر الاتصال بالمنطقة الشرقية مع عدم وجود أية محطة في أي مكان آخر بالرياض أو بالمدن القريبة منها مثل الخرج والتي يمكن استخدامها لخدمة رحلات المسافرين المنتظمة، وبالتالي يقتصر استخدام هذه المحطة على النقل بين مدن المملكة.

هذا وتشير البيانات الخاصة بالعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥/١٩٩٦م) إلى أن العدد الإجمالي للركاب الذين يغادرون مدينة الرياض يبلغ ٢٠٩.٠٧٠ سنوياً وإلى أن ١٩ رحلة ذهاب وإياب تنقل الركاب المسافرين تتم أسبوعياً بين الرياض والمنطقة الشرقية. وقد بلغ عدد الركاب المغادرين بالرياض في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) ٢٠.٣٤٣ راكب، مما يعني أن عدد المسافرين عن طريق سكة الحديد ازداد بحوالي نسبة ١٠% خلال السنوات التسع عشرة الماضية، ويمكن اعتبار معدل الزيادة هذا متواضعاً نسبياً بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى العاملة بين الرياض ومدن المملكة الأخرى، علماً بأن عدم وجود خطوط سكة حديد تصل إلى المدن الأخرى بالمملكة يحد من المساهمة الكلية للانتقال بواسطة سكة الحديد بين المدن السعودية.

لقد كان الوصول الى محطة سكة الحديد موضوع دراسة أجراها مؤخرا مركز المشاريع والتخطيط ووزارة المواصلات وأمانة مدينة الرياض، حيث تم اعداد التوصيات بخصوص مضمون ومواقع اللافتات التي تشير الى الاتجاه والتي تساعد في توجيه حركة المرور بصورة أكثر فعالية من الشوارع الرئيسية بالمدينة الى المحطة المذكورة. اضافة لذلك تم اقتراح اجراء بعض التغييرات الهندسية على الطرق الواقعة بجوار المحطة مباشرة. أما العوامل الأخرى التي تشكل مستوى الخدمة المتوقع لسكة الحديد فتشمل الخدمات التي تقدم للركاب في المحطات وداخل القطار، مثل سهولة الوصول من المحطة عند الجهة المقصودة.

على أنه لا تتوفر حاليا لمؤء الحظ أية بيانات لأحجام الشحانات خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي لن يكون بالإمكان استخلاص أية نتائج بخصوص أداء سكة الحديد على مدى السنوات الماضية. وحسب الدراسة التي أجرتها شركة ست فان تكلفة شحن البضائع عن طريق سكة الحديد تبلغ ١٣ ريالاً للطن الواحد مقارنة بتكلفة ٥٠ ريالاً عن كل طن يتم شحنه بواسطة الشاحنات، وبالتالي يتضح أن ميزة التكلفة تتوفر في النقل عن طريق سكة الحديد، مع أن الشاحنات يمكنها توفير خدمة من الباب الى الباب.

٣-٥ الاستنتاجات والقضايا الرئيسية

وسائل الانتقال بغير السيارات

كشفت هذا الاستعراض بطرق المشاة وسلوك السائقين والمشاة أن المشي يمثل طريقة غير منظمة للحركة والانتقال وهو بوجه عام غير مأسون وغير مريح بمدينة الرياض، ويبدو أن تصميم شبكة الطرق بالمدينة قد تم بدافع الرغبة في استيعاب أعداد السيارات مع اعطاء القليل من الاهتمام لاحتياجات وحقوق المشاة. وعلى نحو مماثل يلعب التصميم الحالي للأحياء السكنية وتصميم المدينة ككل دوراً رئيسياً في عدم تشجيع الأفراد على الانتقال مشياً على أقدامهم.

إن أي تقييم للنوضع المتعلق بالمشي في الرياض يجب أن يأخذ في الحسبان أن قسماً كبيراً من المشاة يتكون من أصحاب السيارات الخاصة وركاب حافلات النقل العام الذين ينتقلون من وإلى منازلهم والجهات التي يقصدونها، ومهما قصرت المسافة التي يقطعها هؤلاء مشياً على الأقدام ففي اللحظة التي يستخدمون فيها الطرق العامة، وبشكل خاص عندما يعبرون الشوارع أو تتعارض حركتهم من ناحية أخرى مع حركة مرور السيارات، "يصيحبون" عندئذ مشاة تهم المدينة سلامتهم وراحتهم. اضافة لذلك توحى المشاهدات بأن المشي كوسيلة من وسائل الانتقال في بعض الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وفي المناطق التجارية ربما يكون ذا أهمية.

إن وجهة النظر هذه توضح الحاجة الى معالجة مشاكل المشاة الحاليين بدلاً من الافتراض بعدم وجود أي شخص يمارس المشي بالرياض، ومن ثم التركيز فقط على الامثلة المهمة فيما إذا وكيف يعزز من مساهمة المشي كوسيلة من وسائل الانتقال، وهذه الامثلة الأخيرة تعتمد أيضاً على إيجاد حل مناسب لمشاكل المشاة الحاليين.

النقل الجوي والنقل بمكة الحديد

تشكل ملاءمة ربط الرياض بالمدن داخل المملكة وخارجها القضية الأساسية عند تقويم المستوى الحالي والمستقبلي لخدمات الطيران وسكة الحديد المتوفرة للمدينة. وبينما يتم تشغيل مكة الحديد والطيران المحلي من قبل جهة واحدة إلا أن السفر جوا إلى دول العالم يخضع للمنافسة بين العديد من شركات الطيران.

وبالنسبة للنقل الجوي فإن طبيعة الطلب تعتبر محددا مهما للسياسات المستقبلية، فمطار الملك خالد الدولي هو المطار المدني الوحيد للمدينة ولا يوجد أي مطار دولي بديل قريب منه، وأقربها مطار الظهران الذي يبعد حوالي ٤٠٠ كلم. أما أقرب مطار داخلي فهو مطار الهفوف الذي يبعد ٣٠٠ كلم تقريبا. وهناك ثلاثة مستويات اختيار بالنسبة للمسافرين جوا عندما يختارون واسطة النقل :

- بالنسبة لبعض الجهات التي يقصد السفر إليها فإن السفر جوا هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة من بين وسائل النقل الأخرى، فمثلا لا توجد أية بدائل معقولة للسفر جوا عندما يكون إلى أمريكا أو أستراليا ومعظم أقطار آسيا وأوروبا.

- تتوفر وسائل نقل بديلة ذات خصائص تختلف عن السفر جوا إلى الجهات الأقرب مثل مصر والسودان وسوريا، حيث تشمل تلك الوسائل السفر برا وربما بحرا ويتم استخدامها على نطاق واسع. إن الاختلاف الكبير بين هذه الوسائل ووسائل السفر الجوي من حيث مدة السفر وتكلفته وراحته ينطوي ضمنا على أن بعض المسافرين يرون في السفر جوا الخيار الواقعي الوحيد. وبعبارة أخرى يمكن تقسيم الطلب على السفر إلى بعض الجهات إلى شرائح سوق مختلفة يمكن تصنيف بعضها على أنها قصيرة بالنسبة لواسطة معينة من وسائل النقل. وربما يكون السفر جوا مكلفا جذبا بالنسبة للعمال ذوي الدخل المحدود، في حين أن السفر برا بالحافلات أو بالمعديات بطيء جدا وغير مريح بالنسبة للمهنيين ذوي الدخل المرتفع.

- أخيرا قد تكون هنالك خيارات قابلة للمقارنة بالنسبة لوسائل النقل، فعلى سبيل المثال يقل مستوى الخدمة وخصائص التكلفة بالنسبة لرحلة إلى الدمام بكثير جدا عن تكلفة السفر جوا بوسائل النقل الأخرى البديلة كاستعمال السيارة الخاصة والحافلة والقطار. وتدل المشاهدات الأخيرة على وجود بدائل مناسبة للسفر بالقطار.

توجد كذلك اختلافات مماثلة في طبيعة الطلب بالنسبة للشحن، فبعض البضائع مثل الجرانيت أو مواد غذائية معينة يمكن نقلها عن طريق الجو فقط. أما بالنسبة للبضائع الأخرى فإن المقارنة بين الزمن والتكلفة، على سبيل المثال، قد تستحق الدراسة استنادا إلى طبيعة المنتج والطرق التي يتعين سلوكها.

وهناك تأثيران ضمنيان لهذا الاختلاف في البدائل المتاحة لكل واسطة من وسائل النقل، أولهما الحاجة إلى إجراء تحليل متأن وتوقع الطلب بدقة، ومن ثم تصميم الطاقة الملائمة للفترة المضطربة من السوق بحيث يمكن تجنب الاختناقات في المستقبل، أما الثاني فهو احتمال زيادة مرونة الطلب مع زيادة في بدائل وسائل النقل المتاحة. وبعبارة أخرى يجب أن يكون مستوى الخدمة محسناً بشكل واضح لمواجهة معدلات النمو المحتملة. ولهذا يلزم توفر المزيد من المعلومات حول الهيئة العامة لسكة الحديد، خصوصاً فيما يتعلق منها ببضائع الشحن، وحول الخطوط الجوية السعودية - وهي الخطوط الجوية الوطنية- وذلك لتحديد ما إذا كانت أهدافها قد تحققت وما إذا كان من المحتمل أن تظهر مشاكل طاقة لها في المستقبل القريب.

القضايا الحرجة

يمكن من خلال المعلومات التي يتضمنها هذا القسم من التقرير أن نلخص القضايا الحرجة المتعلقة بالانتقال بغير السيارات وعن طريق الجو وسكة الحديد على النحو التالي :

- لم يتم تصميم الأحياء السكنية ولا بناؤها بحيث تأخذ في الاعتبار حركة المشاة، كما لا تتوفر غالباً أرصفة للمشاة، كما أن المساحات الموجودة ضمن الطرق مخصصة لحركة السيارات ووقوفها، مع عدم وجود أي تصميم مأمون ومريح ويوفر بيئة جميلة المنظر للمشاة.
- يعزى انخفاض مستوى السلامة وراحة وملاءمة المشي بمدينة الرياض بشكل أساسي إلى عدم ملائمة مقومات تصميم عناصر الطرق التي يملكها المشاة مثل الأرصفة ومعايير المشاة والجسور.
- تعتبر سكة الحديد واسطة غير متطورة من وسائل النقل من ناحيتي النقل بين مختلف المدن وداخل المدينة ذاتها. ولهذا يلزم إجراء مزيد من الدراسات في جدوى توسعة شبكة الطرق داخل المدينة.
- غياب المعلومات المتعلقة بحركة البضائع عن طريق سكة الحديد.

٦-١ خصائص النقل وسلوك وأنماط التنقل بمدينة الرياض

يتضمن هذا الفصل وصفا لبعض خصائص وسلوك التنقل المتعلقة بالتنقل بمدينة الرياض ومحاولة ربط بعض هذه الخصائص بأخرى مماثلة في مدن العالم الأخرى، ويهدف تقويم وضع المدينة بهذا الشأن والقاء بعض الضوء على كيفية تشابه بعض خصائص النقل بالرياض مع نظيراتها في المدن الأخرى. ونشير بهذا الصدد إلى العمل الذي قام به نيومان وكنوورثي (١٩٠٩ هـ / ١٩٨٩ م) والذي تضمن مقارنة بين خصائص ٣٢ مدينة رئيسية متطورة، إلا أنه يجب التأكيد على أن النتائج التي تمخضت عن هذا العمل يجب أن تدرس بعناية من ناحية التاريخ ومستوى التطور والخصائص السكانية والهيكل العمراني لتلك المدن والتي قد تختلف بشكل كبير عن تلك التي للرياض، كما أن البيانات المتعلقة بالمدن الأخرى عموما مضي عليها ١٥ عاما. وهناك مقارنة أخرى مشمولة مع بيانات عام ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م من مليونر باسترليا والتي يمثل عدد سكانها عدد سكان مدينة الرياض.

إن الإحصائيات المقدمة بهذا الفصل تأخذ في الحسبان المسح السكاني الذي أجراه مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٧ هـ والعمل المستمر في إعادة معايرة النماذج الرياضية لتوقعات النقل المستخدمة بالمركز، إلا أن إعادة المعايرة المذكورة كانت تركز وقت إعداد هذا التقرير على رحلات السيارات لا على الرحلات التي يقوم بها الأفراد، وبالتالي فإن بعض المعلومات المتعلقة برحلات الأفراد تعود إلى إحصائيات عام ١٤٠٧ هـ المأخوذة من دراسة دنلا ومن دراسة النقل بمدينة الرياض.

٦-٢ النقل والخصائص الاجتماعية - الاقتصادية بمدينة الرياض

٦-٢-١ الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية

مرت الرياض على مدى السنوات العشرين الماضية بتغيرات مهمة جدا فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على تخطيط النقل، فقد واجه سكان الرياض تغيرا هائلا في الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية مثل تعدد الجنسيات التي تقسم بالمدينة وازدياد متوسط الدخل وملكية السيارات وانخفاض عدد وفيات الأطفال وارتفاع الططب على السكن وغيرها. وقد رافقت تلك التغيرات تغيرات في مساحة المدينة وأنماط استعمال الأراضي والكثافات السكانية وتجهيزات البنية التحتية لشبكة النقل. كذلك ازدادت الموارد المالية المخصصة لتطوير المملكة العربية السعودية بوجه عام ومدينة الرياض بوجه خاص بمقادير ضخمة جدا (المبيض ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م).

أما في الوقت الحاضر فإن مدينة الرياض تختلف بشكل ملحوظ عن المدن في كل من البلدان المتقدمة وغالبية البلدان النامية من ناحية العوامل التي سبق ذكرها، فمثلا لو قارنا مدينة الرياض بأغلبية المدن النامية فإننا سنجد الرياض ذات موارد مالية أكثر وشبكة نقل أفضل وملكية سيارات أعلى. أما إذا قارناها بالمدن المتقدمة فنجد بأن الرياض ذات موارد مالية أقل ومستوى أقل من الضوابط التخطيطية وقيم اجتماعية وثقافية مختلفة (المبيض ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٣ م). هذا ويوضح الجدول (١٨) الزيادة في عدد السكان وملكية السيارات بالرياض مقارنة مع مدن عالمية أخرى.

وبالنظر الى الاختلافات المعالفة الذكر فان أبحاث ودراسات التنقل التي أجريت لهذه المدن العالمية ربما لا تكون ملائمة تماما لمدينة الرياض، مما يوحى بالحاجة الى طريقة معينة لتناول قضية التنقل بمدينة الرياض.

ان البيانات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بالرياض (١٤١٧هـ) تبين بأن السعوديين يشكلون الشريحة الأكبر من عدد السكان والأمير بالرياض يليهم مواطنو الدول العربية الأخرى، ويشكل السعوديون أنفسهم نسبة ٦٩ بالمائة من سكان مدينة الرياض و ٦٧ بالمائة من عدد الأمر، في حين يشكل السعوديون والرعايا العرب الآخرون نسبة ٨٢ بالمائة من عدد السكان و ٨٥ بالمائة من عدد الأمر. ويتراوح متوسط عدد أفراد العائلة بالرياض من ٧.٧٢ فردا لكل أسرة بالنسبة للسعوديين الى ٥.٢٤ فردا لكل عائلة من العائلات الغربية.

الجدول (١٨)

متوسط معدلات الزيادة السنوية للسكان وملكية السيارات
بالنسبة لمجموعة من المدن المختارة المتقدمة والنامية

المدينة	متوسط معدلات الزيادة السنوية (%) بين عامي ٧٠ - ٨٠	ملكية السيارات متوسط نسبة الزيادة السنوية (%) بين عامي ٧٠ - ٨٠	اجمالي الناتج المحلي للشخص في عام ١٩٨٠ (بالدولار)*
أنقرة	٤.٤	١٤.٢	١٤٧٠
بانكوك	٩.١	٧.٩	٦٧٠
بومبي	٣.٧	٦.١	٢٤٠
القاهرة	٣.١	١٧.٠	٥٨٠
لنمبا	٤.٢	١٢.١	٢٠٥٠
ريودي جانيرو	٢.٤	١٢.١	٢٠٥٠
الرياض	١٠.٣	٢٧.٥**	١١٢٦٠
الكويت	٦.٣	١٣.٨	١٣٢٠٠
لندن	٠.٩ -	٢.٦	٧٩٢٠
نيويورك	١.٠ -	—	١١٣٦٠
طوكيو	٥.٦ -	٢.٥	٩٨٩٠

* أرقام سنوية ** رقم دولي عن الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٣ (المصدر: المبيض وزملاؤه ١٩٩٢)

يقدم الجدول (١٩) الخصائص الاجتماعية الاقتصادية الأساسية وخصائص انتقال الجنسين المختلفة والمجموعات الإقليمية المقيمة بالرياض.

تختلف معدلات ملكية السيارات بين الجنسين أو المجموعات الإقليمية المختلفة التي تعيش بالرياض، فعلى سبيل المثال تتراوح ملكية السيارات لكل أسرة من رقم مرتفع يبلغ ١.٨٥ سيارة بالنسبة للعائلات السعودية الى رقم منخفض قدره ٠.٩٣ سيارة بالنسبة للأسر غير السعودية، وقد تم تأكيد التأثيرات الضمنية لمتوسط ملكية السيارات من خلال النسبة المئوية للأسر التي لا تمتلك أية سيارة. فبينما لا تمتلك ٤.٨ بالمائة فقط من الأسر السعودية أية سيارة فإن هنالك نسبة ٢١.٢ بالمائة من الأسر العربية غير السعودية و ٣٨.٧ بالمائة من الأسر الأجنبية الأخرى لا تمتلك أية سيارة. أما على مستوى مدينة الرياض فإن نسبة ١٢.٩ بالمائة من الأسر المقيمة بالمدينة لا تمتلك أية سيارة، وهذه التقديرات للأسر التي لا تمتلك سيارة أعلى بكثير من النسب التي تم تحديدها لعام ١٤٠٧هـ كجزء من دراسة تلكا ودراسة النقل بمدينة الرياض حيث بلغت النسبة المئوية الكلية في ذلك الوقت للأسر التي لا تمتلك أية سيارة ٢.٦ بالمائة وكانت النسب المناظرة بحسب الجنسية ١.٣ بالمائة سعودية و ٤ بالمائة أسر عربية غير سعودية و ٦.١ بالمائة أسر أجنبية أخرى.

الجدول (١٩)

الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية

وخصائص الانتقال بالرياض (١٤١٧هـ)

النسبة	سعوديون	عرب غير سعوديين	آخرون	المجموع
السكان	٢,٢٣٧,١٨٢	٤٠٧,٥٢٠	٢٤٦,٩٩٨	٢,٩٩١,٧٠٠
الأسر	٢٨٩,٧١٢	٧٧,٧٤٥	٦٦,١٤١	٤٣٣,٥٩٨
متوسط عدد أفراد الأسرة	٧,٧٢	٥,٢٤	٥,٢٥	٦,٩٠
السيارات	٥٣٥,٥٠٠	٧٣,٠٠٠	٦١,٨٠٠	٦٧٠,٣٠٠
سيارة/أسرة	١,٨٥	٠,٩٤	٠,٩٣	١,٥٥
سيارة/شخص	٠,٢٣٩	٠,١٧٩	٠,١٧٨	٠,٢٢٤
النسبة المئوية للأسر التي لا تمتلك سيارة	٤,٨	٢١,٢	٣٨,٧	١٢,٩
عدد رحلات السيارات لكل منزل يوميا	٩,٧٢	٧,٥١	٣,٨٩	٨,٣٨

المصدر : مركز المشاريع والتخطيط : إعادة معايرة نماذج النقل (١٤١٧هـ)

هذا ويوضح الجدول ٢٠ التغيرات في معدل عدد الرحلات اليومية بحسب الغرض منها بالنسبة لمختلف مجموعات الجنسين، ويلاحظ بأن الأسر السعودية تقوم في المتوسط برحلات يومية بالسيارات أكثر بنسبة ٣٠ بالمائة تقريبا مما تقوم به الأسر العربية غير السعودية وأكثر بمرتين ونصف عدد الرحلات اليومية بالسيارة التي تقوم بها الأسر الأجنبية الأخرى. كذلك يختلف توزيع رحلات السيارات بين أغراض الرحلة بشكل كبير بالنسبة لمختلف المجموعات بحسب الجنسية. وإذا عملنا مقارنة مع الأسر غير السعودية فإن الأسر السعودية تقوم نسبيا بعدد أقل من الرحلات التي تبدأ من البيت ولكن بعدد أكبر من عدد الرحلات الى المدرسة من البيت وكذلك الرحلات الأخرى التي تبدأ انطلاقا من البيت.

الجدول (٢٠)
معدل رحلات الفرد اليومية بالسيارة
لكل أسرة بالرياض (١٤١٧هـ)

البند	سعوديون		عرب غير سعوديون		آخرون		المجموع	
	المعدل	(%)	المعدل	(%)	المعدل	(%)	المعدل	(%)
إلى العمل انطلاقاً من البيت	٢.٨٩	(٢٩.٧)	٣.٢٦	(٤٣.٤)	١.١٩	(٤٩.١)	٢.٧٩	(٢٣.٣)
إلى المدرسة انطلاقاً من البيت	١.٦٤	(١٦.٩)	٠.٨٥	(١١.٣)	٠.١٧	(٤.٤)	١.٢٧	(١٥.٢)
إلى السوق انطلاقاً من البيت	٠.٨٠	(٨.٢)	٠.٥٥	(٧.٣)	٠.٦٨	(١٧.٥)	٠.٧٤	(٨.٨)
أغراض أخرى انطلاقاً من البيت	٢.٧٥	(٢٨.٣)	١.١١	(١٤.٨)	٠.٤٧	(١٢.١)	٢.١٠	(٢٥.١)
رحلات غير منطلقة من البيت	١.٦٣	(١٦.٨)	١.٧٣	(٢٣.٠)	٠.٦٥	(١٦.٧)	١.٤٩	(١٧.٨)
المجموع	٩.٧٢	(١٠٠)	٧.٥١	(١٠٠)	٣.٨٩	(١٠٠)	٨.٣٨	(١٠٠)

المصدر : مركز المشاريع والتخطيط : إعادة معايرة نماذج النقل (١٤١٧هـ)

وهذه الاختلافات الكبيرة في أنماط الرحلات توضح الاختلافات في الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، كما أن التأكيد القوي على رحلات العمل التي يقوم بها غير السعوديين انطلاقاً من البيت يوضح العدد الكبير للعمال المستقدمين الذين يعملون بالرياض. وفي الوقت نفسه فإن انخفاض معدلات الرحلات إلى المدارس انطلاقاً من البيت والتي يقوم بها غير السعوديين مقرونة بارتفاع معدلات الرحلات إلى أماكن العمل انطلاقاً من البيت، ربما يوضح الاتجاه "غير العائلي" للرحلات التي تقوم بها الأسر غير السعودية، مثلاً الأشخاص العزاب أو مجموعات الأفراد الذين هم بدون أطفال. كما يوضح الاختلاف الرحلات الأخرى المنطلقة من البيت بأن الأسر السعودية تغطي رحلات استجمام ورحلات اجتماعية ورحلات عمل أكثر من الأسر غير السعودية.

كانت الزيادة في ملكية السيارات هائلة بحسب المقاييس الدولية. ومنذ الطفرة الاقتصادية الكبرى في التسعينيات الهجرية (السبعينيات الميلادية) أصبحت السيارة الخاصة وسيلة النقل المائدة بالمدينة واستمرت أعدادها بالزيادة بمعدلات مرتفعة مقارنة بمدن العالم الأخرى (أنظر الجدول ١٨). وقد وضعت دوكسيادس التقديرات الأولية لملكية السيارات بالرياض ثم تبعتها في ذلك شركة ست العالمية. ويوضح الجدول (٢١) زيادة عدد السيارات بالمدينة منذ عام ١٣٨٨هـ. ففي ذلك الوقت كان عدد السيارات بالرياض أقل من ٢٧.٠٠٠ سيارة، بواقع ٩٦ سيارة لكل ١٠٠٠ من السكان ثم ازداد عدد السيارات في المدينة بسرعة من ناحية الزيادة المطلقة ومن ناحية معدل الملكية لكل ١٠٠٠ فرد من السكان ليتجاوز ما مجموعه ١٢٤٤٠ سيارة بحلول عام ١٣٩٧هـ. إلا أن الموثوقية بالاحصائيات المنبثقة من تلك الدراسات المباشرة موضع تساؤل. هذا وتوضح دراسة أجرتها دلتا فيما بعد في عام ١٤٠٧هـ بأن عدد السيارات وصل إلى ٢٦٠.٠٠٠ سيارة وبأن معدل الملكية بلغ ٢٠٤ سيارات لكل ١٠٠٠ من السكان. وقد أكدت الدراسة التي أجراها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١١هـ تقديرات ١٤٠٧هـ وذلك باظهار أن عدد السيارات بالرياض قد ازداد بسرعة ليتجاوز ٤٨٥.٠٠٠ سيارة، أي بمعدل ٢٤٢ سيارة لكل ١٠٠٠ من السكان، وتوضح معلومات المسح الأكثر حداثة عام ١٤١٧هـ بأن الاستمرار في زيادة العدد الإجمالي للسيارات ولكن بمعدل منخفض من معدل الملكية لكل ١٠٠٠ من السكان، وينعكس هذا الانخفاض في معدل ملكية السيارات في العدد الأكبر للأسر التي لا تمتلك سيارة وربما يعزى جزئيا إلى التغيرات في تشكيلة السكان الأجانب وزيادة متوسط حجم الأسرة.

الجدول (٢١)

العدد التقديري للسيارات بمدينة الرياض

	١٣٨٨ ^١	١٣٩٧ ^١	١٤٠٧ ^٢	١٤١١ ^٢	١٤١٧ ^٢
عدد السيارات	٢٦.٨٠٠	١٢٤.٤٠٠	٢٥٩.٨٥٠	٤٨٥.١٧٠	٦٧٠.٠٠٠
عدد السكان	٢٨٠.٠٠٠	٦٢٢.٠٠٠	١.٢٧٥.٣٧٠	٢.٠٠٠.٠١٨	٢.٩٩١.٧٠٠
سيارة/١٠٠٠ فرد من السكان	٩٦	٢٠٠	٢٠٤	٢٤٢	٢٢٤

^١ دراسات دوكسيادس (١٣٨٨هـ) وست (١٣٩٧هـ)

^٢ أعمان المسح السكاني - مركز المشاريع والتخطيط عام (١٤٠٧هـ و ١٤١١هـ و ١٤١٧هـ)

إلا أن هذا المعدل لا يزال دون متوسط معدلات ملكية السيارات في مدن أمريكا الشمالية والمدن الامتريانية والاوروبية. ولو أخذنا معدل ملكية السيارات لكل ١٠٠٠ فرد من سكان الرياض عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) وقارناه بمدن العالم الأخرى لوجدنا أنه أقل من المعدلات بالمدن الرئيسية في أمريكا الشمالية والمدن الاوروبية والامتريانية، كما هو موضح بالجدول (٢٢).

الجدول (٢٢)

مقارنة بين معدلات ملكية السيارات

البلد	ملكية السيارات / ١٠٠٠ فرد
المعدل بالولايات المتحدة	٥٢٣ *
المعدل بإسبانيا	٤٥٣ *
المعدل بكندا / تورنتو	٤٦٣ *
المعدل بأوروبا	٣٢٨ *
الرياض	٢٣٣ **

* ب. نوممان و ج. كنورثي، المدن واعتمادها على السيارة، ١٩٨٩، الجدول ٢-١

** مركز المشاريع والتخطيط : إعادة معايرة نماذج النقل (١٤١٧هـ)

ومع أن معدل ملكية السيارات لكل ١٠٠٠ شخص من السكان لا يزال يبدو منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع المدن العالمية، إلا أنه يجب أن يؤخذ جانب العمر في الحسبان بمدينة الرياض الذي هو أعلى بكثير من متوسط نسبة السكان ممن هم دون سن السابعة ومتوسط حجم الأسرة، وكذلك حقيقة أن النساء ونسبة من العمال الأجانب غير مسموح لهم بالسواقة. يضاف إلى ذلك أن بعض معدلات الملكية بالنسبة للمدن العالمية ربما تتضمن المجموع الكلي للسيارات وليس مجرد تلك المتوفرة للأسر.

هذا وتشير الأرقام السابقة إلى استمرار الزيادة في معدل ملكية السيارات بالرياض يضاف إلى ذلك أن معدل ملكية السيارات قد يرتفع نتيجة لزيادة عدد وتشكيل حجم الأسر الأصغر وانتشار التطوير العمراني غير المنتظم وقلة استخدام وسائل النقل الأخرى، لذا يجب أن تعمل سياسات استعمال الأراضي والتصميم العمراني على محاولة تخفيض الحاجة إلى تملك واستعمال السيارة الخاصة وتشجيع المشي واستخدام وسائل النقل العام.

٢-١-٣ المستخدمين المضطرون لوسائل النقل

بما أن المدينة نمت من ناحية عدد سكانها ومساحتها فقد أصبحت معاناة حركة النساء أكثر تقييداً بسبب الحاجة إلى انتقالهن بواسطة السيارات بدلاً من المشي الذي هو الوسيلة الرئيسية للانتقال في مدينة تقليدية. ويعتمد تنقل النساء كنية في الرياض، كما هو الحال في المدن السعودية الأخرى، على إحدى الوسائل التالية :

- ١- أحد الأقارب الذكور (زوج، أخ، ابن، عم أو خال... الخ)
- ٢- سائق تاجر مستأجر للعمل طول الوقت أو لجزء من الوقت.
- ٣- نقل المجموعات (حافلات المدارس أو حافلات أو سيارات العمل... الخ).
- ٤- النقل العام (حافلة ، سيارة أجرة).

يمثل أول بنديين الوسيلة الأكثر شيوعاً إذا أخذنا في الاعتبار محدودية تشغيل وأداء نقل المجموعات والنقل العام بالمدينة. وقد ازدادت مشكلة تنقل النساء سواء بسبب عدم كفاية وفعالية نظام النقل العام الحالي في توفير بديل معقول للسواقة. وتشكل النساء أقل من نسبة ٦ بالمائة من مجموع ركاب حافلات سبنتكو، وتعتبر تغطية الخدمة وانعدام اعطاء الاعتبار لمسألة الخصوصية مبياناً لانخفاض عدد النساء اللواتي يستخدمن حافلات سبنتكو. أما الحافلات الصغيرة (الكوبستر) فلا تنقل النساء عادة والوسيلة الوحيدة المعقولة التي يستفاد منها في تنقل النساء هي سيارة الأجرة الصغيرة بالمدينة.

يتضح اعتماد النساء في تنقلهن على الذكور في التفاوت بين رحلات الأشخاص بين الذكور ونظرائهم من الإناث. وحسب دراسة دنيا (١٤٠٧هـ) فإن الإناث البالغة أعمارهن ١٦ سنة فما فوق يقمن فقط بنسبة حوالي ٢٠ بالمائة من الرحلات لكل شخص يقوم بها الذكور من نفس الفئة العمرية ونسبة الثلثين من عدد الرحلات لكل شخص يقوم بها الأطفال (الذكور والإناث) ممن تتراوح أعمارهم من ٥ إلى ١٥ سنة (أنظر الجدول ٢٣)، وهذا يوحي بالتأثير المحدد القوي للتركيبة الاجتماعية في الرياض على معدلات رحلات النساء، إلا أن من المشكوك فيه استناداً إلى نماذج توقعات الرحلات لمركز المشاريع والتخطيط، أن هنالك درجة عالية من التقدير دون المستوى لرحلات النساء في بيانات ١٤٠٧هـ، وربما يكون هنالك طلب غير ظاهر على التنقل من قبل النساء فيما لو تغيرت الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض بحيث تسمح بالمزيد من حركة النساء، ولهذا يلزم اعطاء اعتبارات خاصة للزيادة المتوقعة في الطلب على تنقل النساء من دون أن يتعارض ذلك مع القيم الدينية والثقافية للبلاد.

الجدول (٢٣)

معدل الرحلات بحسب الجنس والعمر (١٤٠٧هـ)^{١٣}

الجنس / العمر	إجمالي عدد الرحلات / شخص / يوم
ذكور أو إناث من ٥ إلى ١٥ سنة	١.٨٧
ذكور - ١٦ سنة فما فوق	٢.٧٨
إناث - ١٦ سنة فما فوق	١.٥٨

٦-١-٤ أغراض الرحلات

يوضح الجدول (٢٤) الرحلات مفصلة بحسب خمسة أغراض رحلات مختلفة مع نسبة عدد هذه الرحلات إلى المجموع العام. كما يوضح الجدول بصورة أكثر أهمية الزيادة التي طرأت على عدد الرحلات بمدينة الرياض بين عامي ١٤٠٧هـ و ١٤١٧هـ. ومن ناحية المنظور المطلق ازداد عدد الرحلات بالنسبة لكل غرض رحلة بصورة ثابتة خلال العقد الأخير. أما من ناحية النسبة المئوية من المجموع فقد زادت نسبة الرحلات من البيت إلى مكان العمل والرحلات الأخرى بينما تناقصت نسبة الرحلات من غير البيت وظلت نسب الرحلات من البيت إلى المدرسة ومن البيت إلى الأسواق نفسها تقريباً.

^{١٣} مأخوذة من نتائج دراسات الخصائص الاجتماعية الاقتصادية وخصائص التنقل وطريقة معايرة / تأكيد نموذج الرحلات التي أجرت في دراسة النقل بمدينة الرياض - المرحلة

الثانية (١٩٨٩م)

هذا ويوضح الجدول (٢٥) توزيع رحلات السيارات بحسب غرض الرحلة واستدباط عدد ركاب السيارة عن طريق مقارنة عدد رحلات الشخص مع عدد رحلات السيارات بالنسبة لكل غرض رحلة. فان آخر البيانات المتوفرة هي لعام ١٤١٧هـ الا أن المتوسط الكلي بالنسبة لجميع أغراض الرحلات والبالغ ١.٦٤ تتماثل تقريباً مع المسح التتقفي الذي قام به المركز عام ١٤١٦هـ. وتتميز الرحلات من البيت الى المدرسة والرحلات من البيت الى السوق بنسبة إشغال للسيارات أعلى بكثير من أغراض الرحلات الأخرى.

الجدول (٢٤)

التغير في رحلات الشخص اليومية بحسب أغراض الرحلة
(١٤١٧هـ - ١٤١٧هـ)

١٤١٧هـ		١٤١٧هـ		المنطقة
النسبة المئوية (%)	عدد الرحلات	النسبة المئوية (%)	عدد الرحلات	الغرض
%٣٣.٢٦	١.٢٠٩.٦٥٥	٢٦.٧	٤٣٩.٢٧٩	من البيت الى مكان العمل
%١٥.١١	٥٤٩.٧٨٣	١٤.٣	٢٣٤.٤٦٦	من البيت الى المدرسة
%٨.٨٣	٣٢١.٣٥٥	٧.٦	١٢٤.٩٣٦	من البيت الى السوق
%٢٥.٠٧	٩١١.٨٣٢	١٦.٨	٢٧٥.٨٧٨	من البيت الى أماكن أخرى
%١٧.٧٣	٦٤٤.٨٨٢	٣٤.٦	٥٦٨.٣٥٢	رحلات لم تبدأ من البيت
%١٠٠	٣.٦٣٧.٥٠٨	١٠٠	١.٦٤٢.٩١١	المجموع

المصدر : دراسة النقل بمدينة الرياض - المرحلة ٢ لعام ١٤١٧هـ ونموذج وحدة النقل الخاص بتوقعات الرحلات (١٤١٧هـ).

الجدول (٢٥)

نسبة إشغال السيارات بحسب أغراض الرحلات (١٤٠٧هـ)

أغراض	عدد رحلات السيارات	عدد رحلات الأشخاص	إشغال السيارات
إلى العمل انطلاقاً من البيت	٤٣٩.٢٧٩	٦٦٥.٩٥٠	١.٥٢
إلى المدرسة انطلاقاً من البيت	٢٢٤.٤٦٦	٥٩٥.٦٢٦	٢.٥٤
إلى التمتع انطلاقاً من البيت	١٢٤.٩٣٦	٢١٩.٣٥٦	١.٧٦
رحلات أخرى انطلاقاً من البيت	٢٧٥.٨٧٨	٤٢٧.٢٥٧	١.٥٥
رحلات أخرى من غير البيت	٥٦٨.٣٥٢	٧٩٠.٨٨٩	١.٣٩
المجموع	١.٦٤٢.٩١١	٢.٦٦٩.٠٧٨	١.٦٤

المصدر : دراسة النقل بمدينة الرياض - المرحلة ٢ (١٩٨٩م) لبيانات ١٤٠٧هـ

٥-١-٦ حصص وسائل النقل

يوضح الجدول ٢٦ توزيع الرحلات بحسب وسيلة النقل بالرياض عامي ١٤٠٧هـ و ١٤١٧هـ. وقد اقترح الأخسبذ باثنين من التقديرات لعام ١٤٠٧هـ. وحسب دراسة تلقتا فقد أسهمت الرحلات بالسيارات بنسبة ٩٢.٣% مقارنة بنسبة ٨٨.٥% في دراسة النقل بمدينة الرياض - المرحلة الثانية. وهناك تعارض آخر في تقدير عدد الرحلات بالسيارات الخاصة والحافلات حيث تقدر الدراسة الأولى بأن الحصة النموذجية تبلغ ٤.٩% بينما تقدر دراسة النقل بمدينة الرياض هذه الحصة بنسبة ٨.٣%. أما نسبة حصص وسائل النقل العام فقد كانت مماثلة تقريباً كما هو الحال بالنسبة لوسائل النقل الأخرى. وسوف تستخدم المباحثات اللاحقة تقديرات دراسة النقل بمدينة الرياض لحصص وسائل النقل وذلك بسبب احتمالية دقتها الأفضل^{١٤}. أما الأرقام لعام ١٤١٧هـ فتستند إلى التقديرات الأولية المأخوذة من العمل المستمر في إعادة معايرة نماذج توقعات التنقل بمركز المشاريع والتخطيط.

هذا ويمكن وضع عدة ملاحظات مهمة من خلال النظر إلى الجدول، حيث أن نسبة ١.٦ بالماناة فقط من كافة الرحلات تمت عام ١٤٠٧هـ عن طريق حافلات النقل الجماعي بينما تمت نسبة مئوية مرتفعة نسبياً من الرحلات (٨.٣%) عن طريق السيارات الخاصة والحافلات (نقل المجموعات). إضافة لذلك فإن نسبة ٩٠ بالماناة فقط من هذه الرحلات تمت بواسطة سيارات مملوكة للأفراد (بما فيها الشاحنات والدراجات)، وهذا أقل مما يمكن توقعه بالنسبة لمدينة تعتمد كليا على السيارة بسبب الارتفاع النسبي للنسبة المئوية من الرحلات التي تمت عن طريق حافلات نقل المجموعات، وقد ازدادت نسبة للرحلات التي تقوم بها وسائل النقل الأخرى بخلاف السيارة للخاصة إلى حوالي ١٥% بحلول عام ١٤١٧هـ بينما ظلت حصة نقل المجموعات على ما كان عليه تقريباً بينما لوحظ حدوث زيادة

^{١٤} من بين أهداف دراسة نظام النقل بالرياض المرحلة ٢ - تأكيد ومعايرة البيانات التي جمعت خلال دراسة تلقتا.

مهمة في عدد الرحلات التي تقوم بها سيارات الأجرة الصغيرة مع حدوث زيادة متواضعة في نسبة الرحلات التي تقوم بها الحافلات إلا أن السيارة وسيلة النقل المائدة بالمدينة.

وبالمقارنة مع التجزئة الشكلىة في بريطانيا فيبين لنا بأن الرياض كان بها نسبة أعلى بكثير من حيث رحلات السيارات ونسبة مئوية أقل بالنسبة للرحلات عن طريق وسائل النقل العام. لقد تم في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) القيام بما نسبته ٧٤ % من جميع الرحلات بالمدن البريطانية عن طريق السيارات في حين وصلت نسبة معاومة وسائل النقل العام، شاملة الحافلات والقطارات، إلى ١٥ بالمائة^{١٥}.

الجدول (٢٦)

توزيع رحلات الأشخاص بحسب النسبة المئوية لنوع وسيلة النقل الآلية (١٤٠٧هـ)

وسيلة النقل	دراسة نلتا *	دراسة النقل بمدينة الرياض **	إعادة المعايرة عام ١٤١٧هـ ***
سيارة	٩٢.٣	٨٨.٥	٨٣.٨
(سانفون)		(٥٥.٨)	(٤٤.٥)
(ركاب)		(٣٢.٧)	(٣٩.٣)
شاحنة	٠.٣	٠.٩	٠.٥
دراجة نارية	٠.١	٠.١	—
حافلة / سيارة خصوصي	٤.٩	٨.٣	٨.١
سيارة أجرة / ليموزين	٠.٦	٠.٦	٤.٨
حافلة عمومي / حافلة صغيرة	١.٨	١.٦	٢.٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* دراسة نلتا بطلب من مركز المشاريع والتخطيط (١٩٨٧م) ، موجز دراسات النقل.

** دراسة النقل بمدينة الرياض، المرحلة الثانية (١٩٨٩م) ، التقرير الفني النهائي.

*** إعادة معايرة النموذج الرياضي عام ١٤١٧هـ.

^{١٥} مأخوذة من دراسة صالح الفوزان لتقليل الاعتماد على السيارة بمدينة الرياض عن طريق دمج عمليتي تخطيط استعمالات الأراضي

والنقل - رسالة دكتوراه عام ١٩٩٥م.

٦-١-٦ النقل بالسيارات ومسافات الانتقال بالكيلومتر

تقدير عدد رحلات السيارات ومسافة الرحلة كل يوم يستخدم مركز المشاريع والتخطيط نماذج توقعات الرحلات الخاصة به. وقد تم تقدير عدد رحلات السيارات يوميا عام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) بما مجموعه ٣.٥٧٥.٢٠٠ رحلة بلغ مجموع مسافاتها ٣٩.٨٩٦.١٧٠ كيلومتر. اضافة لذلك فقد أظهرت الدراسات التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط مؤخرا حول نسبة اشغال السيارات، كجزء من دراسة تنقيقية (١٤١٦هـ) بأن متوسط اشغال كل سيارة راكب كان ١.٦. ولهذا يمكن الاستنتاج بأن المسافة التي يقطعها كل راكب سنويا تبلغ حوالي ٧١٠٠ كم وربما يربط هذا الرقم أيضا بالخصائص المكانية التي تم التنبؤ بها فيما يتعلق بمعدلات ملكية السيارات. هذا ويتضمن الجدول (٢٧) مقارنة بين هذا الرقم والأرقام المماثلة المأخوذة لمدن كبيرة أخرى في العالم. كما يوضح الجدول بأن سكان الرياض ينتقلون مسافات أبعد مما ينتقله سكان مثيلاتها من المدن الأوروبية ولكن أقل من المسافات التي ينتقلها سكان المدن الرئيسية في أمريكا وأستراليا.

ان مقارنة متوسط طول الرحلة في الرياض بين عام ١٤٠٧هـ و ١٤١٦هـ توضح بأن ذلك المتوسط زاد من ٦.٧ كيلومتر الى ١١ كيلومتر، وفي الوقت نفسه ازداد طول الرحلة من ناحية المدة الزمنية ولكن بمعدل أبطأ من مسافة الرحلة. وهذه دلالة واضحة على أن المدينة تتوسع أفقيا وبأن توزيع استعمالات الأراضي يضطر سكان المدينة للانتقال مسافات أطول لتلبية احتياجاتهم. ومع وجود هذا التوسع الأفقي الحالي للمدينة، خصوصا فيما يتعلق بالمكن وتركز مراكز العمل والأنشطة التجارية بمنطقة وسط وعلى طول طريق الملك فهد/شارع العليا فان طول مسافة الانتقال سيستمر في الزيادة.

الجدول (٢٧)

مقارنة المسافة التي يقطعها الراكب الواحد سنويا في تنقلاته بالسيارة الخاصة

المدينة	المسافة التي يقطعها الراكب الواحد
المتوسط بالولايات المتحدة	* ١٢.٥٠٧
المتوسط بأستراليا	* ١٠.٦٨٠
المتوسط بكندا / تورنتو	* ٩.٨٥٠
المتوسط بأوروبا	* ٥.٥٩٥
المتوسط بالرياض	** ٧.١٠٠

* بيانات عام ١٩٨٠م

** بيانات عام ١٤١٧هـ.

المصدر : بي. نيومان و ج. كنووركي، المدن واعتمادها على السيارة، ١٩٨٩، للجدول ٣-١ صفحة ٣٦

٦-١-٧ معدل إشغال السيارات

تبين التقديرات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة التذيقية (Screen line) التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٦هـ بأن متوسط إشغال كل سيارة ركاب كان ١.٦٢ راكب^{١٦} . ويختلف هذا الرقم عن المتوسط البالغ ١.٥٧ خلال أيام الاسبوع و ١.٧٦ في نهاية الاسبوع.

هذا ويوضح الجدول ٢٨ بأن المتوسط الكلي لإشغال السيارات بالرياض يقل عنه في المدن الأوروبية والأمستريالية، ويمثل المتوسط في تورنتو ويتجاوز المتوسط في المدن الأمريكية.

الجدول (٢٨)

المقارنة بين معدلات إشغال السيارات

عدد الركاب بكل سيارة	المدينة
١.٤٣ *	المتوسط بالولايات المتحدة
١.٧٧ *	المتوسط بأستراليا
١.٩٠ *	المتوسط بكندا / تورنتو
١.٨٨ *	المتوسط بأوروبا
١.٦٤ **	المتوسط بالرياض

♦♦ بيانات عام ١٩٨٦م

▪ بيانات عام ١٩٨٠م

المصدر: بي. فيومان و ج. كنورثي، المدن واعتمادها على السيارات، ١٩٨٩ جدول ٣-٣، صفحة ٤١.

وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق فإن مكان الرياض تتوفر لهم مساحة من الطرق أكبر بكثير مما تتوفر لسكان المدن الأوروبية ولكن أقل مما هو متوفر لمكان المدن الأمريكية والأسترالية الرئيسية.

^{١٦} يستند متوسط إشغال السيارة على دراسة استمرت لفترة ١٢ ساعة عند تقاطعات مختارة حول منطقة وسط المدينة.

٦-١-٨ المعروض من الطرق

يميل المخططون الحضريون إلى استخدام طول الطريق لكل فرد كمؤشر على مستوى توفر منشآت النقل، ويؤثر المعروض من الطرق على مستوى الأزدحام بالمدينة وربما يشجع على المزيد من استخدام السيارة في غير صالح وسائل النقل الأخرى.

نقد تم ضمن هذا الإطار تقدير الطول الإجمالي لشبكة الطرق الحالية (بالكيلومتر-مسار) بمدينة الرياض. وباستخدام النموذج الرياضي (EMME/2) لمركز المشاريع والتخطيط الذي تم به ترميز شبكة الطرق الرئيسية بحسب نوع الطريق، مع إجراء بعض التعديلات التي تأخذ في الحسبان الشوارع المحلية فإن طول شبكة الطرق الحالية بالرياض تقدر بحوالي ١٨.٤٥٠ كيلومتر-مسار.

وإذا أخذنا في الاعتبار العدد التقديري لسكان الرياض في عام ١٤١٧هـ فإن المعروض من الطرق بالمدينة يصل إلى معدل ٥.٩ م/شخص. هذا ويوضح الجدول ٢٩ بأدناه مقارنة هذا الرقم مع أرقام أخرى مأخوذة لمدن عالمية كبرى أخرى.

الجدول (٢٩)

مقارنة المعروض من الطرق

المدينة	المعروض من الطرق (م / شخص)
المتوسط بالولايات المتحدة الأمريكية	٦.٦ *
المتوسط بامسترا ليا	٨.٧
المتوسط بكندا / تورنتو	٢.٧
المتوسط بأوروبا	٢.١
المتوسط بالرياض	٥.٩ **

* بيانات عام ١٩٨٠

** تقديرات عام ١٩٩٦

المصدر : بول نيومان و ج. كنورثي، المدن واعتمادها على السيارة، ١٩٨٩، الجدول ٣-٣، صفحة ٤١، نماذج توقعات للتنقل لمركز المشاريع والتخطيط

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأنه يتوفر لسكان الرياض معروض من مساحة الطرق تزيد بكثير عن تلك المتوفرة لسكان المدن الأوروبية ولكنها تقل عن تلك المتوفرة لسكان المدن الأمريكية والاسترالية الرئيسية. ومن المتوقع أن يتناقص المعروض من الطرق مستقبلاً من حيث عدد الامتار لكل فرد نظراً لأن توسعة شبكة الطرق لن يكون متناسباً مع الزيادة المتوقعة لعدد السكان.

وسيكون من المفيد من منظور آخر ملاحظة المساحة التي تحتلها شبكة الطرق بمدينة الرياض. وحسب مسح استعمالات الأراضي عام ١٤١٦هـ (١٩٩٦م) فقد احتلت الطرق مساحة ٢٨.٤٤٩ هكتاراً من أراضي المنطقة الحضرية بينما بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المطورة ٢٨.١٢٣ هكتاراً فقط. ويستثنى من هذين الرقمين الأراضي البيضاء داخل المدينة، مما يشير إلى أن الطرق تحتل مساحة ٤٢% من إجمالي المساحة الحضرية المطورة.

٦-٢ مقارنة مع مدينة ملبورن بأستراليا

من المسلم به أن العديد من المقارنات العالمية التي وردت في القسم السابق تستند إلى البيانات الخاصة بالمدن الأمريكية والاسترالية والأوروبية والتي تم جمعها منذ ١٥ سنة. ولهذا تم إدخال مقارنة أخرى مع البيانات الحالية الخاصة بمدينة ملبورن بأستراليا أخذت من وثيقة استشارية نشرت عام ١٩٩٦م تحت اسم "النقل في ملبورن : إطار استراتيجي لشبكة طرق متكاملة في ملبورن".

يبلغ عدد سكان مدينة ملبورن ٣.٢ مليون نسمة وهو عدد يشبه تماماً التقدير الحالي لعدد سكان الرياض. ويتضمن الجدول (٣٠) احصائيات النقل بالنسبة للمدينتين.

الجدول (٢٠)
احصائيات نقل مقارنة بين ملهون والرياض
١٤١٧هـ - (١٩٩٦م)

شبكة النقل	مليون	الرياض
طول الطرق المرمية	٢٣١	٤٤١
طول الحارة بالكيلومتر لكل فرد من السكان	٣٢٠	٤٢٣
خطوط سكة الحديد	٣٣٦	--
بالضواحي	١٣.٤٠٠.٠٠٠	--
خطوط سكة خفيفة / ترام	٣٤١	--
المسافة التي يقطعها القطار سنويا	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	--
شبكة الحافلات	٦٥.٠٠٠.٠٠٠	٨.٧٦٠.٠٠٠
الرحلة التي يقطعها الشخص	٢.٩	٢.٠٤
العمل انطلاقا من البيت	١٢ %	٢٢ %
المدرسة انطلاقا من البيت	٥ %	٢٤ %
السوق انطلاقا من البيت	١٢ %	٨ %
اغراض أخرى انطلاقا من البيت	٣٦ %	١٦ %
رحلات لم تنطلق من البيت	٣٥ %	٣٠ %
رحلات بالمركبات **		
سيارات	٩١ %	٨٩ %
سكة حديد / قطارات خفيفة	٥ %	..
حافلات	١ %	٣ %
وسائل أخرى	٣ %	٩ % ***

* احصائيات سابتكو ، عام ١٤١١هـ فقط

** أرقام خاصة بالرياض لعام ١٤٠٧هـ

*** تشمل نقل المجموعات

هذا ونوجز فيما يلي الملاحظات التي يمكن استخلاصها من الجدول :

- تتوفر لمدينة الرياض شبكة طرق عالية الجودة إلا أن بها شبكة نقل عام أضعف مما هي في ملبورن.
- المقدرة على التنقل أعلى منها في ملبورن وتوزيع الرحلات بواسطة السيارات بحسب الغرض تختلف بشكل ملحوظ. وتجدر الملاحظة على وجه الخصوص أن الرحلات انطلاقاً من البيت إلى المدرسة تمثل نسبة ٢٤% من إجمالي عدد الرحلات بالرياض مقارنة بـ ٥% فقط في ملبورن.
- يمكن وصف كلتا المدينتين بأنهما مدينتان تعتمدان على السيارة مع كون حوالي ٩٠% من الرحلات التي تتم بواسطة وسائل النقل تتم بالسيارة، إلا أن نسبة ٤٩% من تلك الرحلات إلى المنطقة التجارية المركزية في ملبورن تتم بواسطة وسائل النقل العام.

٣-٦ الاستنتاجات والنضاي الرئيسية

أدى البحث حول خصائص الحركة والتنقل بمدينة الرياض بالمقارنة مع مدن العالم الأخرى إلى عدة استنتاجات، فقد تغيرت أنماط التنقل بالمدينة وفقاً للتغيرات السريعة التي شهدتها المدينة خلال العقدين الماضيين، حيث فرضت الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لمكان مدينة الرياض تأثيراً قوياً على أنماط تنقل الأفراد والمركبات بها، حيث لوحظت زيادة سريعة في ملكية السيارات وحركة التنقل، وعلى الرغم من ذلك يمكن توقع استمرار هذه الزيادات مع ازدياد أهمية المدينة وما يتبع ذلك من زيادة عدد سكانها ومساحتها.

هذا ويمكن اعتبار الرياض مدينة تعتمد على السيارة مع محدودية تنقل أفراد المجتمع الذين لا يصلون إلى السيارة بسهولة. وعند مقارنتها بمدن العالم الأخرى نجد أن توزيع الرحلات بحسب الغرض المقصود منها فريد تقريباً خصوصاً النسبة العالية من الرحلات المرتبطة بالبيت. كما أن الطرق الموجودة جيدة إلا أن توفير النقل العام رديء.

باختصار يمكن تحديد عدة قضايا رئيسية من خلال البحث الذي تضمنته هذا الفصل من التقرير وهي :

- سوف تزداد ملكية السيارات بالمدينة مع زيادة عدد سكانها، يضاف إلى ذلك أنه مع كون نسبة ملكية السيارات لكل ١٠٠٠ من السكان منخفضة بالمقارنة مع مدن العالم الأخرى، إلا أن بالإمكان توقع زيادتها نتيجة للتغير في العوامل مثل التركيبة العمرية للسكان وتشكيل الأسر والثروة والانتشار العمراني غير المنظم.
- يمكن اعتبار الرياض مدينة تعتمد على السيارة بحكم كون نسبة حوالي ٩٠% من الرحلات التي يقوم بها الأشخاص تتم بواسطة السيارة، وهنالك نسبة تقل عن ٢% تتم بواسطة حافلات النقل الجماعي، مع أن نقل المجموعات يسهم بنسبة تصل إلى حوالي ٨% من الرحلات التي تتم بواسطة السيارات.
- حد منع النساء من السوافة، مقروناً بالمساهمة الضعيفة للنقل العام، من حركتهن ومن زيادة اعتمادهن على الأقارب الذكور وعلى خدمات سيارات الأجرة. وتطبيق مثل هذه القيود المفروضة على حركة الأفراد على كافة المجموعات ضمن المجتمع التي لا تحصل على السيارة بسهولة.
- ربما لا تكون النسبة الحالية المرتفعة للرحلات الشخصية التي تتم بواسطة السيارة والانخفاض النسبي لإشغال السيارة مرغوباً فيها أو فعالة.

٧-١. التأثيرات البيئية لنظام النقل

٧-١-١ الأمور التي تشكل التأثيرات البيئية لنظام النقل

يولد نظام النقل بأية مدينة، على الرغم من ضرورته لحياة اجتماعية واقتصادية فعالة، عدداً من التأثيرات السلبية على البيئة، وتشمل تلك التأثيرات، تأثيرات اجتماعية مثل التأثير البصري لتجهيزات البنية التحتية لحركة المرور والنقل وتأثير فصل حركة المرور على الطرق على حركة المشاة وتلوث الجو، علماً بأن المكونات الرئيسية لنظام النقل التي تولد الملوثات هي وسائل النقل الآلية مثل السيارات والحافلات والشاحنات التي تستخدم شبكة الطرق وقاطرات سكة الحديد والطائرات التي تستخدم الفضاء ومنشآت المطارات. وتشمل الأنواع الرئيسية للملوثات التي تنتجها تلك المصادر تلوث الهواء وتلوث الضوضاء وتلوث المياه الجارية على سطح الأرض.

يحدث تلوث الهواء نتيجة لانبعاث الغازات والأجسام الصلبة التي يحملها الهواء من المركبات إلى الجو. أما تلوث الضوضاء فيحدث عندما تتجاوز مستويات الصوت المنبعث من المركبات مستويات معينة وتؤثر على الإنسان، فحين يحدث تلوث المياه الجارية على السطح عندما يحمل المطر أو الوسائل الأخرى الملوثات مثل الزيت ومواد الإطارات من الطرق إلى الطبقات الأرضية الحاملة للمياه أو لجدول المياه.

وفيما يلي الأسئلة الرئيسية المتعلقة بمعالجة قضية التلوث المرتبط بنظام النقل بمدينة الرياض :-

- هل هنالك مشكلة وما هي حثتها ؟
- ما هي وسيلة حل المشكلة المحددة ؟

سيتم التركيز بهذا التقرير على تلوث الهواء والضوضاء وعلى الوسائل المحتملة لتخفيفه، علماً بأنه تم تناول موضوع تلوث الهواء والضوضاء في التقرير رقم (٨-١) "المصادر البيئية"، ولا بد من الرجوع أيضاً إلى التقرير المذكور.

٧-٢. تلوث الهواء

سيكون البحث بهذا التقرير مبنياً على أساس تقرير الدراسة التي أجراها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٩٩٦م، ويجب الرجوع إلى التقرير المذكور الذي يتناول وسائل تخفيف الانبعاثات من السيارات لتحسين الجودة النوعية للهواء لمعرفة المزيد من التفاصيل.

الملوثات هي تلك المواد التي قد تكون لها تأثيرات ضارة على الإنسان والحيوان والنبات والمباني. وحتى يكون هنالك تلوث في حالة الإنسان والحيوان، يجب أن تصل تلك المواد إلى الأعضاء المستهدفة بمستويات تتجاوز تركيزات معينة تدعى "المستوى الحدي" حتى تكون ضارة بالصحة. إن التركيز في العضو المستهدف يعتمد على مجموعة من العوامل تشمل تركيز الملوثات في الجو المحيط وتكرار ومدة التعرض لها، ويعتمد المستوى الحدي نفسه على نوع الملوث وعلى الفرد نفسه، فمثلاً تعتبر المستويات المرفوعة للأوزون أكثر خطورة على الأطفال الرضع وكبار السن.

ينجم تلوث الهواء جزئياً عن طريق الملوثات المرتبطة بنظام النقل التي تتبع بنسبة كبيرة في الجو من المركبات التي تسير على الطرق العامة، كتلوث يتميز عن أشكال التلوث الأخرى للطرق مثل تلوث المياه الجارية على سطح الأرض التي تنسرب إلى الطبقات الحاوية للمياه في باطن الأرض وفي الجداول والأنهار. وهناك أمثلة لمصادر أخرى لتلوث الهواء وهي المعامل الصناعية والورش ومواقع الإنشاءات. إن الملوثات المرتبطة بنظام النقل التي يحملها الهواء إما أن تكون غازات أو جزيئات صلبة وتعتبر قناة جهاز التنفس أكثر المسالك شيوعاً لدخول هذه الملوثات التي قد تحتجز داخل الجسم حسب حجم وطبيعة المادة الملوثة وربما تتفاعل مع أنسجة الجسم أو يتم التخلص منها عن طريق العملية المخاطية (أي أنها تتجمع في المخاط ثم يتم التخلص منها)، وبذلك تعتمد السمية الفعلية للملوث على الفعل المحدد للملوث على العضو المستهدف وعلى النسبة التي يتم إفرازها أو نقلها والنسبة التي يمتصها الجسم.

ومع أن من الواضح أن الملوثات المرتبطة بنظام النقل يمكن أن تكون لها آثار ضارة على الكائنات الحية والموارد، إلا أن الشكوك تبقى حول الطبيعة الحاسمة لهذه الآثار ومدى شنتها، فمثلاً من المعروف أن العديد من الملوثات مثل أول أكسيد الكربون يسبب الوفاة إذا استنشق بكميات كافية لمدة زمنية كافية. أما تأثيرات تلك الملوثات على الصحة بنسب التركيز الموجودة في الهواء الملوث فيتم تحديدها بصعوبة، وذلك لأن الطرق الرئيسية المستخدمة في دراسة تأثيرات تركيز الملوثات في الجو المحيط على صحة الإنسان تواجه قيوداً معينة، ولهذا يبدو من واقع التجربة أن مراقبة التلوث تدور حول قضيتين رئيسيتين هما :

- تحديد مستويات جودة الهواء والتي تمثل التركيزات الحدية للملوثات التي يعتبر تجاوزها ضاراً، وتعكس تلك المستويات الثقافة الصحية بالنسبة لتأثير الملوثات على الصحة، علاوة على الوسائل التقنية وغيرها من الوسائل المستخدمة في تحقيقها، ونظراً لأن جميع هذه العوامل تظل عرضة للتغير فإن المستويات ذاتها تخضع لعمليات تحديث دوري. وقد قامت مصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة التي أنشئت في عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م بتحديد مستويات الجودة النوعية للهواء في المملكة العربية السعودية، ويوضح الجدول (٣١) تلك المستويات والتي تشمل المستويات الخاصة بأول أكسيد الكربون وثنائي أكسيد النتروجين والجزيئات العالقة التي ترتبط بشكل خاص بنظام النقل.

- وضع سياسات متعددة تهدف إلى أحداث تحسين في الجودة النوعية للهواء عن طريق تخفيض كمية الغازات المنبعثة من مصادرها. وترتبط تلك السياسات بمستويات الجودة النوعية للهواء، وكمثال على ذلك تكرر المطالب الخاص بأن لا تتجاوز انبعاثات السيارات الخاصة بالولايات المتحدة في عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م (٠.٤ جرام/ميل).

هذا وتشمل الملوثات الرئيسية المرتبطة بنظام النقل كلا من أول أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة والغازات العضوية المفاعلة أو الهيدروكربونات (HCs, ROCs, VOCs)، وسيستخدم مصطلح IIC "الهيدروكربونات فيما بعد" والجسيمات العالقة مثل الغبار والسخام والرصاص وثاني أكسيد الكربون والأوزون. إن الملوثات الرئيسية تتبع من السيارات مباشرة، بينما تتكون الملوثات الثانوية عندما تتفاعل الملوثات الرئيسية أكثر في الجو لتشكل ملوثات أخرى.

الجدول (٣١)

مستويات الجودة النوعية للهواء التي وضعتها

مصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة (الوثيقة رقم ١٤٠٩-١)

المادة الملوثة	المستوى ميكروجرام / م ^٣ - متوسط المدة (جزء في المليون)
ثاني أكسيد الكبريت (SO ₂)	٧٣٠ - ساعة واحدة * (٠.٢٨) ٣٦٥ - ٢٤ ساعة ** (٠.١٤) ٨٠ - (AAM) * (٠.٠٣)
مجموع الجزيئات العالقة والجزيئات الممكن استنشاقها	٣٤٠ - ٢٤ ساعة ** ٨٠ - AAM
المؤكسدات الكهروكيميائية مثل الأوزون	٢٩٥ - ساعة واحدة * (٠.١٥)
ثاني أكسيد النيتروجين	٦٦٠ - ساعة واحدة * (٠.٣٥) ١٠٠ - (AAM) (٠.٠٥)
أول أكسيد الكربون	٤٠٠٠ - ساعة واحدة * (٣٥) ١٠٠٠٠ - ٨ ساعات * (٩)
كبريتيد الهيدروجين	٢٠٠ - ساعة واحدة ** (٠.١٤) ٤٠ - ٢٤ ساعة ** (٠.٠٣)
الفلوريدات	١٠٠ - ٣٠ يوماً (٠.٠٠١)

* التجاوز المسموح به في أي موقع : مرتين في الشهر

** التجاوز المسموح به في أي موقع : مرة في السنة

AAM المتوسط الحدي السنوي

الجزيئات الممكن استنشاقها هي الجزيئات التي يقل قطرها عن ١٥ ميكرون

لقد قامت جهات مختلفة بإجراء دراسات متعددة حول جودة الهواء وملوثات الهواء المرتبطة بنظام النقل بمدينة الرياض اشتملت أغلبيتها على عمل قياسات ميدانية كتركيز الملوثات، بينما استخدم بعضها نماذج تربط الغازات المنبعثة أو تركيزات المواد المنبعثة بحركة المرور أو أنها استخدمت معلومات أخرى، ومع ذلك لا يوجد حالياً أي برنامج نظامي لمراقبة الجودة النوعية للهواء يمكن من خلاله الحصول على مؤشرات موثوقة للتغيرات التي تطرأ على جودة الهواء بمرور الزمن.

تضمنت الدراسة التي أجراها مركز المشاريع والتخطيط ومصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة تقديراً لاجمالي كمية الملوثات المنبعثة من المركبات بعدة مناطق من الرياض، وقد دلت النتائج على أن المستوى الأقصى للملوثات المنبعثة التي تحدث يومياً كان في منطقة حيث بلغ وزن الملوثات المنبعثة ٣٠٨ طن من أول أكسيد الكربون و ٣٠ طناً من الهيدروكربونات المتطايرة و ١٣.٥ طناً من أكاسيد النيتروجين و ٨٥ كيلوغرام من الرصاص، ومنفوحة منطقة مزدهمة السكان وتحدها طرق عليها حركة مرور كثيفة مثل طريق الملك فهد والطريق الدائري الجنوبي. أما أقل مستوى للتلوث فقد تبين بأنه موجود بحي الوزارات وهو ما يتوافق مع أقل عدد من المركبات التي تسير على شوارع الحي. كما تبين بأن معدلات الملوثات المنبعثة من المركبات كانت أعلى من تلك المنبعثة من محطات الطاقة، وبذلك تتأثر جودة الهواء بالرياض بشدة من جراء حركة المرور. ويقدر بأن حوالي ٤ ملايين رحلة سيارة تتم يومياً بالرياض في الوقت الحاضر (مركز المشاريع والتخطيط عام ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦م).

هذا وقد تم تلخيص نتائج الدراسات السابقة تحت العناوين التالية :

- الملوثات الغازية
- الجزيئات الدقيقة العالقة بالهواء
- التلوث بالرصاص

الملوثات الغازية

قامت مصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة بالمملكة في عام ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م بعمل قياسات لمراقبة جودة الهواء في العديد من مدن المملكة (مركز المشاريع والتخطيط ومصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة ١٩٩٥م). ففي مدينة الرياض تم جمع معلومات من ثلاثة مواقع (وسط المدينة، جنوب المدينة وشمال المدينة - المطار القديم)، حيث تمت مراقبة كل موقع منها لمدة يوم واحد فقط، وكان المتوسط اليومي لتركيز الأوزون بالنسبة للمواقع الثلاثة دون المستوى المحدد من قبل مصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة والبالغ ٠.١٥ جزء في المليون، إلا أن أعلى التركيزات كانت إما قريبة جداً أو أعلى من المستوى المحدد بشكل طفيف. هذا ولم يصل متوسط ولا أعلى تركيز لثنائي أكسيد الكبريت إلى المستوى المحدد لساعة واحدة والبالغ ٠.٢٨ جزء في المليون، بينما كان متوسط تركيز أول أكسيد الكربون بالنسبة لاثنتين من المواقع الثلاثة أعلى تماماً من المستوى المحدد لساعة واحدة وقدره ٣٥ جزء في المليون.

وبالنسبة لمستويات أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين بمواقع مختلفة في مدينة الرياض على مدى فترة امتدت من شهر إلى شهرين خلال عامي ١٤٠٤ و ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م (روي وزملاؤه ١٩٨٨ م) فقد أظهرت القياسات بأن تركيز أول أكسيد الكربون بالاماكن المزدهمة بالحركة وسط المدينة تجاوز المستويات المحددة في حين كان التركيز بالمناطق السكنية أقل من المستويات المحددة، أما تركيز ثاني أكسيد النيتروجين بالمواقع التي أخذت كعينة في وسط المدينة فقد تجاوزت المستوى المحدد لساعة واحدة والبالغ ٠.٣٥ جزء في المليون مرة واحدة فقط خلال فترة الدراسة، ولكن استنادا الى معدل التركيز في الساعة الواحدة فقد تجاوز المعدل السنوي لتركيز ثاني أكسيد النيتروجين معظم الوقت المستوى المحدد وقدره ٠.٠٥ جزء في المليون في حين كان تركيز كبريتيد الهيدروجين بالمناطق السكنية والمناطق التجارية دون مستوى الكشف للمونيتور (جهاز الشكف) المستخدم (١.٠ جزء في المليون)، إلا أن مستويات كبريتيد الهيدروجين عند محطات معالجة مياه الصرف الصحي تجاوزت ليس فقط المستويات المحددة من قبل مصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة وإنما تجاوزت أيضا المستويات المهنية المقبولة.

في دراسة أجريت على مدى فترة تزيد عن ثلاثة أشهر في عامي ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م وعلى مدى شهرين في عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م (كوشكي وزملاؤه ١٩٨٨ م)، تم قياس تركيز أول أكسيد الكربون في طرق شريانية تزدحم بحركة المرور الكثيفة أثناء ساعات الذروة وفي الساعات التي تخف فيها حركة المرور حيث تبين بأن أقصى التركيزات في ساعة الذروة عند محاور حارات المرور تجاوز ١٠٠ جزء في المليون في كافة المواقع تقريبا، في حين تراوحت القياسات بأرصعة المشاة من ١٨ الى ٥٦ جزء في المليون. كما تراوح متوسط مستوى أول أكسيد الكربون لمدة ساعة واحدة في محاور الطرق من ٤٧ جزء في المليون كحد أدنى الى ٦٢ جزء في المليون كحد أقصى، في حين تراوحت المستويات في الأرصعة من ٧ الى ١٨ جزء في المليون، أي أن مستويات أول أكسيد الكربون تبعت بشكل وثيق توزيع أحجام حركة المرور في الساعة وزادت بشكل طفيف أثناء فترة القياس الثانية.

وفي دراسة تمت بموجب برنامج مراقبة التلوث لمركز المشاريع والتخطيط نفذ نظام متحرك لمراقبة جودة الهواء لمعرفة مستويات العديد من الملوثات الغازية عند ساحة الشمسي - طريق الملك فهد وذلك خلال شهري جمادى الآخرة ورجب ١٤١٤ هـ / نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٩٣ م (مركز المشاريع والتخطيط، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م)، ولم يسجل أي تجاوز للمستويات المحددة من قبل مصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة بالنسبة لأكسيد الكبريت والأوزون وأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين، إلا أنه تم خلال فترة المراقبة تجاوز المستويات المحددة من قبل مصلحة الارصاد الجوية الأمريكية ومصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة لمدة ٣ ساعات وذلك بالنسبة للمواد الهيدروكربونية غير الميثانية، كما بلغ أدنى وأعلى مستوى في الساعة الواحدة لأكسيد الكبريت ٠.٠٠٢ و ٠.١٨٨ جزء في المليون وهي أرقام تقل بكثير عن المستوى المحدد وقدره ٠.٢٨ جزء في المليون، بينما كان المتوسط اليومي الكلي بالنسبة لفترة الدراسة ٠.٢١ جزء في المليون وظل متوسط مستويات أكسيد النيتروجين بوجه عام منخفضا مع كون أعلى قراءة له وصلت الى ٠.٢٢٠ جزء في المليون أي ما يعادل ٦٢% من المستوى المحدد من قبل مصلحة الارصاد الجوية وقدره ٠.٣٥ جزء في المليون. أما بخصوص المتوسط اليومي الكلي لأكسيد النيتروجين خلال فترة المراقبة فقد بلغ ٠.٠٥١ جزء في المليون. وتدل التغييرات خلال النهار على وجود مستويات مرتفعة من أكسيد النيتروجين في الفترة الصباحية بين الساعة السادسة والساعة العاشرة وفي الفترة المسائية بين الساعة الرابعة والساعة العاشرة ويسبب حركة مرور السيارات خلال فترات ذروة حركة المرور. وبالنسبة للأوزون فقد كان كل من

الحد الأقصى لمتوسط التركيز في الساعة البالغ ٠.٠٥٧ جزء في المليون والمتوسط اليومي الكلي البالغ ٠.٠٠٨ جزء في المليون أقل تماماً من مستوى ٠.١٥ جزء في المليون المحدد من قبل مصلحة الأرصاد الجوية. أما بالنسبة لأول أكسيد الكربون فقد بلغ أقصى متوسط في الساعة تمت ملاحظته ١٨ جزء في المليون أي حوالي ٥٠% من المستوى المحدد من قبل مصلحة الأرصاد الجوية للتركيز في الساعة. هذا وقد تجاوزت جميع مستويات الهيدروكربونات غير الميثانية التي تم قياسها خلال فترة الدراسة مستوى ٠.٢٤٠ جزء في المليون المحدد للتركيز لمدة ٣ ساعات، حيث كان أقصى متوسط في الساعة والمتوسط اليومي الكلي ٣.١٢٤ و ٠.٨٦٣ جز في المليون على التوالي، وقد كشفت معاينة التعابير في تركيز الهيدروكربونات غير الميثانية على مدى النهار حدوث فترتي ذروة تتصادقان مع وقت حدوث أحجام حركة المرور الكثيفة.

الجزئيات الدقيقة :

كشفت دراسة أجريت حول جودة الهواء داخل وخارج المنازل (رر أبتال ١٩٨٨) بأن متوسط تركيز مجموع الجزئيات العالقة في الجو بأربعة مواقع كان ضمن نطاق ٣٨٠ - ٦٦٠ جزئ/م^٣، وقد تمت مراقبة كل موقع لمدة تتراوح من شهرين إلى أربعة أشهر في المتوسط خلال الفترة من عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م إلى عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، حيث استنتج بأن أعمال الانشاء الكثيفة بالمدينة خلال تلك السنوات كانت المصدر الرئيسي لوجود الجزئيات العالقة بالهواء.

وبدراسة معدلات سقوط الغبار (تساقط الجزئيات الدقيقة) والمكونات الكيماوية للغبار المتساقط في ثمانية مواقع بالرياض خلال الفترة من شعبان إلى ذو الحجة ١٤١٠ هـ / مارس إلى يونيو ١٩٩٠م (الطيب وجرار ١٩٩٣م) تبين بأن معدل سقوط الغبار كان ضمن نطاق ١٠ إلى ٥٠ طن/كلم^٢/شهر مع متوسط سنوي يبلغ حوالي ٣٣ طن/كلم^٢/شهر. وقد لوحظ وجود مستويات مرتفعة من الكالسيوم والرصاص في الغبار المتساقط، وبينما تعتبر كربونات الكالسيوم، وبالتالي الكالسيوم، المكون الرئيسي لرمل وغبار الصحراء، فإن وجود الرصاص في الغبار المتساقط كان نتيجة لاحترق الوقود المشتمل على الرصاص.

في جهد مشترك بين مصلحة الأرصاد الجوية ومركز المشاريع والتخطيط تم إجراء دراسة بأربعة مواقع لفترة ثلاثة شهور من شعبان إلى ذو الحجة ١٤١٤ هـ / من فبراير إلى أبريل ١٩٩٣م (المركز ومصلحة الأرصاد ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م، والمركز ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م) لتحديد كمية تركيز الجزئيات الدقيقة العالقة بالجو والجزئيات الممكن استنشاقها بأربعة مواقع، وكانت مواقع تلك العينات جنوبي المدينة (المنطقة الصناعية) وساحة الشمسي بطريق الملك فهد (منطقة ذات كثافة مرورية عالية) وقصر طويق بحي السفارات (منطقة حضرية منخفضة الكثافة السكانية) وسد العنب (منطقة ريفية). وقد أخذت قياسات (VPM١٠-) بموقعين هما منطقة الشمسي وسد العنب. وباستثناء الأيام التي كانت تهب فيها عواصف رملية شديدة أظهر موقع المنطقة الصناعية أعلى نسبة مئوية من مستوى الجزئيات الدقيقة العالقة. وقد لوحظ بأن الحد الأقصى للتركيز بذلك الموقع كان ١٦٩٢ جزئ/م^٣. وتدل البيانات الخاصة بمنطقة الشمسي على وجود مشاكل في نوعية الهواء خصوصاً أثناء ساعات ذروة حركة المرور، فقد بلغ الحد الأقصى لتركيز تلك الجزئيات ٩٤٥ جزئ/م^٣ وبلغ أقصى مستوى للجزئيات الممكن استنشاقها ٧٨٧ جزئ/م^٣. ومن بين ٧٢ يوماً من المراقبة تجاوزت التركيزات التي تم قياسها للمستويات المحددة ٦٧ يوماً. أما مستويات الجزئيات العالقة

تُقطع الخالية في المنطقة العامة بحي السفارات وكذلك بسبب صداعات استخراج الاحجار القريبة في وادي حنيضة. ومع أن موقع سد العلب كان به أفضل نوعية للهواء من بين المواقع التي تمت دراستها الا أنه لوحظ حدوث تجاوز دوري للمستويات المحددة.

التلوث بالرصاص :

أظهرت قياسات تركيز الرصاص التي أخذت بخمسة مواقع بالرياض تمت مراقبتها لبعضة أيام بأن متوسط التركيز لم يتجاوز المستوى المحدد الموصى بعدم تجاوزه على مدى ثلاثة أشهر وقدره ١٠.٥ جزيء/م³ (روي وزملاؤه ١٩٨٨م). الا أنه تبين بأن النسبة بين الرصاص والغبار (جزيئات الرصاص/ وزن الغبار) كانت في المناطق التي بها حركة مرور كثيفة أعلى منها في المناطق ذات الكثافة المرورية المنخفضة، مما يدل ضمناً على أن حركة المرور تمثل المصدر الرئيسي لتلوث الرصاص.

وفي دراسة تمت بموجب برنامج مراقبة التلوث بمركز المشاريع والتخطيط في عام ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م تم قياس مستويات الرصاص في الهواء والغبار على جوانب الطرق بمواقع مختلفة في الرياض. وتشير النتائج الموضحة بالتجدول (٣٢) أن متوسط تركيز الرصاص بالمواقع ذات الحركة المرورية الكثيفة كان أعلى من المواقع ذات الحركة المرورية المنخفضة، مما يشير الى أن المصدر الرئيسي لتلوث الرصاص هو احتراق البنزين المشتمل على الرصاص. ويبلغ محتوى الرصاص الحالي في البنزين السعودي حوالي ١٠.٤ جرام/لتر.

الموجز

ان الطبيعة غير النظامية لمختلف الدراسات التي أجريت بالرياض حول تأثير نظام النقل على جودة الهواء تجعل من الصعب وضع استنتاجات واضحة، الا أن جميع الدراسات باستثناء الدراسة التي أجريت عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م (برنامج مراقبة التلوث بمركز المشاريع والتخطيط) حددت تركيز أول أكسيد الكربون على أنه يتجاوز المستويات المحددة من قبل مصلحة الأرصاد الجوية. كذلك حددت دراسة عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م تركيز الهيدروكربونات بأنها تتجاوز المستويات الأمريكية، وبوجه عام حددت جميع الدراسات وجود تركيز أعلى للملوثات في الأسكن ذات الحركة المرورية الكثيفة.

الجدول (٣٢)
تركيز الرصاص بمدينة الرياض

الموقع	متوسط التركيز في الهواء (جزء/م ^٣)	متوسط التركيز في التربة (جزء في المليون)	تدفق حركة المرور سيارة / يوم
القميصي (طريق الملك فهد)	٢.٥٠	٦.٠٢٩	١٧٨.٩٢٠
طريق الأمير عبدالله	١.٨٠	٢.٢٣٨	٣٦.٢٠٠
حي السفارات	٠.٣٠	١٢١٠ (خارج الحي) ٠٠٠ (داخل الحي)	١٧.٠٠٠
وادي حنيفة (سد العلب)	٠.١٤	—	٤.٣٠٠
العريجا	٠.٩٥	—	—
امكان وزارة الخارجية	—	٩٧	—
جنوب طريق الخرج	١.٠	٦٧٨	٢١.٣٠٠
شمال طريق الخرج	—	٢١٦	—

٧-٢-٣ العوامل التي تؤثر على معدلات انبعاث الغازات من السيارات

ان شبكة الطرق مصدر هام للتلوث حيث تتباين كمية الملوثات المنبعثة بشكل كبير تبعاً للمكان والوقت استجابة لعدد كبير من العوامل. وفيما يلي العوامل المعروفة بأنها تؤثر على الملوثات المنبعثة من المركبات التي تدير على الطرق:

نوع السيارة :

تتباين كمية الملوثات المنبعثة من مختلف أنواع المركبات بشكل كبير، فالخصائص الامامية المعروفة للسيارة من ناحية الملوثات المنبعثة تتمثل في المحرك ونوع نظام التحكم بانبعاث الملوثات ووزن السيارة وطاقته محركها ومستوى انبعاث الملوثات الذي تمت المصادقة عليه بالنسبة للسيارة. والجدير بالذكر أن السيارات بالمملكة لا تخضع لمتطلبات خاصة بتركيب أجهزة تقلل من الانبعاثات.

نوع الوقود :

تختلف معدلات انبعاث الملوثات من المحركات التي تعمل بالبنزين تماما عن تلك المنبعثة من المحركات التي تعمل بالديزل. إضافة لذلك فإن البنزين الخالي من الرصاص يختلف عن البنزين العادي، علما بأن البنزين الخالي من الرصاص غير متوفر في الرياض في الوقت الحاضر، وهناك اهتمام عالمي متزايد بأنواع الوقود الغازي (غاز البترول السائل) وأنواع الوقود السائل البديلة (مثل الميثانول)، وهذه أيضا ذات خصائص مختلفة من ناحية الملوثات التي تنتج من احتراقها.

تشغيل السيارة :

هناك العديد من المقومات التي تؤثر على انبعاث الملوثات من السيارة كالمساحة وتغير السرعة والتصميم الهندسي للطريق، حيث تعمل معدلات انبعاث الملوثات إلى الزيادة في ظل أحوال تشغيلية متغيرة بالمقارنة مع قيادة السيارة في وضع مستقر. ولهذا سيؤثر التصميم الهندسي للطريق (وأجراءات إدارة حركة المرور) على معدلات انبعاث الملوثات نظرا لأن هذه المعدلات تميل إلى الزيادة عند الحاجة لتغيير السرعة المتكرر وإيقاع حمل إضافي على المحرك. إضافة لذلك تنتج المحركات الباردة ملوثات بمعدلات أعلى مما تنتجه المحركات الساخنة، كما أن أجهزة التحكم بالملوثات المنبعثة لا تعمل إلا بعد أن تسخن بفعل غازات العادم الحارة.

٧-٢-٤ البدائل التكنولوجية لتخفيض انبعاث الملوثات

تعتمد البدائل التكنولوجية المتوفرة للتحكم في الملوثات المرتبطة بنظام النقل على الملوث موضع البحث. وتتركز مجموعة واحدة من هذه البدائل على تعديل تركيب الوقود نفسه، فمثلا يمكن للبنزين الخالي من الرصاص أو الذي يحتوي على قليل من الرصاص أن يحل "المشكلة" الرئيسية (مع ذلك لا بد من تقييم مشكلة التلوث المحتمل بالمواد البديلة للرصاص)، كما يمكن أيضا تصميم الوقود بحيث يكون أقل تطايرا وبالتالي تخف الملوثات المنبعثة عن طريق التبخر.

وهناك بديل آخر يتناول محرك السيارة حيث يمكن للتصميم المحسن للمحرك أن يخفض من احتراق الوقود ويحسن خصائص الاحتراق لتخفيض انبعاث واحد أو أكثر من الملوثات. وتشمل الأمثلة على هذه الإجراءات التصميمية زيادة نسب الهواء إلى الوقود (بالنسبة للاحتراق الخفيف الذي يحسن من الأكسدة) ونسب انضغاط مخفضة وحرق الهواء في مشعب العادم لزيادة أكسدة المواد الهيدروكربونية وأول أكسيد الكربون في غازات العوادم وإعادة تدوير غاز العادم، وتتكون هذه الطريقة الأخيرة من إعادة تدوير جزء من غازات العوادم إلى مشعب أنابيب دخول الهواء وتخفض من انبعاث أكاسيد النتروجين.

لقد أصبح استخدام المحولات الحفزية لضبط انبعاث الملوثات أحد أهم الطرق المتبعة في تخفيض تلوث الهواء من السيارات، وقد تم تطوير نوعين رئيسيين من هذه المحولات. فمحولات الأكسدة الحفزية بالمحركات التي تعمل بالبنزين تساعد على أكسدة أول أكسيد الكربون والمواد الهيدروكربونية إلى ثاني أكسيد الكربون وماء. وتقوم بهذا العمل محولات حفزية ثلاثية في الوقت الذي تخفف فيه أكاسيد النتروجين إلى نتروجين. وتجدر الملاحظة إلى أن توفر وقود خال من الرصاص يمثل شرطاً أساسياً لاستخدام المحولات الحفزية.

تطلق المحركات التي تعمل بوقود الديزل كميات من أول أكسيد الكربون والمواد الهيدروكربونية أقل بكثير مما تطلقه المحركات التي تعمل بالبنزين إلا أنها تطلق أكاسيد النتروجين بكميات كبيرة وتولد كميات كبيرة نسبياً من الجزيئات الدقيقة خصوصاً المسحوق أو الدقائق الكربونية. إلا أن بالإمكان إزالة الكربون الدقائقى بواسطة مرشح (فلتر) كما يمكن لمادة مساعدة مدمجة بالمرشح أن تخفف من انبعاث أول أكسيد الكربون وأكاسيد النتروجين والمواد الهيدروكربونية. علماً بأن وقود الديزل خال من الرصاص.

هذا وتتوفر حالياً تقنيات إضافية وأن لم تكن تستعمل على نطاق تجاري واسع مثل مواد الوقود البديلة كسالبروبين أو غاز البترول المعاليل والعديد من توليفات الوقود المكونة من الكحول والبنزين، وربما تقلل هذه التوليفات من الوقود من نسبة انبعاث بعض الملوثات بشكل كبير أو تقضي عليها كلياً. هذا وقد تم تطوير محركات ديزل من السيراميك لاستخدامها في الشاحنات حيث أثبتت فعاليتها بصورة أكبر من المحركات الأخرى ذات الاحتراق الداخلي. وأخيراً تستخدم السيارات التي تدير بمحركات كهربائية بطاريات كمصدر للطاقة يمكن إعادة شحنها. أما المساوئ الرئيسية لهذه التكنولوجيا فتتمثل في محدودية المسافة التي تقطعها وطول المدة التي تحتاج إليها لإعادة شحن البطاريات المستنزفة، إلا أن الأبحاث وأعمال التطوير المستمرة في السيارات الكهربائية مستمكة من أن تغلب على هذه العقبات وتمهد الطريق أمام انتشار أوسع لهذه السيارات.

وباختصار تجدر الملاحظة بأن إنتاج أول أكسيد الكربون والمواد الهيدروكربونية وأكاسيد النتروجين يرتبط بصورة جوهرية بعملية الاحتراق، ويمكن للتصميمات التقنية للمحركات التقليدية مثل التصميم المحسن للمحرك واستخدام محولات حفزية أن تخفف بشكل مهم من تلك الملوثات دون أن تقضي عليها كلياً. إضافة لذلك، تظهر في الصورة عوامل أخرى على مر الزمن مثل زيادة عدد الرحلات التي تقطعها السيارات أو متوسط طول الرحلة أو تدهور حالة المحرك نتيجة للبلى والاستعمال وسوء أحوال التشغيل مثل زيادة المسافة التي تقطعها في ظل أوضاع الازدحام الشديد، وقد تؤدي هذه العوامل إلى تعويض بعض الكميات المختلفة من إجمالي كمية الملوثات المنبعثة التي يمكن تحقيقها من خلال التحسينات التكنولوجية، ولهذا لن يكون بالإمكان اعتبار التكنولوجيا المحسنة للسيارة والوقود كحل كامل لمشكلة تلوث الهواء المرتبطة بنظام النقل.

٧-٢-٥ تأثير إجراءات النقل

يمكن أن تسهم إجراءات النقل، مثل إجراءات تحسين انسياب حركة المرور وتحسين النقل العام ووضع القيود على السيارات، في تخفيف انبعاث الملوثات، كما تسهم الإجراءات التقنية التي تكرت أنفاً. إلا أن الإجراءات التقنية غالباً ما تستغرق عدداً من السنين حتى تتحقق فوائدها بسبب الوقت الذي تستغرقه عملية تجديد السيارات الموجودة، ونتيجة لذلك يجب تبني برنامج مبني على مجموعة من الإجراءات التقنية وإجراءات النقل. إن معظم إجراءات النقل التي تؤثر على جودة الهواء ترتبط مكانياً بالمنشآت التي تتأثر بها، وربما تكون فوائدها متواضعة من حيث مقدار التخفيض في كمية الملوثات المنبعثة ويصعب التنبؤ بها وربما يستلزم الأمر إجراء مقارنة مثل دراسة الزيادة في كمية الملوث على إحدى الطرق ونقصانها على أخرى. وتحتاج هذه الإجراءات إلى دراستها بعناية قبل تنفيذها، إلا أن بإمكان استخدامها للتدخل مباشرة في النظام بطريقة لا تستطيع فيها الإجراءات التكنولوجية ذلك، خصوصاً عند التعامل مع الملوثات التي يكون تركيزها عند نقطة معينة حساساً للمسافة من المصادر الرئيسية لانبعاث الملوثات.

وبالإضافة لما سبق، يمكن لسياسات استعمال الأراضي والتصميم العمراني أن يساعدوا في التغلب على هذه المشكلة، حيث يمكن للتخطيط المنعقد لاستعمالات الأراضي والنقل أن يخفف من الحاجة إلى الانتقال بالسيارة وبالتالي يخفف من كمية التلوث الناجم عن النقل. إن تركيز الملوثات الرئيسية يهبط بسرعة مع تعدي المسافة عن الطريق وبالتالي يمكن تحقيق الفوائد من خلال الارتداد الكافي للمباني وأرصعة المشاة عن الشوارع. كذلك يمكن عن طريق زراعة النباتات والأشجار تخفيض نسبة تركيز الملوثات، أما مادياً عن طريق التصاق وترسب جزيئات الملوثات الدقيقة على أوراق الأشجار أو امتصاص تلك الأوراق للملوثات الغازية.

٧-٣-٣ تلوث الضوضاء

٧-٣-١ مستويات الضوضاء المحيطة

لا يتم في الوقت الحاضر تطبيق نظام تتحدد بموجبه مستويات الضوضاء على مستوى المملكة بأكملها، إلا أن مصلحة الارصاد الجوية تقوم بوضع مسودة نظام بخصوص الضوضاء، والمقاييس الوحيدة المطبقة في الوقت الحاضر هي المقاييس التي وضعتها الهيئة الملكية لمدينة الجبيل والتي تحدد ٥٥ ديسيبل كأعلى مستوى للضوضاء في الجبيل لا ينبغي تجاوزه بالنسبة للمناطق السكنية والتعليمية و ٦٥ ديسيبل في أوقات الليل و ٨٠ ديسيبل في أوقات النهار بالنسبة للمناطق الصناعية.

إن المقاييس العالمية غالباً ما تحدد الضوضاء الناجمة عن حركة المرور المسموح بها على أنها مستوى الضوضاء الذي يتم تجاوزه بنسبة ١٠ بالمائة من الوقت على مدى فترة قياس قدرها ١٨ ساعة ((L_{10}^{18hr})). أما المقاييس العالمية المقبولة بوجه عام فهي كما يلي:

$$L_{10}(18hr) = ٦٨ \text{ ديسيبل}$$

$$L_{10}(18hr) - L_{10}(3hr) = ١ \text{ ديسيبل}$$

الدراسات الحالية المتعلقة بالضوضاء الناجمة عن حركة المرور محدودة جداً، ونقدم فيما يلي موجزاً بالمعلومات المتوفرة والمتعلقة أساساً بحركة المرور على الطرق، علماً بأنه لم يتم جمع أية معلومات عن الضوضاء المصاحبة لحركة النقل الجوي أو النقل على سكة الحديد.

هذا وقد قامت مصلحة الأرصاد الجوية في ربيع الآخر ١٤١١ هـ / نوفمبر ١٩٩٠م بدراسة مستويات الضوضاء الناجمة عن تشغيل معدات كسارات الحجارة مع الحجم الكبير لحركة مرور شاحنات الحجارة والحصمة من المقالع على الطرق بشعاب وادي حنيفة، وقد شملت مواقع المراقبة منطقة سكنية تقع على امتداد الحافة الجنوبية لوادي لبن وموقع بجوار كسارة كبيرة وموقعين على امتداد الطريق الرئيسي بوادي حنيفة، حيث أخذت القياسات في الأوقات التي كانت حركة المرور في ذروتها والكسارة تعمل بكامل طاقتها. وقد أظهرت النتائج بأن مستوى الضوضاء (L₀₁) (١٨hr) بالمناطق السكنية وصل إلى ٧٤ ديسيبل مقارنة بالمقياس العالمي البالغ ٦٨ ديسيبل والمقياس لمدينة الجبيل البالغ ٥٥ ديسيبل. أما مستويات الضوضاء بمنطقة وادي لبن فقد تجاوزت المستويات العالمية بما يصل إلى ١٩ ديسيبل مما يوحي بأن الأشخاص الذين يعملون أو يسكنون بالمنطقة يتعرضون لتأثيرات ضوضاء مهمة، كما تحدث مستويات ضوضاء مماثلة في الشعاب الأخرى حيث توجد الكسارات.

هذا وقد تم في مشروع بحث حول تلوث الضوضاء الناجم عن حركة المرور بمدينة الرياض (فيلمبان وكوشكي ١٩٨٩م) مراقبة ثلاثين منطقة لمعرفة مستوى الضوضاء وعلاقته بانسياب حركة المرور بها حيث أظهرت قياسات مكافئ مستوى الضوضاء (L_{eq}) بأن منطقة البطحاء/الوشم كانت أكثر مناطق الرياض ارتفاعاً في مستوى الضوضاء وبقيمة مكافئ مستوى ضوضاء أقصى ضمن نطاق ٧٦-٨٥ ديسيبل، والسبب في ذلك أن هذه المنطقة هي المنطقة التجارية الرئيسية بالمدينة ولأنها تضم في الوقت نفسه عناصر الجسور العلوية الفولاذية والتي تعتبر من المصادر العامة للضوضاء، تليها منطقة الشميسي/الناصرية التي تليها المنطقة الصناعية من حيث ارتفاع مستويات الضوضاء بالمدينة، حيث تراوح أقصى مكافئ مستوى ضوضاء بتلك المناطق بين ٦٨ و ٨٠ ديسيبل. أما بالنسبة لضوضاء حركة المرور بطريق مكة فقد كانت بوجه عام مرتفعة بصورة منتظمة معظم النهار وبمكافئ مستوى ضوضاء يزيد على ٨٠ ديسيبل.

إن من الواضح أن حركة المرور تسهم بشكل مهم في مستوى التلوث بالضوضاء بمنطقة الرياض، وليس هناك أدنى شك في أن لخصائص استعمال الأراضي (أي النوع والتوزيع والكثافة) علاقة مهمة بمستوى التلوث بالضوضاء.

تتأثر شدة الضوضاء مع الابتعاد عن مصدرها. ونظرا لأن مستويات الضوضاء التي تصل السكان هي التي يجب التحكم فيها فإن هنالك ثلاث فئات من إجراءات التحكم بالضوضاء الناجمة عن حركة النقل، وهي :

- ضوابط المصدر - يتعلق أهم هذه الإجراءات بجودة تصميم الطريق (مثلا سطح وتدرج الطريق) ومواصفات المركبات الصانعة للسيارات (مثلا أجهزة تخفيف الضوضاء والابواق وصفارات الإنذار...الخ) وضوابط المرور (مثال تقييد حركة المرور ليلا وتحديد السرعة والممرات التي تتبعها أنواع معينة من المركبات) وفحص السيارات.
- ضوابط مسار الضوضاء - يمكن أن تشمل هذه الإجراءات إقامة حواجز ضوضاء أو مناطق عازلة، وربما تثبيت مثل هذه الإجراءات أيضا فعاليتها في تخفيف نسبة التلوث المرتبط بحركة النقل.
- ضوابط تتعلق بالمتلقي للضوضاء - تشمل هذه الإجراءات نواحي تصميم المباني (مثلا التصميم وعازل الصوت) وتخطيط استعمالات الأراضي وبرامج توعية الجمهور.

٧-٤ الاستنتاجات والقضايا الرئيسية

على الرغم من إجراء العديد من الدراسات حول جودة الهواء بمدينة الرياض إلا أنه لا تتوفر أية طريقة نظامية لمراقبة جودة الهواء، ولهذا يبدو، حسب ما ينص عليه برنامج مركز المشاريع والتخطيط لمراقبة التلوث، بأن تنفيذ برنامج جيد التصميم لمراقبة جودة الهواء يستجيب لمختلف متطلبات مراقبة الملوثات المتنوعة، سيكون ذا أهمية بالغة بالنسبة لتحديد خصائص نوعية الهواء بالرياض بشكل دقيق ويجب الاستعجال في تطبيقه، علما بأن مثل هذا البرنامج سيوفر بالنظام معلومات مستحدثة حول حالة المدينة من حيث جودة الهواء وبالتالي يضع الاطار الصحيح الذي تتم بموجبه دراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها معوية أي من المشاكل التي قد يتم تحييدها.

وبالنسبة لتخفيف الغازات المنبعثة من النواحي فإن تطبيق سياسات تستند الى الحلول التكنولوجية، مثل طلب تجهيز السيارات الجديدة بمعدات التحكم في انبعاث الملوثات، متوفر امكانية حدوث تخفيضات كبيرة في كمية الغازات المنبعثة، يضاف الى ذلك أن البدائل التكنولوجية لها تأثير واسع على تخفيض كمية الغازات المنبعثة التي لا يتم تقييدها من الناحية المكانية، الا أن تأثيرها عند تنفيذها سيستغرق بعض الوقت في بادئ الامر نظرا لأن معظم التخفيضات تنأى من انخفاض الكميات المنبعثة من السيارات الجديدة، ولهذا تمثل مراعاة التحسين محصلة لمعدل الزيادة في تسجيل السيارات بعد تنفيذ تلك السياسات، من حيث علاقة تلك الزيادة باجمالي عدد السيارات.

وهناك أيضا حاجة الى اجراء المزيد من الابحاث حول المدى الذي تكون عنده الضوضاء المرتبطة بحركة النقل مشكلة، على أن يشمل ذلك النقل الجوي والنقل بسكة الحديد بالإضافة الى النقل البري، علما بأن عدم وجود استراتيجية للتحكم بالضوضاء وتنفيذ السياسات المتعلقة بذلك، مع التوسع العمراني واستمرار زيادة حركة المرور، سيكون من شأنه أن يرفع من مستويات التلوث بالضوضاء في المدينة. هذا ويمكن ايجاز القضايا الرئيسية على النحو التالي :

- وجود الحاجة المستعجلة لتطبيق برنامج نظامي لمراقبة تلوث الهواء وتلوث الضوضاء.
- في بعض الأحيان يتجاوز تركيز الملوثات الناجم عن حركة النقل على الطرق المستويات المحددة من قبل مصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة، وسيتدهور الوضع أكثر مع استمرار زيادة أحجام حركة المرور ما لم يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بهذا الشأن.
- ضرورة وضع سياسة للتحكم في الانبعاثات تعتمد الى اجراءات تقنية وسياسات لادارة حركة المرور تكون مكتملة لها.

تكتسب برامج إدارة حركة المرور شعبية في جميع أنحاء العالم حيث ينظر إليها على أنها البديل الفعال أو المكمل لبرامج إنشاء الطرق المكلفة باستمرار، وتستند معظم برامج إدارة حركة المرور إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- تحسين فعالية تشغيل نظام النقل
- التقليل من التأثيرات السلبية لحركة النقل على البيئة
- تحسين وضع السلامة المرورية

تعدّ تضاعف الموارد الاقتصادية المخصصة للاستثمارات في النقل ويجب عدم انفاقها بدون دراسة متأنية، وفي الوقت نفسه ظلّ الاستخدام الفعال للمنشآت القائمة والاستثمارات وحمايتها المحرك الرئيسي لمعظم برامج الإدارة المرورية، ومن المسلم به عالمياً أن أنظمة النقل والمنشآت المصاحبة لها تمثل أرصدة قيمة للغاية، ولهذا تقوم الحاجة إلى زيادة الفائدة المستمدة من هذه الأرصدة إلى أقصى حد ممكن عن طريق استخدامها في الإدارة الفعالة لحركة المرور. إن شبكة الطرق بمدينة الرياض مبنية على أساس نمط شبكي يوفر امكانية عظيمة للإدارة المرورية نظراً لوجود العديد من الطرق الحيوية البدنية بين نقطة انطلاق الرحلة والجهة المقصودة.

هذا ويتّوحد في فعالية الإدارة في نهاية المطاف إلى توفير أوضاع تشغيلية وأمنية أفضل بشبكة الطرق بالرياض، علماً بأن تحقيق أهداف الإدارة المرورية يعتمد على عدة إجراءات لإدارة نظام النقل وإدارة الطلب على النقل. وتتطوّر إدارة نظام النقل على عمل تحسينات للنواحي المتعلقة بفعالية وسلامة حركة المرور من حيث تشغيل شبكة الطرق. أما إدارة الطلب على النقل فتركز على تخفيض الطلب على الانتقال أو تستهدف تلبية ذلك الطلب عن طريق أكثر وسائل النقل فعالية. هذا ويمكن أن ينظر إلى إجراءات إدارة مرورية معينة كإجراءات المتعلقة بالمواقف والركوب وارتفاع مستويات اشغال حارات مرور السيارات بالطرق على أنها مبادرات تخص كلا من إدارة نظام النقل وإدارة الطلب على النقل، وقد تمّ إيضاح تلك الإجراءات بالشكل (١٨) وفحصها بإيجاز في الفصلين التاليين من هذا التقرير، بما في ذلك قابلية تطبيقها بمدينة الرياض، ونختتم هذا الفصل ببحث موجز حول القضايا المرتبطة بتنفيذ دراسات مداخل حركة المرور وتأثيراتها وتوقعات استخدام تقنيات النقل المتقدمة بمدينة الرياض.

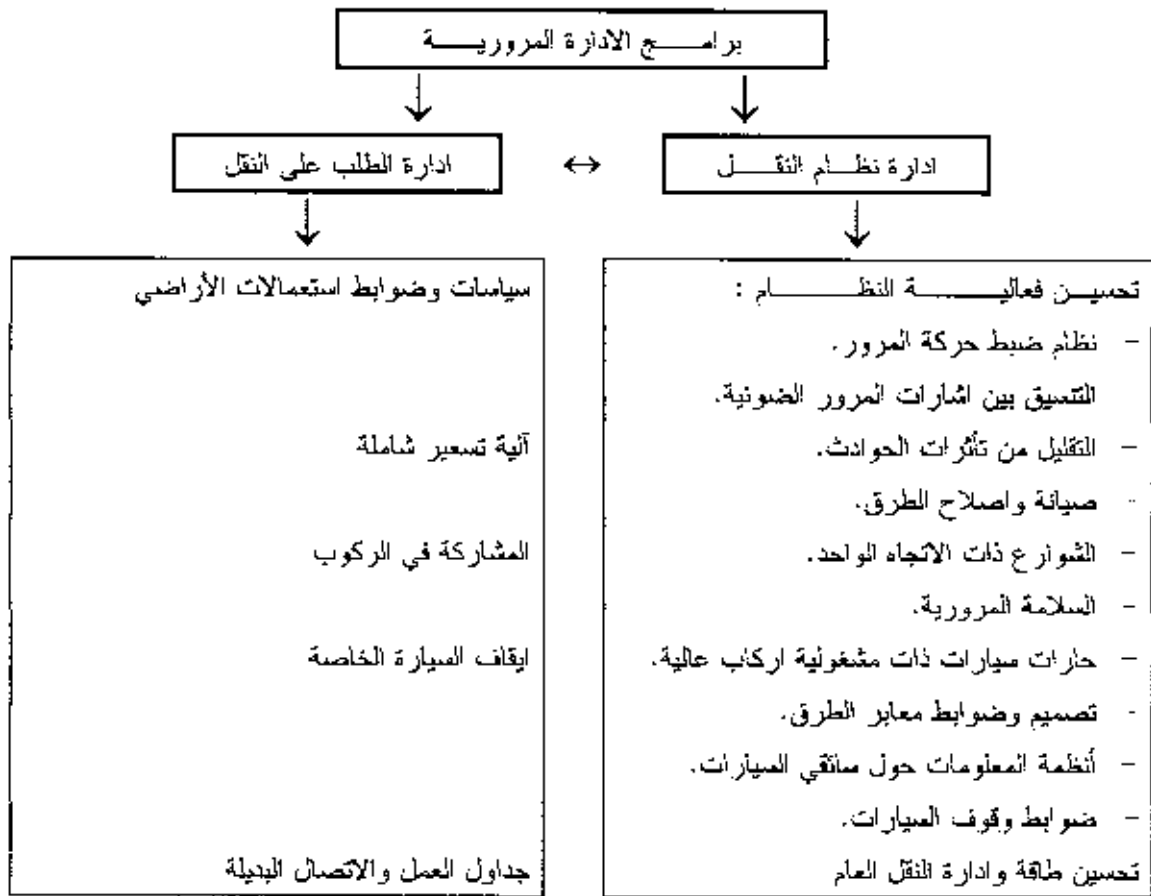
٨-١ إدارة نظام النقل

تجاوبت عدة جهات حكومية مع الحاجة إلى زيادة فاعلية نظام النقل بالمملكة وأصبحت نجاحاً خاصة في المناطق الحضرية الكبيرة والمزدحمة بالسكان بالمملكة حيث خلق ازدحام حركة المرور وما يترتب عليه من تلوث البيئة وزيادة استهلاك الطاقة مشاكل متزايدة. وتدلّ القيود المالية والافترار بالنتائج السلبية والتعبيرات في الأولويات الاجتماعية على أن توسعة نظام النقل ليس الوسيلة الوحيدة لحل مشاكل النقل.

ان ادارة نظام النقل عبارة عن عملية تخطيط وتشغيل نظام متكامل للنقل هدفه الرئيسي المحافظة على الموارد المالية والجودة البيئية وتعزيز مستوى رفاهية الحياة. وينص النظام على اعتبار المعايير ووسائل النقل العام ومعايير الاجرة والركاب والدراجات كمناصر لنظام نقل منفرد، ويهدف نظام ادارة النقل الى التنسيق بين هذه العناصر المستقلة عن طريق وضع سياسات تشغيلية وتنظيمية وخدمية لتحقيق أقصى فعالية وإنتاجية للنظام ككل.

الشكل (١٨)

برامج الادارة المرورية



يتمثل الهدف الرئيسي لادارة نظام النقل في زيادة قابلية الانتقال داخل المنطقة الحضرية الى الحد الأعلى ضمن النظام القائم ويجب تطبيقه مقترناً باختيار انشاء مرافق النقل الاساسية. ولهذا لا بد أن تكون سياسات ادارة نظام النقل منسجمة مع الجهود المبذونة لحفظ الطاقة وتحسين جودة الهواء وزيادة أسباب الراحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد أظهرت الخبرة العالمية تحقيق نجاح محدود الى نجاح كامل النطاق للعديد من اجراءات ادارة نظام النقل، وسنناقش فيما يلي بعضاً من هذه الاجراءات.

يتم استخدام مجموعة من الاجراءات تشمل السياسات المتعلقة بنظام مراقبة حركة المرور بالمنطقة وتنسيق عمل الاشارات الضوئية والقضاء على الحوادث وأعمال اصلاح وصيانة مبرمجة للطرق وتخصيص شوارع ذات اتجاه واحد ومطبات لضبط السرعة وأنظمة معلومات حول السائقين وأماكن لوقوف السيارات بهدف تحسين فعالية نظام النقل. وقد تم تنفيذ بعض هذه الاجراءات بالرياض ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح.

نظام التحكم بحركة المرور على نطاق المنطقة

يهدف نظام التحكم بحركة المرور بالمنطقة الى اقامة نظام يربط بين وحدات التحكم المحلية الواقعة على ١٠٠ تقاطع بالرياض وجهاز الكمبيوتر المركزي الذي يتولى اليا ضبط الدورة الزمنية للاشارات الضوئية. ومثل هذا النظام يجعل بالامكان تنسيق التحكم بالاشارات الضوئية وملاءمة دورتها الزمنية مع أحوال حركة المرور عندما تتغير على مدة فترة من الوقت. هذا وتتولى شرطة مرور الرياض المسؤولية عن نظام التحكم بحركة المرور بالرياض منذ ادخاله قبل ثلاث سنوات. وتبلغ طاقة النظام الحالي، بدون اضافة المزيد من أجهزة كمبيوتر أخرى، كما يلي :

- العدد الأقصى لوحدات التحكم بالاشارات الضوئية ١٥٠ (١٠٠)
- العدد الأقصى لوحدات الكشف ٥٠ (١٠)
- عدد دوائر الكشف الحلقية ٨٠٠ (٢٨١)

لقد تم ايضاح العدد الفعلي للاجهزة المتصلة بالنظام بين أقواس، ونتيجة لذلك يتوفر مجال كبير لتوسعة نظام مراقبة حركة المرور بالمنطقة.

والواقع أن نظام مراقبة حركة المرور بالرياض لا يعمل بطاقته الكاملة للاعباب التائية.

- تغطي غرفة المراقبة ١٠٠ تقاطع فقط من بين أكثر من ٣٠٠ تقاطع طرق بالمدينة. وقد تم اختيار مواقع التقاطعات استنادا الى العمل الذي قامت به شركة ميتسوبيشي صانعة النظام في وقت كان فيه عدد التقاطعات التي يتم التحكم بحركة المرور عندها في كامل المدينة أقل. وحتى يكون هنالك نظام جيد يجب انخال كافة التقاطعات الرئيسية في النظام على أن يكون لكل تقاطع دائرة كشف حلقية خاصة به على جميع الطرق، علما بأن البعض من هذه التقاطعات المائة ليس له أية دوائر كشف حلقية.

- ظل النظام يعمل لمدة ثلاث سنوات تقريبا دون تنفيذ مراقبة وتعديل مستمرين بخلاف ما كان يحصل من تجاوب مع مشاكل محددة، وقد حدثت تغييرات مهمة في أحجام حركة المرور خلال السنوات الثلاث الماضية وبالتالي أصبحت مقومات النظام حتما قديمة الطراز، ونتيجة لذلك سيعمل النظام الآن بمستوى فعالية أقل بكثير بالمقارنة مع فعاليته عندما بدأ تشغيله.

- ثم تتج لمبرطة مرور الرياض التي تضطلع بمسؤولية تشغيل النظام أية فرصة أبدا لتطويره وصيانته عن طريق الخبرات المتوفرة والاختصاصيين اللازمين لفهم تعقيدات المراقبة على نطاق منطقة ما.
- لا يتم استخدام كافة التسهيلات المتوفرة بالنظام الحالي.

التسيق بين اشارات المرور الضوئية

يمكن التسيق بين اشارات المرور الضوئية على أساس منطقة بكاملها كما هو في حالة نظام التحكم بحركة المرور على نطاق المنطقة أو على أساس مجموعات معزولة من الاشارات الضوئية عندما يتم عادة تطبيق طريقة تعتمد على التوقيت الزمني. لقد استخدمت في السابق أنظمة تتصل ببعضها بالكابلات إلا أن هذه الانظمة كانت تتعرض للتوقف عن عملها عند تلف الكابلات، وبذلك يشار غالبا إلى الأنظمة التي تعتمد على التوقيت الزمني على أنها أنظمة رباط بدون كابلات.

وحتى يتم تقليل التأخير ورفع طاقة النظام إلى الحد الأقصى فيكون من الضروري اتباع الآتي :

- تشغيل اشارات المرور الضوئية المجاورة على نفس الدورة الزمنية (أو مضاعفتها).
- تعويض الفرق الزمني وحالات فصل الضوء الأخضر والذي يعطي مجموعات من الضوء الأخضر لحركة المرور.

وعندما تكون هنالك شبكة منسقة تتشكل مجموعات دورية عندما يتحرك السيارات خلال الوقت الذي تكون فيه الاشارة خضراء ويتحقق التسيق الأمثل عندما تصل أفواج السيارات إلى التقاطعات المجاورة عندما تكون الاشارة الضوئية عندها خضراء. إلا أن التجربة العملية تدل على أن هذه المهمة معقدة نظرا لأن أفواج السيارات تتفرق وتنتشر لدى انطلاقها على الطرق. ويتم اختيار الدورات الزمنية للاشارات لضمان انسياب حركة المرور عند التقاطعات الأكثر اكتظاظا بالسيارات قدر الامكان. كما أن الاشارات الخضراء تضمن تسيق حركة الأفواج الخاصة من السيارات، إلا أن ذلك ربما لا يقلل من مدة التأخير على شبكة الطرق ككل.

وعندما لا يتم التسيق بين اشارات المرور الضوئية على شبكة الطرق فإن أفواج السيارات تصل عشوائيا عند خطوط التوقف، وقد يكون احتمال وصولها والامشارة حمراء أكثر من احتمال وصولها والامشارة خضراء، خصوصا في مدينة الرياض حيث تعمل معظم اشارات المرور الضوئية على أربعة أطوار ومما قد يؤدي إلى حدوث ازدحام لا ضرورة له وإلى تأخير متزايد واحباط للسائقين يمكن أن يؤدي بدوره إلى السلوك الرديء للسائقين.

يوجد بمدينة الرياض في الوقت الحاضر ٢٤ قسما من شبكة الطرق تتوفر به اشارات ضوئية منسقة، كل منها به اشارتان متسقتان أو أكثر. ولمواءم الحظ لا تعمل بعض هذه الاقسام على الوجه الصحيح وبالتالي لا تتحقق الفائدة المرجوة من التسيق بين تلك الاشارات.

وفي حالة الأخذ بنظام التحكم بحركة المرور على نطاق المنطقة ونظام الاشارات الضوئية المنسقة فإن خطط تطبيق المدة الزمنية الثابتة لن تبقى مثالية لمدة طويلة لأن حجم حركة المرور ميزداد ومستغير انماط تلك الحركة، وهو ما يحصل بالرياض بشكل خاص نتيجة للآتي :

- وجود شبكة طرق متطورة بسبب التطور العمراني السريع.
- التغيرات الموسمية المهمة نتيجة للحوال المناخية.
- العدد الكبير من قترات الذروة بسبب المدارس والعمل والعطل والتسوق والعوامل الاجتماعية.
- تغير أوقات الصلاة والاعياد الدينية التي ترتبط بالتقويم الهجري القمري وبالتالي تختلف من سنة لأخرى.

تتمثل إحدى الطرق التي تزيد فعالية النظام في اعادة تعديل خطط تطبيق المدة الزمنية الثابتة، وهو ما يستلزم جهداً بشرياً ضخماً وخبراء يقومون بالمهمة نيابة عن مشغلي النظام. وهناك بديل آخر وهو اخال نظام تشغيل السيارات في اشارات المرور الضوئية المحلية والذي سيأخذ في الحسبان التغيرات في أحجام وأنماط حركة المرور، إلا أن اجراء تعديلات على النظام يجب أن يأخذ في الحسبان التحسينات على التركيب الاولي للنظام وعلى تحديث معاييرها لتعكس أحوال حركة المرور المتغيرة هذه الايام وفي المستقبل. ويفترض بأن وجود موظفين محليين ذوي مهارة فنية عالية أمر مهم بالنسبة لتشغيل النظام وتحسينه ورفع كفاءته باستمرار.

وأخيراً يجب التأكيد على أن التخفيض التقديري في حالات التأخير ربما لا يكون واضحاً في شارع بالذات وإنما يجب أن يتضح على نطاق الشبكة بأكملها. وقد دلت التجربة على نطاق العالم على أنه اذا تناقصت حالات التأخير فإن السائقين يستجيبون لذلك عن طريق تعديل مسار رحلاتهم وتزداد أحجام حركة المرور لحين تحقيق توازن جديد. كما دلت التجارب على أن القوائد الفعلية التي يتم تحقيقها في شبكة منسقة ستكون التوفيق بين الانخفاض في حالات التأخر والزيادة في الطاقة الاستيعابية للطرق. وربما يتم أيضاً ملاحظة الانخفاض في حالات التأخير والتغير في انسياب حركة المرور خارج الشبكة المنسقة.

إزالة تلفيات الحوادث (إدارة الحوادث)

تسبب الحوادث وتعطل السيارات على الطرق ذات الكثافة المرورية العالية مشكلة ازدحام خطيرة وتقلل من الطاقة الاستيعابية لتلك الطرق. وهناك سيارات خاصة وموظفون يعملون عادة على تنظيف مواقع السيارات المتعطلة ومعدات الشوارع الناقصة. وتستدعي تلك السيارات باللاسلكي من أقرب موقع لمكان الحادث. وهذا النوع من الأنظمة مهم بشكل خاص على الطرق مثل طريق مكة حيث المسافة بين معابر الدخول والخروج قد تكون طويلة. ويتم حالياً تطبيق نظام مبسط بالرياض على طريق الملك فهد وطريق مكة حيث تستخدم سيارات الشرطة أحياناً لدفع السيارات المتعطلة الى أقرب مخرج، ومع ذلك يلزم بذل المزيد من الجهود لبدء بتطبيق مثل هذا النظام لتحسين فعالية الطرق.

صيانة واصلاح الطرق

ينزّم القيام بأعمال اصلاح وصيانة مبرمجة لتظل الطرق تؤدي وظيفتها على الوجه الصحيح في الوقت الذي يتم فيه التقليل من توقف انسياب حركة المرور خصوصا أثناء ساعات الذروة. لقد كانت الجهات التي تعمل على صيانة واصلاح الطرق بالرياض فعالة بوجه عام في جهودها من أجل توفير الصيانة. وقد تمت برمجة أعمال الاصلاح لشبكة الطرق بالمدينة بطريقة لا تتأثر معها أية مشاكل خطيرة لانسياب حركة المرور .

الشوارع ذات الاتجاه الواحد

تم في أواسط التسعينيات الهجرية ادخال نظام الشوارع ذات الاتجاه الواحد بمنطقة وسط المدينة وذلك بسبب عدم كفاية طاقة الطرق القائمة لاستيعاب الطلب على حركة المرور، ولكن مع توسع المدينة الجغرافي نحو الخارج وتحسين مرافق معينة، وكذلك نتيجة للضغط من أصحاب المشاريع التجارية تمت إعادة العمل بنظام الشوارع ذات الاتجاهين مع بعض الاستثناءات. وتشمل الطرق الباقية ذات الاتجاه الواحد شوارع ترتبط بمنطقة البطحاء وقصر الحكم. على أنه لم يتم تعديل تصميم هذه الشوارع الثانوية لتلائم حركة المرور باتجاه واحد، لا بل أن بعضها احتفظ بجزره الوسطية المشجرة مع بقاء فتحات للمماح للسيارات بالانتقال من أحد جانبي الشارع الى الجانب الآخر، وهذا التصميم غير ملائم لأنه يسبب مخاطر خصوصا لأولئك السائقين الذين يجهلون المنطقة.

السلامة المرورية

أخذت السلامة المرورية تكتسب شعبية في السنوات الأخيرة، والهدف الرئيسي منها ابطاء سرعة السيارات عند اقترابها من أو أثناء سيرها داخل مناطق تكون فيها الاولوية للمشاة، وتشمل الأمثلة على ذلك المناطق السكنية ومناطق التسوق والمناطق المجاورة للمدارس والمساجد. اضافة لذلك تم اتباع تلك الاجراءات في بعض الاحيان لعدم تشجيع الانتقال بالسيارة خاصة داخل الاحياء السكنية، وتستخدم عدة أنواع من أساليب السلامة المرورية في جميع أنحاء العالم لتخفيف سرعة السيارات تشمل تقليل عرض الشوارع أو تقسيم الشوارع العريضة أو تغيير طبقة الرصف السطحية للشارع أو عمل منعطفات للشوارع المستقيمة واستخدام مطبات تخفيف السرعة. وتستخدم برامج السلامة المرورية توليف مجموعة من الاجراءات المألوفة الذكر لتطبيق خطة شاملة بالنسبة لمنطقة ما، وكمثال على ذلك برامج "Woonerf" بهولندا.

أما في الرياض فتستخدم برامج السلامة المرورية منذ مدة طويلة، إلا أنه لا يستخدم من بين إجراءات السلامة المتوفرة سوى مطبات الشوارع المسفلتة فقط، ويتم اختيار مواقع تلك المطبات على أساس الاستطلاع الميداني أو بناء على طلب المواطنين، ولم يتم عمل أي تقويم نظامي لسلامة تلك المطبات، كما أن للمطبات الموجودة حالياً بمدينة الرياض سبباً في التصميم من ناحية ارتفاعها وعرضها ولا توجد أية إشارات تحذيرية كافية بوجودها، بالإضافة إلى أن توزيعها غير متساو داخل الأحياء، ونتيجة لذلك تظهر عيوب عديدة من الاستخدام الحالي لمطبات الشوارع بمدينة الرياض، منها :-

- ان المطبات ذاتها قد تصبح مخاطر مرورية بسبب عدم كفاية إشارات تحذيرات السائقين عند اقترابهم منها والتصميم غير الصحيح لهذه المطبات.
- التفتتات التي تحدث للسيارات التي تسير على هذه المطبات قد تكون شديدة.
- لم تتحسن السلامة عند معابر المشاة وأرصعة المشاة بسبب التوزيع غير المتعاوي وغير المتلائم لمطبات الشوارع.

لهذا يلزم إجراء تقويم آخر لفعالية المطبات المرورية ودراسة تطبيق إجراءات سلامة مرورية أخرى أثبتت جدورها عالمياً وذلك لتحسين أوضاع السلامة في أحياء مدينة الرياض.

حارات مرور السيارات ذات مشغولية الراكب العالية

أنشأت عدة مدن عالمية حارات طرق عامة أو سريعة مخصصة للسيارات ذات مشغولية الراكب العالية لتقليل الآثار السلبية للسيارات التي يشغلها راكب واحد. وقد تم تسجيل نجاح في معظم هذه الحارات من ناحية توفير الوقت واستخدام الطريق وطاقته التحميل وتخفيض مسافة السفر وتوفير الوقود وبالتالي ستزيد بالتأكيد نسبة اشغال السيارات^{١٧}. ويمكن استخدام بعض هذه الحارات للباصات وحدها فقط أو مع السيارات والتاكسيات ذات مشغولية الراكب العالية. وهذه الحارات غير متوفرة بمدينة الرياض وليست هنالك أية مقترحات مباشرة بخصوص إدخالها على الأقل على الطرق العامة والسريعة والأكثر ازدحاماً بالمدينة. حتى تكون حارات مرور السيارات ذات مشغولية الراكب العالية ناجحة فإن من المهم فرض استخدامها من قبل السيارات غير المرخص لها على الوجه الصحيح.

^{١٧} ورعت تقديرات هذه الفوائد في مختلف نشرات النقل مثل غوردن د (١٩٩١م) - التوجيه بمسار جديد، أيلاند بريس، ولندن دي سمي

وداونز أ (١٩٩٢)، حركة المرور المتعطلة : للتمشي مع ازحام حركة المرور ساعة الذروة : معهد بروكغنز واشنطن دي سي

تصميم وضوابط المعابر

يستخدم تصميم وضوابط المعابر لضبط وتنسيق تدفق السيارات التي تدخل أو تخرج من الطرق السريعة، كما تستخدم علامات أو إشارات المعابر لتنظيم دخول السيارات إلى الطريق العام لتجنب التوقف الزائد عن الحد لحركة مرور السيارات. لقد تم تصميم شبكة الطرق العامة بالرياض بوجه عام وفقاً لأعلى المستويات حيث تتدفق حركة المرور بسلاسة. ويستثنى من ذلك طريق الملك فهد وطريق مكة اللذين لم يتم تصميمهما بطريقة تسمح بالدخول أو الخروج السلس منهما بسبب مشاكل التصميم (مثلاً معابر الدخول والخروج بشارع صلاح الدين على طريق مكة وكذلك المخارج والمداخل على طريق الملك فهد بين طريق مكة وشارع العروبة). وتسبب هذه النواقص مخاطر مرورية وتحمل لا ضرورة له لحركة المرور على الطرق السريعة وخلق مشاكل تشغيلية. وينتظر تنفيذ التوصيات لتحسين تصميم تلك النواقص.

كذلك لا توجد في الوقت نفسه أية إشارات مرور ضوئية للمعابر لتحسين انسياب حركة السير بالقرب من معابر الطرق السريعة، وفي حالات الازدحام الشديد تستخدم سيارات شرطة المرور لصد المعابر ومنع السيارات من الدخول إلى الطرق السريعة. وبالإضافة إلى الازدحام الذي يسببه السائقين فإن مثل هذا الحل مؤقت وغير فعال بالنسبة لحوادث المرور الشامل بالمدينة نظراً لأنه ينقل مشكلة الازدحام إلى طرق أخرى أقل ملاءمة، وقد يكون هذا التحويل لحركة المرور أيضاً أحد مظاهر الإشارات الضوئية عند المعابر، ولهذا يحتاج إدخال تلك الإشارات إلى دراسة متأنية على أساس ملاءمتها لشبكة الطرق.

نظام معلومات السائقين

تم يتم القيام بأية محاولة لإدخال نظام 'معلومات السائقين' لإبلاغ السائقين عن مواقع الاختناقات والحوادث المرورية، علماً بأن هذا النظام نفذ في العديد من مدن العالم بنجاح معقول. هذا وتدرس وزارة المواصلات خططاً لتزويد هذه الخدمة على طرقها العامة والسريعة الرئيسية، وتتطوي مثل هذه الأنظمة عادة على شكل ما من نظام إرسال الإشارات ويمكن أن يشمل أيضاً نشرات إذاعية حول أحوال حركة المرور. وقد تثبت النشرات الإذاعية المرورية بأنها مفيدة جداً في الرياض، إلا أن نجاح هذا الإجراء يعتمد على جودة المعلومات وحدتها. ويعتبر مشروع 'طريق الرياض الذكي' (ARRIYADH SMART CORRIDOR) مثلاً لنظام معلومات سائقين متقدم. (أنظر الفصل ٨-٤-٢).

ضوابط الوقوف

تم تناول موضوع وقوف السيارات في الفصل الثالث. إن وجود قيود على وقوف السيارات على الشوارع أمر نادر بمدينة الرياض، وحيثما وجدت تلك القيود فإن تنفيذها لا يتم بشكل فعال.

إن بالإمكان استخدام سياسات وضوابط الوقوف المتبعة في العالم لمنع السائقين من السواعة نحو وسط المدينة المزدحم أو الأماكن المزدحمة. وتستخدم المواقف الموجودة المحدودة و/أو أجور المواقف لتشجيع الانتقال بوسائل النقل العام أو استخدام سيارات الأجرة، إلا أن هذه الإجراءات ليست موجودة بمدينة الرياض نظراً لأن وقوف السيارات لا يعتبر

مشكلة مواء في وسط المدينة أو في مواقع المنشآت الرئيسية الأخرى، وعندما يصبح الازدحام أكثر حدة فسيكون بالإمكان عندها استخدام هذه الإجراءات لتقليل اتجاه السائقين بالسيارات الخاصة نحو وسط المدينة.

٨-١-٢ تحسين طاقة وإدارة النقل العام

يمكن ان يؤدي تحسين خدمات النقل العام عن طريق وضع استراتيجيات تمويلية وإدارية إلى زيادة عدد الركاب وتخفيف ضغط حركة المرور على شبكة الطرق حيث أظهرت الخبرة العالمية دور أنظمة النقل العام الفعالة في تخفيض الطلب على التنقل بالسيارات وبالتالي تخفيض مستويات الازدحام وتأثير النقل على البيئة. لقد تم ايضاح تحسين خدمات النقل العام عن طريق تخفيض أوقات الانتظار وتخفيض الاجور وذلك لتحسين مستويات أحجام الراكب وربما يعوض الخسائر المالية بسبب تحسين الخدمة^{١٨}.

إن الهيكلية العمرانية لاستعمالات الأراضي بمدينة الرياض لا تخدم النقل العام على الرغم من إمكانية تحسين الخدمات داخل المدينة عن طريق دمج عناصرها وإدارتها بطريقة أفضل، كما أن التنسيق والتكامل بين الجهات المشاركة في قطاع النقل العام أمر جوهري لنجاح أعمالها من ناحية تنوع الخدمات والمعارات وفترات تقاطر وسائل النقل العام وهيكلية الاجور والخدمات التكميلية. كما تمثل درجة الموثوقية بأنظمة النقل العام ونوعية السيارات ومعلومات الركاب مظاهر مهمة أيضا لنجاح تلك الأنظمة.

وكما جرى بحثه في الفصل الرابع فإن خدمات النقل العام بالرياض لا تزال ناقصة، وسيساعد تحسين تلك الخدمات مثل زيادة عدد المعارات وتخفيض الفترة الفاصلة بين تتابع انطلاق وسائل النقل العام، وربما تخفيض الأجور. في تحسين مستوى حجم الراكب فيما لو صاحب ذلك تحسن في درجة الموثوقية بها وفي تعزيز البرامج الإدارية والتعاون بين الجهات المشاركة فيها. ويمكن لشركة سابتكو ومائقي الحافلات الصغيرة أن يحسنوا من خدمات النقل العام من خلال تنسيق المعارات التي يستخدمونها وتخفيض الفترات الزمنية الفاصلة بين تتابع انطلاق تلك الحافلات وتكميل تغطية خدماتها بما يحقق المنفعة التامة للمدينة.

٨-٢ إدارة الطلب على النقل

تشمل استراتيجيات إدارة الطلب على النقل مجموعة متنوعة من الحوافز المباشرة وغير المباشرة لوسائط النقل بخلاف العيارات الخاصة. وقد تشمل الوسائل البديلة للنقل الوسائل الآلية مثل وسائل النقل العام ومجموعات السيارات ومجموعات سيارات شحن البضائع والحيوانات ومجموعات الباصات أو أشكال النقل غير الآلي مثل استخدام الدراجات والمشى. كما تتضمن إدارة الطلب على النقل إجراءات مصممة لتخفيض العدد الإجمالي للرحلات التي تتم وتحويل الرحلات من فترات الذروة إلى الفترات التي لا تكون فيها حركة المرور في ذروتها أو المواءمة بين الرحلات بطريقة أكثر فعالية لخدمة أغراض متعددة. لقد أكدت سياسات إدارة الطلب على المرور على نحو أكثر أهمية على الدور الفعال لاجرة الركوب واستراتيجيات استعمال الأراضي في تخفيض عدد الرحلات التي تتم بواسطة السيارات

^{١٨} أنظر تقرير أ. دافوز (١٩٩٢-٩٣) لمعرفة التحسينات المحتملة لحجم الراكب كنتيجة للتحسينات في خدمات النقل.

وتشجيع أشكال التنقل الأخرى. وعموما تحاول استراتيجيات إدارة الطلب على النقل زيادة فعالية نظام النقل الحالي. وستناول بإيجاز في الفصول التالية استراتيجيات إدارة الطلب على النقل وتأثيراتها الضمنية المحتملة بمدينة الرياض.

٨-٢-١ سياسات وصوابط استعمال الأراضي

يمكن لمياسة استعمال الأراضي أن تسهم في تخفيض الطلب على الانتقال بواسطة السيارات داخل المدينة. إن زيادة الكثافة السكانية وتصميم استعمالات الأراضي لتحقيق توازن أفضل بين أماكن العمل والسكن وتركيز الأنشطة العسنية والتجارية في مراكز رئيسية ومراكز فرعية وتعيين أماكن التسوق على مقربة شديدة من المناطق السكنية وتخطيط الأراضي بطريقة تؤدي إلى تعزيز دور النقل العام ووسائل الانتقال بغير السيارات، كلها استراتيجيات تستخدم لتخفيض الطلب على الانتقال بالسيارات. ويعتمد نجاح هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة منها على عدة إجراءات قانونية واجتماعية واقتصادية وتنفيذية، وبعض هذه السياسات إما قيد التنفيذ الآن على نطاق عالمي أو تجري دراسة تطبيقها كإجراءات فردية مستقلة أو كمجموعة واحدة كاملة، حيث أن تبني تطبيق هذه السياسات سيؤدي إلى تكامل تخطيط استعمالات الأراضي مع تخطيط النقل لتحقيق الأهداف والغايات على نطاق المدينة. إن الجهود التي تبذل بمدينة الرياض لاستخدام سياسات استعمال الأراضي لتخفيض الطلب على النقل لا تزال غير مكتملة، حيث لا تتوفر آليات ثابتة لزيادة مستوى التتميق بين سياسات استعمال الأراضي ومياسة النقل، وقد نتج عن تشتت الهيكل العمراني والهيكل التنظيمية بالمدينة وكذلك النمو السريع للمدينة استخدام طرق غير منسقة.

٨-٢-٢ الآليات الشاملة لتحديد الأسعار

يجادل خبراء النقل بخصوص الحاجة إلى وضع أسعار لمرافق النقل لتعكس تكلفتها الحقيقية على المجتمع، كما جادل الاقتصاديون طويلا في مسألة عدم فعالية نظام النقل الحالي في تحميل المستخدمين التكاليف المفروضة لقاء استخدامهم مختلف المرافق، فسانقو السيارات لا يدفعون حصتهم العادلة من التكلفة الإجمالية التي يفرضونها على المجتمع من خلال استخدامهم لسياراتهم، كما أن التكاليف الحقيقية المترتبة على ملكية السيارات وتسجيلها واستعمال الطرق واستهلاك البنزين والوقوف والأزحام والمظاهر البيئية الخارجية لا تعكس التكاليف الإجمالية التي يحملونها للمجتمع. ويمثل الاتجاه المتزايد على نطاق عالمي في استخدام آلية الأسعار لتحصيل سائقي السيارات تكاليف من أجل الآتي :

- رفع الإيرادات لتحسين مرافق النقل.
- إيجاد بدائل ملائمة لمستخدمي السيارات الخاصة تشجعهم على تغيير أنماط التنقل.

لقد تم من هذه الناحية تطبيق سياسة رفع أسعار البنزين وأجور الوقوف وفرض رسوم على الازدحام^{١٩} . وهذه السياسة الأخيرة هي الأقل تنفيذاً والبديل العام الأقل حظاً بسبب القضايا القانونية والإدارية والفنية المترتبة عليه وتقبل العامة له.

لا تطبق بمدينة الرياض أية سياسة تسعير فعالة لمرافق النقل، وقد يكون لمثل هذه الاستراتيجية نتائج إيجابية على الفعالية التامة لأداء نظام النقل الحالي والمستقبلي بالمدينة. ومع ذلك يمكن تحقيق مكاسب الفعالية فقط في حالة تطوير وسائل نقل بديلة للسيارات الخاصة بصورة كافية. إن أسعار البنزين بالمملكة العربية السعودية منخفضة جداً ولا توجد عملياً أية أجور لوقوف السيارات ولا تفرض أية رسوم على السائقين تعكس التكلفة التي يفرضون على المجتمع تحملها، كما أن رسوم ملكية السيارات ورسوم تسجيلها ورسوم رخص السواقة بالمملكة منخفضة جداً أيضاً بالمقارنة مع مدن العالم الأخرى، وستساعد الياث التسعير هذه في تخفيض عدد السيارات التي تسير على الطرق ومن مسافة السفر الإجمالية التي يتم قطعها بالسيارة على شبكة الطرق بالمدينة. وتدل الخبرة العالمية في هذا المجال على تحقيق تأثيرات إيجابية لآليات التسعير هذه على الطلب الكلي على التنقل بواسطة السيارات في المدينة^{٢٠} ، إلا أن تطبيق آليات التسعير هذه ربما تثبت صعوبته. وقد بينت إحدى الدراسات التي أجراها مؤخراً المسند عام ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م بأن زيادة أسعار البنزين وفرض رسوم ازدحام على السائقين الذين يستخدمون طريق الملك فهد وطريق مكة كانت أقل الخيارات قبولاً لدى السائقين الذين جرى استفتاءهم^{٢١} .

٨-٢-٣ المشاركة في ركوب السيارات

يمكن استخدام عدة إجراءات لتعزيز المشاركة في ركوب السيارات من أجل تخفيض عدد السيارات التي يركبها شخص واحد و/أو زيادة عدد الرحلات التي يقوم بها الأشخاص بدون زيادة عدد رحلات السيارات على شبكة الطرق. وتشمل هذه الإجراءات قصر استخدام مسارات معينة على السيارات التي تقل عدداً كبيراً من الأشخاص، واستحصال أجور مخفضة أو تفضيلية على وقوف السيارات وتوفير المواقف للمشاركة في الركوب وتطبيق برامج لوقوف مجموعات السيارات وتقديم الحوافز من قبل صاحب العمل ووضع الأنظمة الخاصة بوقوف السيارات. وستؤدي برامج المشاركة في الركوب إلى تخفيض استهلاك الطاقة وتخفيض المسافة التي تقطعها السيارات وتلوث الهواء وتخفيض الطلب على المواقف والتكاليف التي يتحملها المستخدمون^{٢٢} . وهناك برنامج للمشاركة في الركوب يتم تطبيقه في كاليفورنيا يطلب بموجبها من أصحاب العمل الذين يعمل لدى الواحد منهم (١٠٠) موظف أو أكثر أن يطبقوا بحكم القانون آليات معينة للركوب المشترك لموظفيهم. إلا أنه لا بد من توخي بعض الحذر عند النظر في

^{١٩} تستخدم معظم مدن العالم ضرائب على البنزين لزيادة العائدات وحثي السكان عن اسواق. كما تستخدم أجور المواقف المرتفعة لتخفيض

عدد رحلات السيارات وسط المدينة، وقد طبق عدد قليل من المدن أسعار الازدحام لتخفيف مستوى الازدحام في مناطق معينة، مثل سنغافورة والترويج، كما تدرس بلدان أخرى عديدة تطبيق هذه الاستراتيجية إلا أنها لا تزال غير قادرة على تنفيذها، ولا يزال تبني سياسة أسعار شاملة للازدحام بعيدة عن التطبيق.

^{٢٠} بالنسبة لفرض أسعار على الازدحام ورد ذكر تأثيرات إيجابية في تقرير حسونة غير المنشور (١٩٩٦م) "سياسات إدارة الطلب على النقل" - فحص التأثيرات.

^{٢١} م. المسند (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م) - المواقف المتعلقة بالازدحام على الطرق السريعة - حثت الرياض - لا يزال قيد المراجعة للطباعة والنشر.

^{٢٢} جوردون د. (١٩٩٦م)

تطبيق برامج المشاركة في الركوب بسبب محدودية الحركة والمرونة بالنسبة لمستخدمي السيارات والتحول المحتمل من وسائل النقل العام الى وسائل الركوب المشترك^{٣٣}.

إن الركوب المشترك يطبق في الرياض من قبل بعض المستشفيات والشركات الكبرى في صورة نقل المجموعات، حيث توفر بعض هذه الجهات حافلات صغيرة وسيارات لنقل موظفيها الى مكان العمل ومنه ولتسويق والقيام بالواجبات الاجتماعية في بعض الأحيان، ومع ذلك يتوفر المجال للتوسع في استخدام نقل المجموعات. إلا أن أيًا من تلك الجهات لم تحاول تحقيق ذلك ولا تتوفر آليات أو أجور أو حوافز لتشجيع الركوب المشترك وتخفيض عدد رحلات الركوب الفردي بالمدينة. كما أن متوسط نسبة اشغال السيارات بالمدينة منخفض جدًا ويقدر حاليًا بحوالي ١.٦ راكب، وبأن النسبة المئوية للسيارات التي تقل شخصًا واحدًا على شبكة الطرق مرتفعة بالمقارنة مع بعض مدن العالم.

٨-٢-٤ ابقاء السيارات الخاصة بالمواقف وركوب أخرى

تستخدم مرافق وقوف السيارات الخاصة وركوب السيارات الأخرى على نطاق واسع في الولايات المتحدة وأستراليا وذلك لتخفيض عدد السيارات التي تدخل وسط المدينة أو الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية و/أو لتشجيع السائقين على استخدام وسائل نقل أكثر فعالية من السيارات الخاصة. حيث يتم استخدام شبكات مسكك الحديد والحافلات والسيارات السريعة لنقل المسافرين من مرافق الوقوف والركاب الى الجهات التي يقصدها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية بأنها فعالة خاصة بالنسبة لنقل الموظفين والمتقاعين الى وسط المدن ومنها، وتوجد مرافق الوقوف والركوب عادة في ضواحي المدينة بالنسبة للأشخاص الذين يقومون برحلات يومية طويلة المسافة من الضواحي الى المدينة لقضاء أعمالهم أو الأماكن التي تصل اليها وسائل النقل العام بشكل واسع أو في أماكن مختارة يسهل الوصول اليها بالنسبة لمتعقلي السيارات، كما يتم توفير خدمات هذه المرافق مجانًا بشكل أسامي مع توفير خدمة نقل جيدة وسريعة لتشجيع استخدامها.

إن مرافق الوقوف والركوب غير متوفرة بمدينة الرياض بسبب عدم وجود نظام نقل عام فعال وبسبب التكوين الهيكلي للمدينة (بما في ذلك عدم وجود منطقة وسط مركزي قابلة للتجديد) وبسهولة الوصول بالسيارات وبسهولة العثور على مواقف لها.

٨-٢-٥ الجداول البديلة للعمل والانتقال البعيد المسافة من الضواحي الى المدينة

يمكن أن تعتمد اجراءات ادارة نظام النقل أيضا على تغيير بيئة العمل التقليدية من ناحية الزمان والمكان، حيث يتم فعلا تنفيذ جداول العمل البديلة وساعات العمل المرنة وأساليب العمل المضغوطة على نطاق واسع، والهدف الرئيسي من هذه الترتيبات العملية مراقبة الطلب على التنقل عن طريق تحويله الى الفترات التي تكون فيها حركة المرور أقل ازدحامًا والتي لا تصل خلالها الى ذروتها. إلا أن هذه الاستراتيجية لا تخفض الطلب الاجمالي

^{٣٣} حسبما ورد في ورقة العمل المقدمة من حمونة (١٩٩٦م) فإن برامج المشاركة في الركوب قد لا تنجح لذا لم يتم أخذ تلك العيوب

على الانتقال، بل أنها توزع الوقت الذي تستغرقه الرحلات بعيدا عن فترات الذروة. إن الانتقال عن بعد يعني أنه سيكون بإمكان العمال والطلاب، عن طريق تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة أن يتصلوا بمسخدمهم وأساتذتهم بدون الالتقاء بهم وجها لوجه، حيث يعتمد عدد مترائين من العمال على هذه التكنولوجيا لتحل محل الانتقال التقليدي إلى مكان العمل وبالتالي تخفض من الطلب على الانتقال ومن استهلاك الوقود ومن الازدحام خلال ساعات الذروة^{٢٤}.

لا يتم تطبيق أية برامج رسمية لإدارة الطلب على النقل تمكن من استخدام جداول العمل البديلة واستراتيجيات النقل البعيد المدى لتخفيض الطلب على الانتقال بمدينة الرياض. وبينما توجد جداول عمل متغيرة في الرياض بخصوص ساعات عمل القطاعين العام والخاص إلا أنه لا يوجد أي دليل على ملاحظة العمل دون الانتقال إلى مكان العمل الرسمي بالمدينة والذي يمكن أن يقدم حلا يوفر الطاقة المترتبة على الرحلات المرتبطة بالعمل وانتشار المظهر العمراني للمدينة^{٢٥}. وعلى نحو مماثل يجب تأكيد ساعات العمل المنظمة وجعلها رسمية حتى بين الجهات الحكومية في الرياض نظرا لأنها تشكل أكبر قطاعات العمالة. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار شكل ما من الوقت المتغير ييسر العمل والمدارس بدون التأثير على احتمالية الانتقال إلى المدرسة والعمل مثلما هو الحال في الوقت الحاضر.

٨-٣ دراسة التأثيرات المرورية

يتم إنشاء المشاريع الكبرى بالرياض في جميع الأوقات، وينصب الاهتمام الرئيسي للمسؤولين بالمدينة على جعل البنية التحتية لنظام النقل بالمدينة قادرة على مواكبة التطور حاضرا ومستقبلا، وأي انعدام في التوازن بين العرض والطلب على النقل سيؤدي إلى زيادة حالات الازدحام والتأخير ومخاطر السلامة.

إن الكثير من مدن العالم تطلب من المطورين تقديم دراسة إلى الجهة المحلية المعنية حول دراسة التأثيرات المرورية على الموقع وذلك قبل إصدار رخص لهم، والقصد من دراسات التأثيرات المرورية التمكن بالتأثيرات المرورية للمشروع المعني على شبكة الطرق المجاورة واتخاذ الإجراءات المخففة لتلك التأثيرات وتحديد تكاليف التحسينات المرورية. وبالنسبة للمشاريع الكبرى يمكن أن تشكل دراسة التأثيرات المرورية جزءا من تقويم التأثيرات البيئية، كما يمكن توسعة نطاق تلك الدراسة لتأخذ في الاعتبار التأثير على كافة وسائط النقل.

إن التأثيرات المرورية بالنسبة لمشروع محدد على شبكة الطرق المجاورة تمثل محصلة عدة عوامل تشمل نوع استعمالات الأراضي وكثافتها ومواقعها واحتمالية الانتقال من ذلك المشروع والاحوال المرورية السائدة على شبكة الطرق المجاورة، ويجب أخذ جميع تلك العوامل في الاعتبار عند تقرير طلب تقديم دراسة التأثيرات المرورية والكيفية التي يجب أن تكون فيها مكثفة، على أن تكون عملية أعداد تلك الدراسة مرنة بدرجة تكفي للسماح بإجراء تعديلات على مختلف مستويات المتطلبات الخاصة بمختلف مجالات التطوير.

^{٢٤} بناء على ما أوردته جوردون (١٩٩١م) يقدر بأن سبعة ملايين شخص في الولايات المتحدة كانوا يعملون بمنازلهم.

^{٢٥} يكتسب الشكل الجديد من التسوق عن بعد شعبته في الولايات المتحدة والغرب، حيث أن هذا الشكل من النشاط التسوقي يساعد على

تخفيض عدد رحلات التسوق في المدينة خصوصا أثناء ساعات الذروة في المساء.

٨-٣-١ أهمية دراسات التأثيرات المرورية

إن دراسة التأثيرات المرورية عبارة عن دراسة فنية يقوم بها مهندسو مرور ذوو خبرة لتوضيح واستقصاء مختلف قضايا تأثيرات حركة المرور التي قد تطرأ بسبب إنشاء مشروع كبير جديد أو توسعة مشروع قائم، ويتمثل الهدف النهائي لتلك الدراسة في المساعدة على استيعاب حركة المرور التي تنشأ عن طريق إجراء بعض التحسينات بدون خلق أية آثار عكسية لا ضرورة لها على شبكة الطرق المجاورة.

أما الأهداف الرئيسية لدراسة التأثيرات المرورية فهي :

- تحديد وتوثيق تأثيرات المشروع على شبكة الطرق المجاورة.
- تحديد المشاكل المرورية بمنطقة الدراسة والتحري عن أسبابها الرئيسية واقتراح بعض التحسينات المناسبة والإجراءات المعتادة للبقاء على مستوى الخدمة المقرر منها.
- تحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز توزيع حركة المرور وإمكانية الوصول إلى المشروع وتحقيق السلامة والبقاء على المعروض من المواقف.
- تحديد تكلفة التحسينات وربما المساعدة على تحقيق التوزيع التناسبي لتلك التكاليف بين المطور والجهة العامة.

إن دراسة التأثيرات المرورية مفيدة جداً في تخفيض التأثيرات السلبية لحركة المرور على شبكة الطرق المجاورة، وتستطيع هذه الدراسة من خلال التحليل المكثف لقاعدة واستعمالات الأراضي والأحوال المرورية في المستقبل أن تحدد وتتناول بشكل فعال التأثيرات المرورية لأي مشروع جديد أو موسع، وبالتالي ستشكل هذه الدراسة القاعدة لعملية المتابعة والتحسينات المستمرة لشبكة الطرق المحلية وتعزيز العمليات المرورية والسلامة وإنفاذ الموارد المتاحة.

٨-٣-٢ نظرة خلفية تاريخية

يتم عادة صياغة وإتباع مجموعة من المتطلبات التفصيلية والإجراءات الفنية لأعداد ومراجعة دراسة التأثيرات المرورية، إلا أن مثل هذه المتطلبات التفصيلية والإجراءات الفنية لم تكن موجودة بالرياض حتى عام ١٤١٤هـ حيث لم يكن هنالك أية إجراءات محددة تماماً يمكن للجهة المحلية (مركز المشاريع والتخطيط أو الأمانة) أن تتبعها في طلب إجراء أو مراجعة أو اعتماد دراسة من هذا القبيل ولا أية توجيهات إرشادية للمطورين من ناحية مختلف المتطلبات اللازمة لأعداد دراسة حول مداخل حركة المرور وتأثيراتها.

وخلال الفترة من عام ١٤١٠هـ حتى الآن كان المسؤولون بالأمانة يعملون في بعض الأحيان مع المطورين لأعداد نوع ما من دراسة تأثير حركة المرور، إلا أن معظم الانتباه كان يتركز على متطلبات المواقف والوصول إلى الموقع. وقد أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية نظاماً جديداً في عام ١٤١٤هـ يقضي بتقديم دراسة حول التأثيرات المرورية بالنسبة للمشاريع الكبيرة، وتضمن النظام الجديد توجيهات بعنوان (الدليل إلى دراسات تأثير حركة المرور للمشاريع الكبيرة).

وفي عام ١٤١٤هـ أيضا قررت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الطلب من جميع المطورين في القطاعين العام والخاص تقديم دراسة حول تأثير حركة المرور قبل منح الترخيص ببناء أي مبنى رئيسي أو تغيير استعمال المبنى القائم، وفي نهاية عام ١٤١٥هـ قامت وحدة النقل بمركز المشاريع والتخطيط باعداد دليلين باللغة العربية هما :

• 'الدليل الاجرائي' للجهات المحلية للاسترشاد به في عملية بدء وتنفيذ ومراجعة واعتماد دراسات مداخل حركة المرور وتأثيراتها لتطوير الموقع وتحديد مدى الدراسة المطلوبة.

• 'الدليل الفني' للمخططين والشركات الاستشارية لتحديد مختلف المتطلبات ومصادر المعلومات اللازمة للدراسة.

وقد اعتمدت الهيئة العليا محتويات هذين الدليلين لطبعهما بشكلهما النهائي، كما تقرر أن تقوم وحدة النقل بمركز المشاريع والتخطيط بالمساعدة في اعداد ومراجعة الدراسات لمدة سنة واحدة على الأقل الى أن يتمكن الجهاز الفني بالأمانة من الحصول على الخبرة الكافية في هذا المجال.

٨-٣-٣ الخطوات اللازمة للقيام بدراسة التأثيرات المرورية

فيما يلي العناصر والارشادات الرئيسية التي يتعين اذخالها في أية دراسة حول دراسة التأثيرات المرورية، وهذه الارشادات مرنة وتقدم في بعض الحالات طرقا بديلة تناسب مجموعة متنوعة واسعة من الظروف التي قد تطرأ، ويمكن توضيحها بإيجاز على النحو التالي :

• البدء بالدراسة : تحديد نطاق الدراسة والبدء بجمع المعلومات والاستطلاع الميداني.

• الاجراءات الفنية : من حيث اختيار وقت التحليل وتقدير حجم حركة المرور وعدد الرحلات التي سيتم في المستقبل بسبب المشروع موضع البحث واجراء تحليلات لتوزيع حركة المرور وتحديد اتجاهاتها.

• سعة الطرق والتجليلات الأخرى : ويتم اجراؤها للمواقع المهمة ضمن منطقة الدراسة من حيث سعة الطريق المجاور ومستوى الخدمة عليه والوصول الى الموقع والسلامة والضوابط المرورية ومتطلبات مواقف السيارات.

• التوصيات بخصوص احتياجات وتحسينات وتأثيرات المشروع المقترح سواء داخل أو خارج موقع المشروع.

هذا وتجدر الملاحظة بأنه يندر في الوقت الحاضر معالجة الترتيبات المالية للتحسينات المقترحة خارج موقع المشروع، حيث يتجه المطورون الى قبول التحسينات المقترحة داخل مواقع مشاريعهم أو التي لها تأثير مباشر على نوعية مشاريعهم. أما التحسينات الأخرى، خصوصاً التحسينات على المبنى، فإنها إما أن تترك لقطاع العام لمعالجتها أو أن تتفاوض الجهة التي اعتمدت المشروع مع المطور حول تخفيض نوع وحجم مشروعه أو انشائه على مراحل لتخفيف تأثيراته السلبية على شبكة الطرق.

٨-٣-٤: تقويم دراسة التأثيرات المرورية

إن السياسة الجديدة التي تقتضي تقديم دراسة حول التأثيرات المرورية تشكل بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن ضمان تحقيق الفائدة التامة من تلك الدراسة يستلزم معالجة عدد من القضايا وإدخالها ضمن المتطلبات الخاصة بتلك الدراسة. وتشمل تلك القضايا ما يلي :

- التحديد الواضح لنطاق الدراسة من ناحية حجم المشروع واستعمال الأراضي وموقعه ومدى تأثيراته. إن الممارسات الحالية تتجه الى تحديد نطاق تلك الدراسة على أساس الحكم المهني وليس على أساس تحليل محدد تماماً. ولكي يتم إيجاد هذه الطريقة فإن الأمر قد يستلزم القيام بدراسات تفصيلية لتحديد نطاق دراسة مداخل حركة المرور وتأثيراتها.
- عدم تناول المتطلبات المالية بشكل جيد في الدراسات الحالية حول التأثيرات المرورية، حيث لم يتم تحديد نسب المساهمة في التكاليف المترتبة على التحسينات المقترحة داخل الموقع مقابل التحسينات خارج الموقع ومدى تلك التحسينات. ولا يزال هذا الأمر يستند الى المفاوضات، مما يجعل دراسة التأثيرات المرورية عملية طويلة نظراً لأن المفاوضات قد تستغرق وقتاً طويلاً للانتهاء منها وربما يتوقف تنفيذ المشروع الى أن يتم عمل التحسينات المقترحة.
- لا تزال عملية دراسة التأثيرات المرورية بحاجة الى تعديلات من ناحية تعزيز الاجراءات الفنية مثل استنباط معدل الرحلات التي ستتسبب وأنماط توزيعها وكذلك التحليلات الفنية لتأثيراتها مثل الطاقة الاستيعابية للطريق والسلامة وإمكانية الوصول السهل... الخ.
- عدم التنفيذ والتطبيق التام للسياسة التي تقتضي بتقديم دراسة التأثيرات المرورية، ويجب على أمانة مدينة الرياض أن تتبنى القدرات الفنية فيما يتعلق بخبرة موظفيها حتى يكون بمقدورهم تصميم ومراجعة وتقويم دراسات التأثيرات المرورية ومن ثم تنفيذ التحسينات التي توصي بها وذلك قبل منح أي رخصة للبناء.

٨-٤-١ تطبيقات التقنيات (التكنولوجيا) المتقدمة على النقل

شهدت السنوات القليلة الماضية بذل قدر كبير من الجهود في سبيل تطبيق تقنيات متقدمة لحل مشاكل النقل، وكانت مثل هذه الجهود قد نفذت أساساً في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وقد استمد العديد من هذه التقنيات من التطور السريع في مجالات الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الميكانيكية والكيمياء والاتصالات وعلوم الحاسب الآلي. وفيما يتعلق بتسوية المشاكل المرورية فإن الأهداف التشغيلية الرئيسية تتضمن تحسين وضع السلامة وتخفيف الازدحام وزيادة قابلية الحركة ورفع مستوياتها وتحسين الجودة البيئية وتحقيق فعالية الطاقة وتحسين الانتاجية. ويتناول هذا القسم بشكل موسع وصفاً لمجالات التطبيق الرئيسية لهذه التقنيات ومن ثم يتناول بالبحث القضايا المهمة المتعلقة بالاستخدام المحتمل لهذه التقنيات بمدينة الرياض.

أما الأساس الذي يستند إليه تطبيق التقنيات المتقدمة بالولايات المتحدة فهو أنظمة معلومات النقل (ITS) الذي كان يدعى في السابق أنظمة المعلومات عن طرق السيارات (IVHS). وتعتبر "الجمعية الأوروبية للتعاون في المعلومات حول الطرق وحركة المرور" والتي تحمل الاسم الجديد "أنظمة معلومات النقل الأوروبية" (ERTICO) الهيئة الرئيسية التي تتولى تسيق تلك التقنيات في أوروبا. أما في اليابان فإن أنشطة أنظمة معلومات النقل يتم تنسيقها عن طريق برنامج "VERTIS".

هذا وتشمل بعض المجالات الوظيفية الرئيسية لأنظمة النقل الذكية ما يلي :

- أنظمة إدارة مرورية متقدمة (ATMS) أو "الشوارع الذكية" حيث تستخدم تلك الأنظمة تقنيات مبتكرة وتدمج أنظمة إدارة ومراقبة حركة المرور الجديدة والحالية مع بعضها لكي تستجيب لحوادث المرور الديناميكية في الوقت الذي تخدم فيه كافة وسائل النقل. أما المقومات الرئيسية فتتمثل في دمج الأنظمة الفرعية وإجراء تعديلات على مراقبة الوقت الحقيقي.
- أنظمة معلومات متقدمة للمسافرين (ATIS) تجمع وتحلل وتوصل وتقدم المعلومات لمساعدة المسافرين على الانتقال من نقطة المنشأ إلى الوجهة المقصودة حيث تؤدي الأنظمة تلك المساعدة بطريقة تلبى احتياجات المسافرين من السلامة والفعالية والراحة، وقد يترتب على السفر استخدام وسيلة واحدة من وسائل النقل أو ربط عدة وسائل منها مع بعضها خلال أجزاء الرحلة المختلفة.
- أنظمة متقدمة لمراقبة السيارات (AVCS) أو "السيارات الذكية" تجمع بين أجهزة الاستشعار وأجهزة الكمبيوتر وأنظمة المراقبة في السيارات وفي البنية التحتية لتحذير السائقين ومساعدتهم أو للتدخل في مهمة السواقة. ويمكن تصور تحقيق مستويات سلامة أعلى ومستويات ازدحام أقل فيما يحتمل أن يؤدي إلى أفكار شاملة جديدة حول خدمات النقل البري والبحري. ومن بين المقومات الرئيسية لهذا النظام أجهزة الاستشعار التي تعزز الإدراك الحسي القسري وضوابط آلية تفوق قدرة الاستجابة المبرعة لدى البشر. ومن الأمثلة على ذلك أجهزة الانذار المساندة وأجهزة الانذار بالاصطدام الطولي. وتضم هذه الفئة أهم النواحي المستقبلية لأنظمة النقل الذكية.

هذا وتشمل بعض مجالات التطبيق الرئيسية ما يلي : أنظمة النقل العام المتقدمة التي تسعى لتطبيق أنظمة معلومات النقل لتعزيز النقل العام، وتطبيقات عمليات السيارات التجارية التي تركز على تحسين إدارة السيارات التجارية بفعالية وأمان أكثر. وتشمل هذه الأنظمة تحديد السيارات ألياً ووزنها أثناء الحركة وتصنيفها وتحديد مواقعها. وتطبق أنظمة النقل الريفي تكنولوجيا أنظمة النقل الذكية على الأمور الخاصة بالنقل الريفي.

وكأمثلة على تطبيق أنظمة النقل الذكية بالنسبة لمستخدمي السيارات الخاصة فإن أنظمة معلومات المواقف والارشاد عنها تبلغ السائقين عن أماكن التوقف المتوفرة بالمرباب، وربما مع امكانية حجز موقف للسيارة. كما يمكن لأنظمة معلومات السائقين أن تكون إما أنظمة للإرشاد عن مسارات الطرق والتي تضم ديناميكيا معلومات عن الوقت الحقيقي الذي تستغرقه السيارة لاقتراح أسرع الطرق المؤدية الى الوجهة المقصودة، أو أنظمة ملاحية تبين أقصر الطرق المؤدية الى الوجهة المقصودة على أساس خريطة رقمية للمدينة مخزنة في النظام. وقد تشمل تلك الأنظمة اعطاء اشارات متغيرة وإشارات ضوئية مع اظهار المعلومات على شاشة داخل السيارة، وتساعد الأجهزة الملاحية بشكل أساسي أولئك السائقين ممن لا يعرفون المنطقة التي يكونون بها في الوقت الذي يتم فيه استخدام دليل الطرق من قبل السائقين الذين يعرفون شبكة الطرق.

هذا وتشمل العناصر الرئيسية لأنظمة النقل الذكية ما يلي :

- أنظمة التحكم بإشارات المرور الضوئية الذكية التي تراقب حجم حركة المرور وتعديلها ألياً لجعل حجم حركة المرور على النحو الأمثل.
- أنظمة إدارة الطرق السريعة التي تقيس عدد السيارات التي تدخل الشوارع والطرق السريعة ذات حركة المرور الكثيفة مع إشارات مرور ضوئية عند معابر الدخول و/أو استخدام نظام الكثف عن الوقت الحقيقي لمرور لنقل المعلومات عن حركة المرور مباشرة الى السائقين عن طريق إشارات متغيرة ومذياع للإرشاد عن الطرق.
- أنظمة إدارة النقل العام.
- أنظمة إدارة النقل العام التي تقدم معلومات سمعية وبصرية عن الوقت الحقيقي حول الخدمات والطرق.
- برامج إدارة الحوادث التي تحدد وتستجيب لحوادث السيارات أو حالات تعطلها مع توفير خدمات الطوارئ المناسبة وإعادة الطرق الى خنمتها الكاملة.
- جمع الرسوم المدفوعة إلكترونياً.
- أنظمة إلكترونية لدفع الاجرة تسمح للمسافر بدفع أجرة الموقف وأجرة الحافلة أو القطار ومجاميعها في بطاقة واحدة.
- الكشف الاختياري عن السيارة حيث يمكن توصيل الأشخاص الذين يقدمون خدماتهم في حالات الطوارئ بأنظمة مراقبة الاشارات للسماح لسيارات الطوارئ بالتحكم بإشارات المرور الضوئية عند محاولتها افساح الطريق عند احد التقاطعات.

• أنظمة معلومات اقليمية للمسافرين متعددة الاشكال تحقق الفائدة من مجموعة متنوعة من الأنظمة الوسيطة مثل ارسال الاشارات المتغيرة والمذياع الذي يبلغ عن حالة الطرق والاكتشاك الالكترونية وذلك لنقل المعلومات الضرورية لمساعدة الأفراد على تعديل خطط تنقلهم.

٨-٤-٢ تكنولوجيا النقل المتقدمة بالرياض

بدأ تطبيق تكنولوجيا النقل المتقدمة بمدينة الرياض منذ عدة سنوات عن طريق مشروعين أولهما مشروع طريق الرياض الذكي وثانيهما نظام مراقبة حركة المرور بالمنطقة الذي يجري تشغيله بمقر شرطة مرور الرياض منذ عام ١٩٩٢م.

طريق الرياض الذكي

تم الانتهاء من تصميم مشروع طريق الرياض الذكي الاستعراضي في عام ١٤١١ هـ / ١٩٩١م وقد خطط لبدء تنفيذه بعد سنتين من التصميم الا أنه لم ينفذ، وحيث أن المشروع لم ينفذ فسوف نستعرض في هذا الفصل ملامح التصميم الرئيسية فقط (يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل في تقرير مركز المشاريع والتخطيط المورخ نوفمبر ١٩٩١م).

إن مشروع طريق الرياض الذكي الاستعراضي عبارة عن نظام مراقبة معلومات وتحكم الكتروني مصمم لتحسين انسياب حركة المرور وسلامة سائقي السيارات بطريق الملك فهد.

نظرة شاملة

يمتد نظام الطريق الذكي على قطاع بطول ٥.٢ كلم من طريق الملك فهد يمتد من طريق الأمير محمد بن عبد الرحمن في الجنوب الى شارع الوشم في الشمال. ويسمح هذا النظام لجهاز موظفي قسم العمليات بمراقبة حركة المرور تلقائياً باستخدام حاسب آلي تتحكم به أجهزة استشعار عن بعد ويستخدم يدوياً كاميرات دوائر تلفزيونية مغلقة عن بعد. وسيتم تجميع هذه المعلومات أوتوماتيكياً ونقلها كاملة عن طريق شبكة اتصالات من الاليف البصرية الى مركز مراقبة مرور مخصص لهذا الغرض.

وسيكون بإمكان جهاز موظفي قسم العمليات مراقبة حالات المرور غير الاعتيادية كالازدحام والحوادث من مركز المراقبة، وحيثما يستلزم الأمر سيتم ارسال موظفي وسيارات الطوارئ بسرعة وسهولة وتوجيهها مباشرة الى المكان الذي حدثت به المشكلة. كما يمكن عن طريق الاشارات الخاصة على امتداد الطريق ابلاغ السائقين عن احوال حركة المرور أمنهم وابلغهم بضرورة التحول الى طرق بديلة. وسوف يسمح وجود أجهزة الكترونية بين الاشارات الضوئية على امتداد طريق الخدمة ببرمجة الدورة الزمنية للاشارة بحيث تتغير تلقائياً لاستيعاب أية زيادة في حجم حركة المرور تنتج عن التحول من الطريق السريع.

نقد صمم مشروع طريق الرياض الذكي الاستعراضي ليكون نظاما مكتملا وقائما بذاته ويسمح ليس فقط بالمراقبة الفعالة لحركة المرور والتحكم بها وإنما ليعمل أيضا كمشروع متقدم لا يراى أحدث تقنيات مراقبة حركة المرور. لقد تم استخدام كلمة "الاستعراضي" لتوضيح مقدرة النظام كوسيلة لإظهار التقنيات والأفكار المقدمة لمراقبة حركة المرور بالملكة، إلا أن ذلك لا ينبغي أن ينطوي ضمنا بأية طريقة كانت على أن النظام غير مكتمل أو أنه مؤقت. ومع الاقرار بحوث تطورات جديدة في تكنولوجيا مراقبة حركة المرور بالرياض على أساس منتظم فقد تم اتخاذ التدابير الاحتياطية لتوسعة النظام جغرافيا ووظيفيا، حيث قصد بنظام الطريق الذكي بالرياض أن يوفر قاعدة اختبار ممتازة للتقويم والمعرفة بتقنيات مراقبة حركة المرور الجديدة.

هذا ويتخلص الفوائد الرئيسية المتوقعة لهذا النظام على النحو التالي :

- القدرة على تقويم احوال حركة المرور والاضاع غير العادية بسرعة والتجاوب اللازم مع تلك الاحوال.
- القدرة على مراقبة حركة المرور باستمرار من نقطة مراقبة مركزية.
- انخفاض عدد الحوادث المرورية وخطورتها بسبب المعلومات والتحذيرات المحسنة للسائقين.
- وضع سلامة أفضل بالنسبة لموظفي الانشاء والصيانة.
- مستوى راحة أفضل لسائقي السيارات.
- حالات ازدحام وتأخير أقل عن طريق التشغيل المحسن للطرق السريعة وطرق الخدمة.

لقد أورد التقرير نتائج مشروع مماثل تم تنفيذه في تورنتو. حيث شملت الفوائد التقديرية تخفيضاً في عدد الحوادث بنسبة ٢٤% وتخفيضاً بنسبة ١٤% في مدة الاستجابة للحوادث ومعالجتها وزيادة سرعة السيارات لغاية ١٠ كلم/ساعة و ٤% على التوالي أثناء حالات الازدحام. وقد كان من المتوقع أن يحقق مشروع اظهار الطريق الذكي بالرياض فوائد مماثلة. ومن بين الفوائد الرئيسية لنظام الطريق الذكي القدرة على تحويل المرور من طريق الى آخر. وإذا توفرت الطاقة الاستيعابية الكافية على طريق الخدمة فسوف يكون بالإمكان تحسين تشغيل الطريق السريع إما عن طريق تحويل المرور منه أو عن طريق ابلاغ السائقين بالصعوبات قبل دخولهم في الطريق السريع. وإذا وقع حادث رئيسي على الطريق السريع فسيكون بالإمكان عندئذ تحويل المرور الى طريق الخدمة باستخدام أجهزة معلومات السائقين. كذلك إذا كان الحادث خطيراً بدرجة كافية تستلزم معها الاغلاق التام للطريق فإن الطريق الآخر سيكون الطريق البديل.

هذا ويتكون مشروع اظهار الطريق الذكي بالرياض من ستة عناصر رئيسية هي :

• مراقبة حركة المرور : تتم عن طريق وسائل الية وبصرية لابلاغ موظفي التشغيل بمركز المراقبة عن طبيعة المشكلة المحتملة ونوع الاستجابة المطلوبة وتخفيض مدة الاستجابة لحادث ما أو لوضع خطر .

• معلومات السائقين : عن طريق ارسال اشارات متغيرة خاصة ولافتات ارشادية أصغر مع لافتات ثابتة يتم تركيبها عند نقاط استراتيجية ضمن الطريق السريع وعلى طريق الخدمة بالقرب من كل معبر الى الطريق السريع لارشاد السائقين عن احوال الطريق السريع امامهم قبل دخولهم الى الطريق .

• مراقبة الطريق : بواسطة حاسب آلي مركزي يمكنه تغيير مدة الدورة الزمنية للإشارة الضوئية عند التقاطعات تستوعب الطريق التغيرات في حجم حركة المرور الناجمة عن التحولات عن الطريق السريع .

• مركز المراقبة : لا يواء جهاز موظفي العمليات وأجهزة مراقبة حركة المرور والحاسب الآلي المركزي .

• الحاسب الآلي المركزي : لتزويد عمليات المراقبة والتحكم لأغلبية أجهزة نظام الطريق الذكي بما في ذلك ارسال الاشارات المتغيرة والاشارات الارشادية وأجهزة الاستشعار الحثية الحلقية واشارات المرور البيئية .

• الاتصالات : لربط مركز المراقبة بأجهزة الطريق الذكي المركبة على طول الطريق .

نظام مراقبة حركة المرور بالمنطقة

سبق وصف نظام مراقبة حركة المرور بالمنطقة في القمم 8-1 من هذا الفصل.

8-4-3 تقويم الاستخدامات الأخرى لأنظمة النقل الذكية بالرياض

تتطوي أنظمة النقل الذكية بوجه عام على تطبيق حلول تكنولوجية على الخطط التقليدية لإدارة حركة المرور، ويبدو أن السؤال حول ما اذا كان يتعين على الرياض أن تخصص مزيدا من الاستثمارات في أنظمة النقل الذكية يركز على ثلاث نقاط هي :

• هل هنالك حاجة واضحة لاستخدام هذه التقنيات من ناحية المجال والمكان والزمن ؟

• لا يزال على تقنيات أنظمة النقل الذكية أن تثبت جدارتها في الأمطار التي تمت تجربتها فيها .

• هل هذه التقنيات ملائمة لنقلها الى مدينة الرياض ؟

لقد بينت الأقسام السابقة من هذا الفصل بأن بعض الأساليب التقليدية لإدارة المرور لم يتم استخدامها بعد بشكل مؤثر وفعال بمدينة الرياض. إن تقنيات أنظمة النقل الذكية أكثر تكلفة ويجب أن ينظر في تطبيقها فقط في حالة استفاد الأساليب الأكثر تقليدية أو إذا ثبت أنها غير ملائمة. علاوة على ذلك هناك جدال في الوقت الحاضر حول ما إذا كانت مستويات الازدحام على شبكة الطرق بمدينة الرياض تبرر إدخال أنظمة النقل الذكية. وإذا لم تكن هناك حاجة ملحة لإدخال مثل هذه الأنظمة فسيكون بالإمكان عندئذ تحقيق الفوائد عن طريق تأخير إدخالها لحين تقويمها بصورة أكثر شمولية في مدن العالم الأخرى، وستشمل المراحل القادمة من مشروع الاستراتيجية اجراء مزيد من الدراسة حول ما إذا كان حل الأخذ بأنظمة النقل الذكية سيحقق فوائد تستحق الذكر لمدينة الرياض سواء الآن أو في المستقبل.

٨-٥ الاستنتاجات والقضايا الرئيسية

يعتبر إنشاء الطرق الجديدة أكثر صعوبة هذه الأيام مما كانت عليه قبل أن تصل شبكة الطرق إلى الدرجة التي وصلت إليها في الوقت الحاضر، كما أن هناك معوقات مالية أكثر صعوبة لإنشاء الطرق الجديدة. وبالتالي توجد حاجة أكبر لتعزيز أداء الشبكة الحالية، ولعل وجود تصور لمشاكل التي تؤثر على نظام النقل يؤكد أيضاً على الحاجة لمزيد من التعاون من جانب مستخدمي هذا النظام في معالجة هذه المشاكل.

هذا ويجب تحقيق التطوير المستقبلي لشبكة الطرق بالرياض عن طريق مجموعة متوافقة من المشاريع الاختيارية الجديدة لإنشاء الطرق ورفع الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق الحالية حتى أقصى درجة من خلال إدارة مرورية محسنة تتضمن تنفيذ إجراءات إدارة نظام المرور وإدارة الطلب على حركة المرور يمكنها أن تحقق ازدحاماً وتأثيرات بيئية أقل وأوضاع سلامة محسنة عن طريق إدارة حركة المرور بشكل أكثر فعالية وتخفيض الطلب على التنقل لا سيما السيارة الخاصة.

إن أنظمة النقل الذكية تستلزم تطبيق تقنيات متقدمة على إجراءات إدارة حركة المرور، وهي بوجه عام مكلفة أكثر من الحلول المرورية الأكثر تقليدية وتحتاج إلى درجة أعلى من الخبرة التصميمية والتنشغيلية، ومع ذلك لها دور مهم تلعبه في الإدارة الفعالة في المستقبل لشبكة الطرق بالرياض. ولكي نضمن بأن المشاريع الجديدة لا تؤثر سلباً على تشغيل الشبكة فإن الحاجة تدعو على نحو مماثل، إلى الاستمرار في تطبيق دراسات تأثير المنشآت الحضرية على الحركة المرورية.

ويمكن بوجه عام تحديد عدة قضايا مهمة فيما يتعلق بإدارة حركة المرور، وتشمل تلك القضايا ما يلي:

بما أن شبكة الطرق اقتربت من اكتمالها في معظم المناطق المسموكة، فإن الحاجة إلى الاستخدام الفعال لشبكة الطرق تعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة لتعزيز الأداء التشغيلي الحالي واستيعاب الزيادات المتوقعة في عدد الرحلات داخل الرياض.

يستلزم التطوير المستقبلي لشبكة الطرق اتباع طريقة متوازنة تتضمن إنشاء طرق جديدة مختارة مسح التطبيق المحسن لأساليب إدارة حركة المرور.

لم يتم تطوير الخبرة في إدارة حركة المرور بمدينة الرياض بشكل يكفي لتحقيق الفائدة القصوى من ناحية فعالية الشبكة، بالإضافة إلى أن أهداف إدارة المرور غالباً ما تقتضي وضع أنظمة لحركة المرور على الطرق، إلا أن تنفيذ تلك الأنظمة لا يتم في الوقت الحاضر بشكل أفضل.

ربما يكون لأنظمة النقل الذكية دور مهم تلعبه كجزء من استراتيجية مرورية أوسع نطاقاً، إلا أن تلك التقنيات لا تزال في مرحلة التطوير في العديد من الحالات، ولهذا يلزم إجراء دراسة متأنية عند تقويم فعاليتها بمدينة الرياض.

الفصل ٩-٠ : القضايا الحرجة الرئيسية

حدد العمل الذي تم تنفيذه في اعداد هذا التقرير القضايا التالية باعتبارها القضايا الرئيسية فيما يتعلق بنظام النقل بمدينة الرياض.

القضية الأولى : الحاجة الى تطوير سياسة نقل شاملة لمدينة الرياض

تمت آخر مراجعة مهمة لسياسة النقل كجزء من مخطط شركة ست عام ١٣٩٧هـ. وقد تم الآن تنفيذ معظم شبكة الطرق التي كانت متوقعة في المخطط المذكور وهذه الشبكة تلبي الاحتياجات الحالية على نحو معقول. إلا أنه تم احراز القليل في تلبية أهداف النقل العام من المخطط. لقد مضى الآن حوالي ٢٠ عاما على مخطط شركة ست ولا توجد في الوقت الحاضر أية سياسة شاملة لتوجيه تطوير نظام النقل ليلبي احتياجات المدينة المستمرة في توسعها بطريقة لا تتفق في كثير من الحالات مع مخطط شركة ست. وهناك عدد من الجهات المشاركة في تخطيط وتشغيل نظام النقل إلا أن التنسيق والتعاون بين هذه الجهات ضعيفان في أغلب الأحيان، ومن الممكن أن تكون جهود تلك الجهات منسقة بصورة أفضل لو كانت هناك سياسة نقل شاملة لتحديد الاتجاه الذي يجب أن يتم فيه تطوير نظام النقل لتلبية الاحتياجات المستقبلية للمدينة ولتحديد الأولويات في الاستثمار.

النتائج :

سياسات فعالية وسياسات توضع لغرض معين وتخطيط غير منسق للنقل وسوء تكامل مع تخطيط استعمالات الأراضي مما يؤدي الى استخدام غير فعال للموارد المتاحة.

أما التدابير العلاجية المطروحة للدراسة فهي :

- وضع وتنفيذ سياسة نقل شاملة على المدى الطويل داخل الرياض وبين الرياض ومن الممثلة الأخرى لتوجيه التطوير المستقبلي لنظام النقل تمثيا مع تطوير استعمالات الأراضي.
- تكليف جهة واحدة بالاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن تطوير ومراقبة ومراجعة هذه السياسة.

القضية الثانية : ضرورة ادخال اجراءات تؤدي الى تخفيض عدد الحوادث على الطرق والتقليل من التكاليف البشرية والاقتصادية المترتبة عليها

ذكرت وزارة الداخلية في تقريرها عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م أن معدل الوفيات من جراء حوادث الطرق بلغ ١٧٧ حالة وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ سيارة مسجلة، وبفوق هذا المعدل ٨ أضعاف مثيله بالولايات المتحدة وأكثر من ٩ أضعاف المعدل في استراليا وأكثر من ١٠ أضعاف المعدل بالمملكة المتحدة، كما أن التكلفة الكلية لحوادث الطرق مرتفعة من الناحيتين البشرية والاقتصادية، وقد تم تقدير التكلفة الكلية التي يتحملها المجتمع في بعض الأقطار نتيجة لحالة وفاة ناجمة عن حوادث الطرق بأنها تتجاوز مليون دولار أمريكي، ويعتبر الأطفال والشباب الضحايا الرئيسيون لحوادث الطرق.

النتائج :

سوف تصبح الزيادة المستمرة في تلك الخمائر من الناحيتين البشرية والاقتصادية غير مقبولة.

أما التدابير العلاجية المطروحة للدراسة فهي :

- تأسيس قاعدة معلومات تسجل تفاصيل وأماكن وقوع حوادث الطرق واستخدام تلك القاعدة لتحديد الأماكن التي تكون فيها نسبة الحوادث مرتفعة مع أسباب تلك الحوادث.
- تحديد مقومات شبكة الطرق ومخططات تقسيم الأراضي التي تسهم في وقوع الحوادث وابتكار تحسينات هندسية لها.
- توعية مستخدمي الطريق بأسباب وقوع الحوادث وكيفية المعالجة في تقليل الحوادث.
- تحسين تنفيذ قوانين وأنظمة المرور وإدخال أنظمة جديدة عند الضرورة.
- تحسين مقومات السلامة على المركبات وضمان المحافظة عليها بالشكل الصحيح عن طريق اجراء فحوصات نوعية.

القضية الثالثة :

- الحاجة الى وضع سياسات جديدة تتعلق بالحركة والتطور الحضري تكون أقل محاباة تجاه السيارات الخاصة بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى.

- ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لحركة كافة أفراد المجتمع.

يتم داخل مدينة الرياض عدد ضئيل جدا من الرحلات بغير وسائل النقل الآلية، ويقدر حاليا بأن حوالي ٩٠% من كافة الرحلات بالسيارة ووسائل النقل الآلية الأخرى تتم بواسطة السيارات الخاصة، وحوالي ٨% عن طريق وسائل نقل مجموعات الطلاب والموظفين والعمال وحوالي ٢% فقط عن طريق النقل الجماعي كما يعاني النقل العام من تغطية محدودة لشبكة الطرق ومستوى خدمة سئ، إلا أن تكرار الخدمة ودرجة الاعتماد عليها رديئة. كما توجد حاليا بالرياض مناطق منخفضة الكثافة العمرانية وهذا في غير صالح النقل العام. وبالإضافة الى التكاليف البينية للاستعمال الزائد عن الحد للسيارة فإن النتيجة أن فئات المجتمع التي لا تتوفر لها سهولة الحصول على السيارة الخاصة يعانون من مشاكل فيما يتعلق بالمقدرة على التنقل.

سيؤدي استمرار السياسات الحالية إلى حدوث مشاكل ازدحام مستعصية ومشاكل سلامة على الطرق وتلوث الهواء في المستقبل. كما أن جودة حياة مجموعات معينة من المجتمع ستتأثر على نحو معاكس.

أما التدابير العلاجية المطروحة للدراسة فهي :

• وضع استراتيجيات لتوزيع وسائل النقل عن طريق اتخاذ إجراءات معينة مثل تشجيع أنماط بديلة لاستعمالات الأراضي والدعم القوي لاستخدام وسائل النقل العام ونقل المجموعات، كما تلزم دراسة النقل العام الذي يستند إلى استخدام سكة الحديد على المدى الطويل بما في ذلك تقويم وسائله الحديثة والمتطورة.

القضية الرابعة : لا تستطيع الرياض الإبقاء على سياسة تسوية مشاكل النقل الناجمة عن شبكة الطرق من خلال إنشاء الطرق فقط، بل يجب اتباع طريقة تستند إلى الجمع بين إدارة حركة المرور وإنشاء الانتقال للطرق

لقد تم تنفيذ شبكة الطرق التي كانت متوقعة في مخطط شركة ست عام ١٣٩٧هـ على نحو موسع وتستمر شبكة الطرق هذه في أداء مهمتها بشكل جيد، حتى أنه في أوقات الذروة تظهر نسبة صغيرة فقط بين حجم حركة المرور والطاقة الاستيعابية للطرق تتجاوز ٠.٠٩. إلا أن مسح استعمالات الأراضي في عام ١٤١١هـ / ١٩٩٠م أظهر بأن الطرق تشغل أكثر من ثلث المساحة المطورة من المدينة، وهو ما يوضح حقيقة أن سياسة النقل بالرياض ظلت حتى الآن تركز على إنشاء الطرق بدلاً من التركيز على زيادة فعالية استخدام المساحة التي تشغلها عن طريق تطبيق إدارة مروية يمكنها أن تسهم في فعالية الشبكة عن طريق إجراءات مثل تنظيم المواقف وتخفيض حالات التأخر بسبب التقاطعات وتقليل الحوادث وتوزيع أكثر تساويًا لحركة المرور على الشبكة. وسيحتاج التطور المستقبلي لشبكة الطرق بالمدينة الموازنة بين الإنشاء الانتقائي للطرق والإدارة الفعالة لحركة المرور.

استخدام غير فعال للموارد المالية وإيجاد بيئة عمرانية تغلب عليها مساحات تشغلها الطرق.

أما التدابير العلاجية المطروحة للدراسة فهي :

• دراسة ما إذا كانت حلول الإدارة المروية مفضلة قبل إنشاء المزيد من الطرق، واستخدام أساليب التقويم التي تدخل فيها التكاليف الكلية للمجتمع وذلك للمساعدة في تحديد الحلول المحتملة.

القضية الخامسة : تمثل الانبعاثات المرتبطة بنظام النقل مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء بالمدينة ولهذا يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيضها

أظهرت الدراسات التي أجريت بمدينة الرياض على مدى السنوات الماضية وجود تركيزات لملوثات الهواء (خاصة أول أكسيد الكربون وأكاسيد النتروجين) تفوق المعايير الوطنية لجودة الهواء، وقد حدد النقل كمصدر من مصادر تلوث الهواء. وإذا لم يتم اتخاذ أي إجراء فإن هذه التركيزات قد تتضاعف بحلول عام ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م. كذلك تساهم حركة المرور على الطرق بشكل مهم في تلوث الضوضاء بالرياض. ومن ناحية الغازات المنبعثة من عوادم السيارات فإن تقنيات السيارات والوقود المستخدمة بالمملكة العربية السعودية أقل تقدما منها في كثير من الأقطار الأخرى. ويزداد انبعاث الملوثات من السيارات التي تسير على شبكة الطرق بزيادة حجم حركة المرور وارتفاع مستوى الازدحام على شبكة الطرق، وما لم تتخذ خطوات لمعالجة هذا الوضع مع زيادة الطلب على التنقل فإن مستوى تلوث الهواء ونتائجه من ناحية صحة سكان مدينة الرياض سيزداد أيضا.

النتائج :

تأثيرات سلبية على صحة سكان مدينة الرياض وعلى تكاليف العلاج.

أما التدابير العلاجية المطروحة للدراسة فهي :

- تطبيق معايير أكثر صرامة بالنسبة لتكنولوجيا السيارات والوقود لتحفيف انبعاث الملوثات من السيارات.
- مراقبة وتنفيذ معايير لجودة الهواء والضوضاء.
- تطبيق سياسات تقلل من اعتماد الجمهور على السيارة الخاصة.

القضية السادسة : يستلزم التشغيل الفعال لنظام النقل تخطيطا محسنا للنقل وإدارة حركة المرور وتنفيذ أنظمة حركة المرور.

لم تتحقق الفائدة القصوى من شبكة النقل بسبب ضعف تطبيق أساليب الإدارة المرورية، بالإضافة إلى التراخي في تطبيق القوانين والأنظمة المرورية الحالية. كما أن عدد الموظفين المتوفرين لمعالجة هذه القضايا غير كاف بوجه عام وموزعون بين جهات متعددة.

حدوث حالات تأخير وازدحام مروري لا ضرورة لها مما يمثل انتاجية مفقودة على العمل وفشلا في تحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات في نظام النقل.

أما التدابير العلاجية المطروحة للدراسة فهي :

تحسين مستوى الخبرة المتوفرة عن طريق الآتي :

- ضمان الاستخدام الأمثل للخبرة المتوفرة لدى مختلف الجهات المشاركة في النقل.
- تنفيذ برامج تدريب في مجال تخطيط النقل وأساليب الإدارة المرورية.

أما القضايا التخطيطية والتفنية الأخرى المتعلقة بالنقل والتي تحتاج الى معالجة فهي :

- تبادل المعلومات والخبرات الفنية بين الجهات ذات العلاقة غير كاف، وسيساعد انشاء مركز لاجتات النقل فلي هذا الشأن.

- عدم انتاسق بين تطبيق معايير التصميم والضوابط النظامية.

- الاجراءات المتبعة حاليا في انشاء الطرق لا تعطي الاعتبار الكافي للطلب المتوقع بشكل مناسب.

- ازدياد أحجام حركة المرور باضطراب سيتمخص عنه في القريب العاجل وضع عدد أكبر من أجزاء من شبكة الطرق تحت طلب شديد وبالتالي الازدحام.

- عدم توفر المعلومات المتعلقة بالنقل البري للبضائع والحاجة الى تنظيم حركة الشاحنات بشكل أفضل.

- توفر المواقف مجانيا بوجه عام وسوء ادارة تلك المواقف.

- الحاجة الى وضع استراتيجية نقل عام شاملة للمدينة لتحسين مستوى الخدمة وزيادة حجم الازدحام وتقليل الاعتماد على السيارة الخاصة.

- ربما يوجد في الوقت الحاضر عدد زائد من سيارات الاجرة مما يدي الى حركة مرور لا ضرورة لها على شبكة الطرق.

- لا يشجع الشكل العمراني للمدينة بوجه عام وكذلك تصميم مناطق معينة على المشي أو يوفر بيئة مأمونة ومليمة ومريحة للمشاة.

- تمثل سكة الحديد واسطة نقل غير متطورة سواء من ناحية التقل داخل مدينة الرياض أو بين مدن المملكة. ولهذا يلزم اجراء مزيد من الدراسات حول جدوى تمديد شبكة خطوط حديدية.

- ارتفاع متوقع في نسبة ملكية السيارات بشكل جوهري عند بلوغ قسم كبير من سكان الرياض الصغار سن القيادة.

- ضرورة وضع برنامج نظامي عاجل لمراقبة وضبط جودة الهواء والضوضاء الناجمة عن حركة المرور.

قد تلعب أنظمة النقل الذكية دورا مهما في اطار استراتيجية شاملة لادارة حركة المرور.

الملاحق

الملحق أ - قدرات وملاءمة النماذج

١-٠ نموذج توقع النقل الذي أعده مركز المشاريع والتخطيط

يهدف هذا الملحق إلى تقديم وصف لنموذج توقع الطلب على الانتقال الذي أعده مركز المشاريع والتخطيط بالإضافة إلى القدرات الأخرى للنماذج وتكوين أدائها. ويتضمن الجزء الأول من هذا القسم وصفا للخلفية المتعلقة بتطوير القدرات على تحليل نظام النقل. وقد تم تقديم الوصف ببعض التفاصيل للمساعدة على تطوير تفهم للاحتياجات من تلك النماذج واستخدامها بوجه عام ولنموذج مركز المشاريع والتخطيط بوجه خاص، يتبع ذلك وصف موجز لتركيب النموذج والبرنامج المستخدم بوحدة النقل، ويتم إنهاء هذا القسم باستعراض للأعمال اللاحقة على هذا النموذج وتطبيقه والأعمال الأخرى المخطط لتنفيذها. وسيتم بحث إمكانيات وملاءمة النموذج في القسمين التاليين، بينما سيتم ذكر الاستنتاجات في القسم الأخير.

١-١ تاريخ تطوير النموذج

بدأ مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٩٨٧م بتنفيذ المرحلة الثانية من دراسة نظام النقل بمدينة الرياض (مركز المشاريع والتخطيط - يناير ١٩٨٩م)، وكان هدفه العام من ذلك تطوير وتنفيذ طرق منهجية مع النماذج المصاحبة لها التي يمكن استخدامها في تكوين أداء نظام النقل بمدينة الرياض في مهمة تخطيطية مستمرة للنقل، وقد كانت الأهداف المحددة لتلك الدراسة كما يلي :

- (١) اختيار أساليب تخطيط النقل وأنظمة النماذج التي تلبي احتياجات مركز المشاريع والتخطيط للقيام بتخطيط مستمر لنظام النقل.
- (٢) استخدام المعلومات التي تم جمعها خلال دراسة دلثا ومعايرة وتطبيق نماذج التنقل على جهاز الحاسب الآلي بمركز المشاريع والتخطيط.
- (٣) تدريب منسوبي المركز على الأساليب التقنية لمعايرة النموذج وتطبيقات النماذج.

هذا وقد تم تقسيم المشروع إلى أربعة مراحل ، وهي :

- (١) تقويم واختيار النموذج
- (٢) معايرة النموذج واعتماده
- (٣) تطبيق النموذج
- (٤) تدريب الموظفين

أما المرحلة الثالثة فقد أعيد تخصيصها للمرحلة الثالثة من دراسة نظام النقل بمدينة الرياض.

وفيما يلي المهام التي أنجزت بالمرحلة الأولى من المشروع :

- متحديد احتياجات المستخدمين
- متقويم برامج تخطيط النقل
- متقويم برامج العمليات المرورية
- متقويم الاحتياجات من أجهزة الحاسب الآلي
- متحليل بيانات المسح
- موضع مواصفات النموذج
- متقويم احتياجات الموظفين
- متقويم الاحتياجات من المعلومات الإضافية

أما المهام التي تم تنفيذها بالمرحلة الثانية فقد كانت كما يلي :

- معايرة نموذج إنتاج توليد الرحلات
- معايرة نموذج اجتذاب توليد الرحلات
- متفيذ منهجية تطبيق توليد الرحلات
- معايرة نموذج توزيع الرحلات
- موضع الإجراءات الخاصة بأشكال التنقل الأخرى بالسيارات
- معايرة نموذج التعيين واعتماده.

إضافة لما سبق تم في هذه المرحلة إنجاز مراجعة وتعديل نظام تقسيم المناطق بالرياض لتشكيل قاعدة بيانات متعددة الطبقات ومعايرة نموذج نوع المنطقة. أما المرحلة الرابعة فقد تضمنت عدة آليات تعزيز متبادلة وهي التدريب الرسمي والتدريب بموقع العمل والتعلم الذاتي.

هذا وقد تم إنجاز المهمة الحاسمة لتحديد احتياجات المستخدمين بمساعدة الشخصيات الرسمية أثناء مقابلاتهم بمن فيهم رئيس مركز المشاريع والتخطيط ومدير عام التخطيط والدراسات ومدير إدارة التخطيط والعمارة ومدير إدارة التخطيط والدراسات الحضرية والمستشار الخاص لمركز المشاريع والتخطيط ورئيس قسم النقل وكبير أخصائيي الإحصائيات السكانية (الديموغرافي) وكبير الأخصائيين الاقتصاديين واستشاريي تخطيط استعمالات الأراضي بمركز المشاريع والتخطيط. ونظرا لأهميتها في تشكيل استعمال وتطوير النموذج منذ ذلك الحين اقترحت استنتاجاتها الرئيسية أن يقوم المركز بالآتي :

- الانتقال نحو تحقيق الهدف بأن يصبح منظمة تخطيطية إقليمية.
- التأكيد بصفته منظمة تخطيطية إقليمية على التخطيط الاستراتيجي للنقل بمدينة الرياض لمدة عشر سنوات قادمة ولما بعد ذلك.
- أن يكون مجهزا لتحليل السياسات الحضرية المختلفة وكيف تؤثر على نظام النقل.
- أن يكون مجهزا لدراسة قضايا النقل على مستوى المنطقة والأقاليم الفرعية.
- متكئ (وليس إنهاء) دوره كجهة تقوم بتحليل وتصميم العمليات المرورية.
- أن يكون مصدرا إقليميا للخبراء لتحليل الأمور المتعلقة بتخطيط وعمليات النقل.

لقد كان لهذه الاستنتاجات تأثيرات على المرحلة الثانية من دراسة نظام النقل بمدينة الرياض وعلى نماذج توقع التنقل والعمليات المرورية التي يتعين إعدادها لمدينة الرياض كجزء من الدراسة. وكمثال على ذلك كان من الضروري تكملة نماذج توقع التنقل بإمكانيات أو نماذج تحليل حركة المرور التي لا تستلزم دمجها بالكامل مع بعضها البعض، علما بأن نماذج توقع التنقل نفسها كان يجب أن تكون مرنة حتى يمكن استخدامها في تحليل السياسات أو الخطط التي تختلف كثيرا عن الأوضاع الراهنة.

٢-١- وصف النموذج

بعد تحديد احتياجات المستخدمين تقرر بعد تقويم العديد من برامج تخطيط التنقل، الحصول على برنامج EMME/2، حيث تبين بأن هذا البرنامج هو الأكثر ملاءمة لاحتياجات المركز. وقد تم تركيبه على الحاسب الآلي MICRO II الموجود بالمركز، وكان نظام التحليل الإحصائي الذي تم اختياره هو نظام SAS الذي تتوفر له أيضا إمكانات ضخمة في عمل الرسوم البيانية والرياضية. كما تم بالإضافة لذلك حيازة برنامج MICROSOFT FORTRAN 4.0 وبرنامج EDITPC والحصول من مركز المشاريع والتخطيط على برامج الجداول البيانية وقاعدة المعلومات.

لقد كان من المفروض استخدام برنامج تشغيل حركة المرور في تحليل بدائل المناطق الفرعية للمساعدة في تصميم الطرق وتقويم بدائل إدارة المرور بدلا من المساعدة في العمليات المرورية اليومية مثل تشغيل الإشارات الضوئية. وبعد مراجعة البرامج المتقدمة تم الحصول على برنامج الطاقة الاستيعابية للطرق (HCS) استنادا إلى دليل الطاقة الاستيعابية للطرق (بالنسبة لتحليل الطاقة الاستيعابية عند التقاطعات...الخ) وبرنامج ARCADY (التقاطعات الدائرية) وبرنامج TRAFFI CQ (بالنسبة لحركة المرور التمثيلية بالمناطق الصغيرة) وبرنامج TRANSXT/7F (لتقويم شبكات الطرق الصغيرة). كما تم بالإضافة لذلك شراء المعدات اللازمة مثل أجهزة الكمبيوتر وشاشات عرض الرسوم البيانية والطابعات وأجهزة الرسم الآلي.

أما الخطوة الأخيرة فكانت تطوير نماذج الطلب على التنقل حيث قدمت دراسة دلتا التي تضمنت دراسات شاملة والبيانات التفصيلية اللازمة لمعايرة هذه النماذج، وقد شملت تلك الدراسات من بين أمور أخرى المسح السكاني ومسح استعمالات الأراضي ودراسة جودة الخدمة (الطرق) ودراسة توليد الرحلات وتعداد المرور ودراسة النقل العام ودراسة اتجاه الرحلات إلى الجهات المقصودة، وسنقدم وصفا للعناصر الرئيسية لمجموعة النماذج التي تمت معايرتها والتي ستكون ذات فائدة لأولئك الأشخاص الأكثر إلماما بنماذج الطلب على التنقل، مع ملاحظة أنه عند الإشارة في الأقسام التالية إلى "النموذج" بدون تحديد ذكر أي نموذج بالذات فإننا نعني بذلك مجموعة النماذج بكاملها.

إن نماذج توقعات النقل التقليدية مبنية على أساس عملية من أربع خطوات تتكون من توليد الرحلات وتوزيع الرحلات وحصص وسائل النقل وتعيين حركة المرور. إلا أنه تم تخفيضها في حالة نموذج مركز المشاريع والتخطيط إلى ثلاثة عن طريق إدخال تقويم حصص وسائل النقل ضمن مرحلة توليد الرحلات. ولعل الحصص النسبية الضئيلة للنقل العام وحقيقة أن نسبة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يقومون برحلات بالمدينة يمكن الافتراض بأنهم مستخدمون مضطرون لواسطة معينة من وسائل النقل ستبرر استخدام هذه الطريقة.

أما الأجزاء الثلاثة فهي :

•النموذج الإقليمي لتوليد الرحلات (RTRPGEN) - برنامج فورتران

•نموذج توليد الرحلات ضمن منطقة مرورية معينة (إنتاج وجذب) - TRPGEN - برنامج فورتران.

•توزيع وتحديد الرحلات - النموذج EMME/2 .

يتكون نموذج توليد الرحلات من نماذج إنتاج واجتذاب منفصلة، فمؤذج الإنتاج عبارة عن نموذج تفصيل طبقي تبادلي يوضح بالتفصيل الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية ويحدد معدل الرحلات لكل منها. أما النموذج الإقليمي للمدينة بكاملها فيأخذ العدد الإجمالي للأسر بكل واحدة من الست عشر فئة اجتماعية-اقتصادية كمعلومات يتم إدخالها في الحاسب الآلي و تأخذ في الحسبان حجم الأسرة وملكية السيارات ونوع وجنسية التركيبة السكانية، كما يقدم التوزيع التفصيلي للمعلومات كنتائج بالإضافة إلى تحديد رحلات الأشخاص بحسب الغرض من الرحلة وذلك بالنسبة لكل فئة حيث يمكن الحصول مباشرة على أجمالي عدد الرحلات بحسب الغرض منها من هذا الأخير، كما يمكن بالإضافة لذلك توليد مجاميع المراقبة لثلاثة من بين المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الخمسة (حجم الأسرة والجنسية ونوع إنشاء الوحدة السكنية).

يأخذ النموذج الخاص بالمناطق المرورية مجاميع المراقبة تلك كمدخلات علاوة على المعلومات حول استعمالات الأراضي وفقا لتقسيمات المناطق والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية [يجب ملاحظة أن التركيب حسب تقسيمات المناطق المتعدد المستويات الذي تم وصفه أثناء دراسة النقل بالرياض - المرحلة الثانية قد تراوحت من المناطق الفرعية الحريضة (٨ قطاعات مرورية) إلى المناطق الفرعية المتوسطة (٦٤٨ مناطق مرورية فرعية)، وفيما بينهما يوجد مستوى منطقة التخطيط المرورية (٥٤) ومستوى منطقة التخطيط المرورية (١٦٦) ومستوى منطقة تحليل حركة المرور (٢٧١)]. ويطبق هذا النموذج عوامل التصحيح المنطقية لتخصيص إنتاج الرحلات من النموذج الإقليمي إلى المناطق الفرعية في الوقت الذي يتم فيه الإبقاء على المجاميع الإقليمية. إضافة لذلك تطبق نماذج جذب الرحلات التي تربط المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية باجتذاب الرحلات، وهذه هي نماذج إجمالية تمت معايرتها باستخدام التحليل الارتدادي على أساس معلومات الرحلات بالمناطق ويتم معايرة مجموع حالات اجتذاب الرحلات ليتلاءم مع مجموع إنتاج الرحلات الإقليمية، كما يتم أيضا تحديد أجمالي إنتاج واجتذاب الرحلات بحسب المنطقة بالنسبة لواسطة نقل مختارة. هذا وقد تمت كتابة نماذج تخصيص الرحلات الإقليمية والمنطقية بلغة Microsoft Fortran 4.0. وتتوفر رموز المصادر والملفات القابلة للتنفيذ في أجهزة الكمبيوتر الشخصية بوحدة النقل.

إن نموذج توزيع الرحلات عبارة عن نموذج جانبية يستخدم توزيع غاما كدالة المعاودة، وقد تمت معايرته وإدخال المعلومات في النموذج EMME/2، ويأخذ كمعلومات داخلية ملفات إنتاج واجتذاب الرحلات التي تنتج من خلال نماذج توليد الرحلات بحسب المناطق.

لقد تم تطوير نماذج خاصة لتوقع التنقل بالمركبات التجارية وكذلك التنقل الذي يتم من وإلى المواقع الكائنسة خارج منطقة الرياض.

يستند تعيين حركة المرور على نظام العد العشري لتوازن الشبكة الذي يمثل جزءاً أساسياً من البرنامج EMME/2. وعلى الرغم من أن تلك البرامج مصممة للعمل على إنتاج مجموعة متناسقة من أحجام حركة المرور المتوقعة، إلا أن التحدي الرئيسي كان اختيار الشكل والمعلومات المناسبة لعمليات تأخير الحجم بالنسبة لمختلف أنواع الشوارع بالمدينة، وتربط تلك العمليات بين سرعة المرور على إحدى وصلات الطرق وحجم حركة المرور على تلك الوصلة. وتشمل المعلومات التي تتضمنها تحديد سرعة الانسياب السلس وسعة الطريق. ويعتبر تأكيد هذه المرحلة تأكيداً للنموذج بكامله (مجموعة النماذج فعلياً) ويقدم مقارنة بين الأحجام التقديرية والأحجام الفعلية لحركة المرور ويمكن عمل التغييرات بهذه المرحلة النهائية على مهام التأخير وكذلك على أجزاء أخرى من النموذج كنتيجة لتأكيداتها. هذا وقد تم إنجاز النموذج في وقت مبكر من عام ١٩٨٩م.

٣-١ تحسينات النماذج

تمت المرحلة الثالثة من دراسة النقل بمدينة الرياض خلال الفترة من سبتمبر ١٩٨٩م إلى فبراير ١٩٩٠م وقد تضمنت تنفيذ مهام محددة أو تطبيقات للنماذج مثل دراسة شارع الستين ودراسة طريق مكة ودراسة منطقة قصر الحكم من بين دراسات أخرى. إضافة لذلك عملت تحسينات كثيرة لمختلف عناصر النموذج مثل تحسين برنامج توليد الرحلات، كما تم تعديل تركيبة مناطق تحليل حركة المرور عدة مرات خلال تلك الفترة ووصل عدد المناطق إلى ٣٧١.

تم أيضاً إجراء تعديلات وتحديثات أخرى عديدة للنموذج أثناء دراسة إمكانية الوصول من الشرق إلى الغوب عام ١٩٩٢م التي قام بها مركز المشاريع والتخطيط عام ١٩٩٢م إضافة إلى تعديلات أخرى، حيث تضمن هذا العمل إعادة وضع المواصفات ومعايرة برامج اجتذاب الرحلات علاوة على اشتقاق مصفوفة رحلات جديدة، وقد ازداد عدد المناطق إلى ٤٢٧ خلال هذه المرحلة (دراسة مركز المشاريع والتخطيط، سبتمبر ١٩٩٢ أ، ١٩٩٢ ب).

قام مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٩٩٤م بتنفيذ المرحلتين الأولىين من تحديث آخر لنموذج توقع التنقل، تكونت الأولى من تقويم أداء النموذج ووضع خطة لعمل التحديث (مركز المشاريع والتخطيط ١٩٩٤م)، بينما تكونت المرحلة الثانية من تنفيذ عدة تعديلات على النموذج بما فيها وضع مصفوفة رحلات مثبتة لعام ١٩٩٤م بالإضافة إلى إجراء تحليل مبدئي لمعلومات المسح السكاني عام ١٩٩١م (مركز المشاريع والتخطيط ١٩٩٤ أ).

هذا وتشكل الأنشطة الموثقة السالفة الذكر جزءاً طبيعياً من تطوير النموذج وتشمل التعديلات التي أجريت على النموذج الحالي وتحديثاته، حيث تمثل التعديلات تحسينات لمختلف نواحي النموذج بينما تخدم التحديثات في ملائمة النموذج مع التغيرات المستمرة التي تحدث في جميع نواحي الحياة الحضرية المتعلقة بعملية النقل التي أعدت لها التماذج مثل البنية العمرانية التحتية ومستخدمي نظام النقل.

استهلّت وحدة النقل عملية التحديث في عام ١٩٩٤م بهدف إجراء تعديل تام للنموذج بكامله، وكسّدت الخطة المقترحة في ذلك الوقت إجراء هذا التعديل التام باستخدام نتائج المسح السكاني عام ١٩٩١م علاوة على مسوحات الخط الفاصل الذي كان من المقرر إجراؤه أصلاً في أكتوبر ١٩٩٤م. وحيث أن هذا المسح الأخير لم يتم وفقاً لما كان مقرراً فقد تأجلت عملية التحديث الكاملة. لقد أصبحت خطط قسم البحوث والدراسات بمركز المشاريع والتخطيط لإجراء مسح سكاني جديد، بالإضافة إلى مسح كامل لاستعمالات الأراضي، معروفة في عام ١٩٩٥م، ويجري العمل حالياً في تنفيذ هذين المسحين، ونتيجة لذلك تقرر إعادة المعايرة الكاملة للنموذج من قبل وحدة النقل التي ستستخدم مصادر المعلومات هذه، وقد تم تنفيذ العمل المتعلق بتصميم استبيان النقل الذي يشكل جزءاً من المسح السكاني. ومن المهام التي يتم التخطيط لتنفيذها أيضاً خلال هذه المرحلة تطوير إمكانية اختبار تأثير للنقل العام وتحسين طرق تقدير المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية واستعمالات الأراضي الحالية والمستقبلية.

تم إجراء مسح الخط الفاصل عن طريق إجراء مقابلات على جانب الطريق في عام ١٩٩٥م تبعه تحليل للمعلومات التي تم جمعها، وسيتم استخدام معلومات المسح الجديد لإعادة المعايرة التي سيتم بعدها تأكيد صحة النموذج بالمقارنة مع بيانات التعداد المروري.

٢-٠ قدرات النموذج

حددت المرحلة الثانية من دراسة النقل بمدينة الرياض الحاجة إلى الأدوات اللازمة لإجراء ثلاثة أنواع من تحليل تخطيط النقل وهي :-

• تحليل السياسات

• التحليل الاستراتيجي (على مستوى الإقليم والمناطق الفرعية)

• تحليل تشغيل نظام النقل والوصول به إلى درجة الكمال

ولهذه الأنواع المختلفة من التحليل متطلبات مختلفة فيما يتعلق بالمعلومات ومستويات المعلومات المطلوبة للمعلومات التخطيطية. وسيتم تحليل السياسات بصفة رئيسية عن طريق استخدام نموذج توليد الرحلات التفصيلي على المستوى الإقليمي، حيث سيتم استخدام ذلك النموذج في تقويم تأثيرات السياسات البديلة لعمل الرحلات. ويمكن ربط المتغيرات التوضيحية الخمسة المشمولة بالنموذج بالسياسات المختلفة (مثلاً يتيح عامل الجنسية فحص السياسات التي تغير تركيبة القوة العاملة المستقدمة). وعلى العموم لم يتم تحليل السياسات بسبب الافتقار إلى وسائل راسخة للقيام بمثل تلك التحليلات. أما متطلبات التخطيط الاستراتيجي للعديد من دراسات وحدة النقل فقد فاقته أهميتها تلك المتصلة بتشغيل نظام النقل والوصول به إلى درجة الكمال.

هذا وقد تم استخدام نموذج توقع التنقل في العديد من الدراسات منذ وضعه، وستكفي أمثلة قليلة لتوضيح نوع القضايا التي يمكنه معالجتها.

قومت دراسة الطريق الدائري الشمالي الغربي الحاجة إلى إنشاء وصلة امتدادية للطريق الدائري الجنوبي الغربي عند تقاطع طريق جدة السريع التي تتصل بالطريق الدائري الشمالي عند طريق صلبوخ السريع وتمو فوق منطقة وادي حنيفة. كما جرى فحص السيناريوهات التي استخدمت توقعات مختلفة للطلب على النقل مستقبلاً بالمنطقة علاوة على الأشكال البديلة للطريق مثل إنشاء مسارات إضافية لطريق جدة/صلبوخ الحالي لقياس التأثيرات المحتملة على شبكة الطرق بالمدينة (مركز المشاريع والتخطيط، فبراير ١٩٩٥م).

وعلى نحو مماثل كانت دراسة الطريق الدائري الخارجي الشرقي تقوياً أولياً لجنوى تأثير إنشاء طريق دائري جديد إلى الشرق من المناطق العمرانية الجديدة الواقعة شرقي مدينة الرياض (مركز المشاريع والتخطيط، ١٩٩٤ ب).

لقد تضمنت هذه الدراسات الاستراتيجية فحص مستويات الرحلات ومستويات الازدحام والعوامل الأخرى بهدف تقويم وتعديل التغييرات المقترحة إجراؤها على شبكة الطرق.

ومن الأمثلة على الدراسات التي تضمنت فحص استخدام تأثيرات المرور بالمناطق الفرعية دراسة سهولة الوصول إلى محطة سكة الحديد، ودراسة تناولت بالتحليل تأثير توسعة مشروع حي الفيصلية وتصميم تحويلات لإعادة تصميم الجزيرة الوسطية بطريق الملك فهد (الوثائق الرسمية لهذه المشاريع غير متوفرة في الوقت الحاضر). وتركز هذه الدراسات على تأثيرات حركة المرور في الأماكن الواقعة بجوار المشروع مباشرة لتقويم مختلف البدائل المحلية مثل مواقع المخارج والمداخل التي تربط الطرق السريعة بطرق الخدمة أو الطرق الشريانية بالمباني الواقعة على جانبي الطريق وتصميم مفترقات الطرق، علماً بأن الحاجة إلى تكملة نتائج النموذج بمعلومات أخرى مثل حجم حركة المرور القوية ستكون أعظم في تلك الدراسات.

هذا وقد تم تطبيق النموذج، وخصوصا النموذج EMME/2 الذي استخدم المعلومات حول أحجام حركة المرور وكذلك إمكانية عمل الحسابات على تلك المعايير المتصلة بالطريق، في مشروع خاص ببرنامج التحكم بالتلوث التابع لمركز المشاريع والتخطيط. وقد قدرت الكمية الإجمالية لمختلف الملوثات المنبعثة كمحصلة لمتوسط سرعة السير على الطريق (مركز المشاريع والتخطيط عام ١٩٩٥). ويمكن الاطلاع على تطبيق النموذج لحساب كمية الانبعاثات على طريق الملك فهد وتأثير إنشائها على انبعاث الملوثات على مستوى المنطقة في تقرير الدكتور/ نفاخ وآخرون (نوفمبر ١٩٩٣م).

وبالإضافة إلى تركيز وحدة النقل على التخطيط الاستراتيجي فإنها تواصل القيام بدراسات مرورية عديدة، وهناك مثال على تطبيق برنامج حركة المرور على تلك الدراسات وهو استخدام مجموعة برامج HCS في تقويم الطاقة الاستيعابية لتقاطع شارع الضباب - طريق مكة والذي تم إجراؤه بالنسبة لدراسة حركة المرور بمدينة الملك فهد الطبية (مركز المشاريع والتخطيط، مارس ١٩٩٥م).

٣-٠ ملاءمة عمل النموذج

يجب أن نزيل الطبيعة الاستمرارية لعمل التحديث الفكرة العامة بأن النموذج الحالي قد انتهت فائدته، ولعل تشبيه عمل النموذج بصيانة الطرق سيكون ذا عون، فالطرق تخضع لعمليات صيانة عادية للمساعدة في إصلاح العيوب البسيطة أما على مدى الفترات الأطول فستكون هناك حاجة للقيام بعمل أكثر شمولية مثل إعادة رصف الطبقة السطحية للطرق، مع ملاحظة أن الهدف الأساسي يتمثل في أن حالة طبقة الرصف لا ينبغي لها أن تهبط لما نون مستوى معين طيلة عمرها. إن أعمال التحديث وإجراء التعديلات تناظر الصيانة العادية وكذلك أعمال الصيانة ذات التكلفة الأكثر والتكرار الأقل، وبالتالي ستكون إعادة المعايرة الكاملة مناظرة لإعادة فرد طبقة الرصف.

وصلت المدة التي انقضت منذ عمل المعايرة الأصلية في أوائل عام ١٩٨٩م إلى حوالي سبع سنوات ونصف. إضافة لذلك من المتوقع أن تتوفر معلومات جديدة حول المسح السكاني واستعمالات الأراضي خلال فترة قصيرة. إن المسح السكاني في العديد من المدن يتم على نحو غير متكرر بسبب ارتفاع تكلفته، إلا أن أعمال المسح تلك تمثل أفضل مصدر للمعلومات حول سلوك التنقل الفعلي، وبالتالي يمثل توفرها فرصة ثمينة للإدخال في نموذج التوقع وآخر التقارير حول سلوك التنقل واستعمالات الأراضي الأخرى والخصائص الاجتماعية الاقتصادية للمدينة، ولعل أهمية ذلك تنعكس في ضوء النمو السريع المتواصل لمدينة الرياض والتغير في العناصر الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وغيرها من العناصر التي تحدد هوية المدينة ولهذا سيكون الوقت مناسباً لإعادة معايرة النموذج، مما سيقدّم الفرصة لتحسين بعض نقاط الضعف الحالية في

نماذج إنتاج واجتذاب الرحلات ونموذج توزيع الرحلات أيضا، كما يحسن هذا العمل من دقة التوقعات لمشروع الاستراتيجية.

لقد أثبت اختيار النموذج EMME/2 على أنه اختيار موفق. وعندما تم اختيار هذا النموذج في عام ١٩٨٨م كانت هناك فقط قلة من المستخدمين له حول العالم، أما اليوم فإن النموذج EMME/2 ربما يكون البرنامج الرئيسي لتخطيط النقل في العالم مع وجود مئات المستخدمين له، حيث ساهمت في نجاحه توفر إمكانياته البيانية المتفوقة ونطاقه المحسن باستمرار. ويعتبر عدم سهولة استخدامه من قبل الأشخاص غير المختصين تعتبر إجمالية مزايه نظرا لأنه يحول دون استخدامه من قبل أولئك الذين ليسوا على دراية بأساسيات عمل النماذج على الأقل، وهي مشكلة عامة في عصر الحاسبات الآلية حيث يكون من السهل توليد مجموعات من المعلومات إذا كان الشخص المستخدم على دراية بكيفية تشغيل البرنامج حتى لو لم يكن يفهم ما يؤديه البرنامج.

هذا وتخطط وحدة النقل لنقل البرنامج EMME/2 إلى مجموعة أجهزة الكمبيوتر الشخصية في المستقبل القريب نظرا لأن خطة نظام المعلومات الحضرية تقضي بعدم الاستمرار في دعم جهاز VAX3900 الذي يتم تشغيله عليه في الوقت الحاضر. ومع أن مركز المشاريع والتخطيط يستفيد فقط من المهمة الوظيفية للسيارات الخاصة في البرنامج EMME/2، إلا أنه يمثل برنامجا ممتازا لنمذجة وسائط نقل أخرى مثل النقل العام. ومع ذلك تجدر الملاحظة بأن البرنامج EMME/2 ليس نموذجا للمحاكاة وأن نماذج أخرى مثل برنامج المحاكاة SATURN ستكون أكثر ملاءمة بالنسبة للتحليل التشغيلي. ومع زيادة الدور الذي ستلعبه إدارة حركة المرور فسوف يحتاج مركز المشاريع والتخطيط إلى حيازة نموذج محاكاة ملائم.

٤ - ٠ الاستنتاجات

أصبح استخدام نموذج توقع النقل لتقديم دعم للقرار بشأن إدارة وتحسين نظام النقل طريقة قياسية تتبعها الكثير من البلدان المتقدمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تطوير هذه الطريقة أصبح الأداة القياسية في معظم المدن الكبرى. وإذا إلى الاستخدام التقليدي للتخطيط الاستراتيجي مثل تحديد الحاجة إلى الاستثمارات في إنشاء الطرق العامة يتزايد استخدام نماذج الطلب المتوقع على التنقل لمعرفة كمية الانبعاثات وفي تحليل عملية معالجة الازدحام.

وبهذا الصدد هنالك شعور بأن النموذج الذي يستخدمه مركز المشاريع والتخطيط لدى الدور المنشود منه بصورة مرضية، حيث أثرت استنتاجات النموذج بشكل مهم، وفي بعض الحالات بطريقة جوهرية، على نتائج واستنتاجات العديد من الدراسات، خاصة وأن نتائج النموذج غالبا ما تكشف المعلومات التي إذا ما توفرت فإنها ستكون مقنعة بالبدية، لكنه لن يكون بالإمكان استنتاجها عن طريق وسائل أخرى.

هذا وسوف تستمر الحاجة إلى استخدام هذه النماذج في دورها التخطيطي الاستراتيجي لمدينة الرياض، والحقيقة أن البنية التحتية للطرق بالرياض ضمن المنطقة المبنية بها حاليا أصبحت شبه مكتملة أصبحت معها الحاجة إلى إدارة مرور متزايدة بدلا من زيادة طاقتها الاستيعابية ضرورة مسلما بها، ومع ذلك تتطلب معدلات النمو المرتفعة المستمرة للمدينة ضمنا على أن إنشاء المزيد من الطرق يجب أن يتم بالمناطق الحديثة التطوير والتي تحتاج بدورها إلى ربطها بشبكة الطرق الحالية بالصورة الأكثر فعالية.

إن بالإمكان استخدام النموذج بمشروع الاستراتيجية بطريقتين مختلفتين، تقتضي أولاهما اتباع "الإجراءات القياسية المعتادة" عن طريق تقديم المعلومات الملائمة واستلام نتائج تلك المعلومات بشرط الالتزام بقيود ضمنية معينة، فمثلا قد تكون هنالك رغبة في تقويم تأثير الزيادات في الكثافة السكانية بالأحياء القائمة على حركة المرور، وفي مثل هذه الحالة يجب توفير معلومات حول خصائص سكان المنطقة المعنية.

أما الطريقة الثانية فتتمثل في استخدام النموذج بالنسبة لأوضاع معينة لم تؤخذ في الاعتبار في تركيبة النموذج الحالي (مثل تحليل تأثيرات النقل بالنسبة لتطوير مناطق ليست جزءا من المنطقة الحالية التي عمل لها نموذج). وفي مثل تلك الأوضاع سيعمل معد النموذج مع أعضاء فريق الاستراتيجية المسؤولين عن تحليل الوضع من أجل وضع إجراء معين على أساس وضع فرضيات وتبسيطات معينة للتعامل مع المشكلة موضع البحث. ومثل هذا الارتجال متكرر الاستعمال في عمل النماذج وعندما يتم عمله بمهارة ويفسر على النحو الصحيح فسوف يكون أداة تحليل مفيدة.

إضافة لذلك بدأ مركز المشاريع والتخطيط فعليا باستخدام نماذجه الخاصة به في مجالات أخرى مثل حساب انبعاث الملوثات ويخطط لتحسين قدراته في تقويم تأثير وسائل نقل بديلة أو مقترحة مثل النقل العام السريع. وبحيث أن هذا الأمر يعكس اتجاهها عالميا فانه يؤمل بأن يواصل مركز المشاريع والتخطيط بقاءه مواكبا للتطورات في مجال عمل النماذج وأن يستمر في استخدامها كأنظمة حيوية تدعم اتخاذ القرارات.

إن برنامج EMME/2 عبارة عن أداة تخطيط نقل متقدمة، ولزيادة فائدته لمشروع الاستراتيجية إلى أقصى حد ممكن فانه يجب اغتنام الفرصة لإعادة معايرة النموذج على أساس أحدث المعلومات حول المسح السكاني واستعمالات الأراضي، وفي الوقت نفسه يجب القيام بنقل مجموعة برنامج EMME/2 إلى أجهزة الكمبيوتر الشخصية.

الملحق (ب) توقعات الاتجاهات المستقبلية

١-٠ النقل العام

إن النقل العام غير متطور بوجه عام بمدينة الرياض، ولهذا ستكون التوقعات لمدة ٢٥ سنة قادمة والمبنية على أساس الاتجاهات الحالية، بدون جدوى، ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو النقل الجوي، فقد ازداد عدد الركاب المسافرين من الرياض بطريق الجو في المتوسط بنسبة ٢.٦% سنوياً بين عامي ١٤٠٦ و ١٤١٥ هـ وبنسبة ٣.٦% سنوياً على مدى السنوات الخمس الأخيرة من تلك الفترة. إنجاز افتراضاً حدوث زيادة سنوية بنسبة ٣% بين عامي ١٤١٥ و ١٤٤٠، فسوف يزداد العدد الإجمالي للمسافرين سنوياً من ٧.٧٣٢ مليون إلى ١٦.٣٥ مليون مسافر، وسيتم بحلول عام ١٤٣٠ هـ تجاوز طاقة صالات المسافرين الحالية بمطار الملك خالد الدولي البالغة ١٢ مليون مسافر سنوياً.

٢-٠ التنقل على الطرق داخل المدينة

١-٢ ملكية السيارات

يبين الجدول ٢١ من هذا التقرير بأن نسبة ملكية السيارات لكل ١٠٠٠ أسرة من السكان بلغت في المتوسط حوالي ٢٢٣ سيارة على امتداد الفترة من عام ١٤٠٧ إلى ١٤١٧ هـ، كما يوضح الشكل (ب ١) الزيادة المحتملة في عدد السيارات حتى عام ١٤٤٠ هـ وذلك على أساس استمرار نسبة الملكية هذه واستناداً إلى التوقعات الأولية للزيادة السكانية على امتداد تلك الفترة، حيث يتبين بأن هنالك زيادة في عدد السيارات المتوفرة للأسر من المستوى الحالي (١٤١٧ هـ) البالغ حوالي ٦٧٠.٠٠٠ سيارة إلى ما يزيد قليلاً عن ٢ مليون سيارة في عام ١٤٤٠ هـ، إلا أن نسبة ملكية السيارات بالرياض تبلغ حوالي ٤٠ بالمائة فقط من متوسط الملكية بمدن الولايات المتحدة و ٥٠% من المتوسط بالمدن الأسترالية والكندية و ٧٠% من المتوسط بالمدن الأوروبية (أنظر الجدول ٢٢). وبناء على هذه المقارنات الدولية واحتمال زيادة معدلات ملكية السيارات بمدينة الرياض مع التغيرات في التوزيع العمري للسكان وتشكيل الأسر والثروة والانتشار الجغرافي للمدينة فإنه يجب أن يؤخذ الرقم ٢ مليون سيارة بحلول عام ١٤٤٠ على أنه الحد الأدنى للنطاق العددي المحتمل.

ليس بالإمكان عمل أية تقديرات واقعية للتأثيرات المتعلقة بالمحدد التي تستغرقها الرحلات والازدحام المصاحب لهذا العدد من رحلات السيارات على شبكة الطرق وذلك نتيجة لغياب توزيع استعمالات الأراضي بالنسبة للعام ١٤٤٠هـ. وتم إعداد تقارير لعامي ١٤٢١هـ و ١٤٢٦هـ من ناحية متوسط السرعة على شبكة الطرق بكاملها وذلك باستخدام النموذج الرياضي لتوقع النقل المستخدم بمركز المشاريع والتخطيط، حيث يبلغ متوسط السرعة الإجمالية الحالية، وفقاً للنموذج إلى ٥٢ كلم/ساعة. ومن المتوقع انخفاض هذه السرعة إلى ٤٣ كلم/ساعة بحلول عام ١٤٢١هـ وإلى ٢٨ كلم/ساعة بحلول عام ١٤٢٦هـ، ونتيجة لذلك سينخفض متوسط السرعة إلى النصف تقريباً على مدى فترة عشر سنوات. هذا ويبلغ الرقم المتوقع لعدد رحلات السيارات في عام ١٤٢٦هـ حوالي ٧ ملايين رحلة مقارنة بـ ١١ مليون رحلة في عام ١٤٤٠هـ.

٤-٢ - تلوث الهواء المرتبط بحركة النقل

نظراً لعدم توفر المعلومات الكمية فإن تقدير نسبة تلوث الهواء المرتبط بحركة النقل للعام ١٤٤٠هـ سيكون على نحو مماثل غير عملي، إلا أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لتحسين تكنولوجيا السيارات والوقود وظلت أنماط التنقل كما هي عليه الآن فإن من المتوقع أن تزداد كمية انبعاث الملوثات من أول أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والمواد الهيدروكربونية من جراء حركة المرور على الطرق بنسبة ٤٠% في عام ١٤٢٠هـ. وبنسبة ١٠٠% في عام ١٤٢٥هـ عن مستوياتها في عام ١٤١٥هـ وهذا ويمكن الحصول على معلومات أخرى تتعلق بتلك التوقعات من دراسة الخيارات المتعلقة بتخفيض انبعاث الملوثات من السيارات لتحسين جودة الهواء بمدينة الرياض - مركز تمشيز والتخطيط، مايو ١٩٩٦م*.

٥-٢ - النتيجة

يبدو بوضوح أن هذه الزيادات المتوقعة في حركة المرور على الطرق وتأثيراتها من ناحية الازدحام وتلوث الهواء تدعو للقلق. ولهذا يلزم تطبيق إجراءات لتخفيض الاعتماد على السيارة الخاصة للتنقل الشخصي وتحسين فعالية تشغيل شبكة الطرق وتخفيف تلوث الهواء من مصادر النقل.